

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٩

المعقودة يوم الأربعاء

٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

ثم: السيد أبري (أوروغواي)
(نائب الرئيس)ثم: السيد إيسي (كوت ديفوار)
(الرئيس)ثم: السيد بن يحيى (تونس)
(نائب الرئيس)ثم: السيد إيسي (كوت ديفوار)
(الرئيس)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

بالنيابة عن الجمعية العامة، أشرف بالترحيب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية أرمينيا، فخامة السيد ليفون تير - بيتروسيان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

خطاب السيد ليفون تير - بيتروسيان، رئيس جمهورية أرمينيا

الرئيس تير - بيتروسيان (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئتك بحرارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفكم،

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية أرمينيا. اصطحب السيد ليفون تير - بيتروسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

94-86437

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات بدأت الحكومة الأرمينية تنفيذ إصلاحات هيكلية بارزة بغية إقامة اقتصاد السوق على نحو سليم، بدءاً بعملية الخصخصة التي شرع فيها بعدما تسلمت الحركة الوطنية الأرمينية السلطة في عام ١٩٩٠ بوقت قصير. إن الالتزام لتحويل الاقتصاد المخطط مركزيًا إلى اقتصاد السوق إنما ينبع في الواقع من فلسفة الحركة الديمقراطية في أرمينيا، وهو يعد جزءاً لا يتجزأ من التحول إلى دولة ديمقراطية.

واقتصاد السوق الحر بدوره إنما يزدهر في ظلالات ديمقراطية مستقرة حيث يتمكن من تعزيز ودعم التنمية الاقتصادية. وأرمينيا اليوم بلد لديه أكثر من ٣٠ حزباً سياسياً مسجلاً. وقد أعلن حرية الصحافة، وحرية العقيدة، والحرية الدينية، ولديه قوانين تكفل الحقوق المدنية والسياسية. ولقد أجريت بالفعل ثلاثة انتخابات حرة في أرمينيا هي الانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية، والاستفتاء الخاص بالاستقلال. وبإجراء الاستفتاء المقبل عن الدستور، وانتخابات الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية سيتم التأكيد مجدداً على إقرار التقليد الديمقراطي.

إن الديمقراطية أساسية بالنسبة إلى عملية التحول الاقتصادي التي يمكن أن تنقسم إلى ثلاث مراحل، وهي مراحل متماثلة نوعاً ما في جميع البلدان التي تمر بمرحلة التحول. الإصلاحات التي تتناول المؤسسات؛ والاستثمارات طويلة الأجل والتغيرات في الهياكل التكنولوجية؛ والاندماج في الأسواق الدولية. ومع ذلك، يلزم حتماً وضع أولويات وتعريف المسائل الآنية الأشد إلحاحاً. وانني أرى أن أرمينيا بلغت نهاية المرحلة الأولى التي تشمل إنشاء إطار قانوني للإصلاح الاقتصادي يستطيع النشاط الاقتصادي الخاص أن يعمل من خلاله، وهو إطار يكفل تنفيذ العقود وحماية الملكية الخاصة؛ وتحرير الأسعار؛ والخصخصة؛ واعتماد عملة وطنية؛ وتحقيق الاستقرار المالي والاستقرار في الميزانية؛ وتحسين ميزان المدفوعات. ولقد أنجزنا فعلاً ٨٠ في المائة من هذه المرحلة.

لقد تصدرت أرمينيا الجمهوريات السوفياتية السابقة في خصخصة ملكية الأراضي الزراعية ومنتجات المواشي والأغنام. أما خصخصة الأعمال الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن المشروعات الكبرى فهي جارية الآن على قدم وساق. وفي أواخر ١٩٩٣، لدى انهيار منطقة الروبل، واجهت أرمينيا - أزمة

السفير صمويل انساني، وأن أشكره على إسهامه في إنجاز أعمال الدورة السابقة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على الرؤية التي يوجه بها المنظمة، وعلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها من أجل كفالة صون السلم والأمن الدوليين. إن انهيار النظام القديم وظهور ديمقراطيات جديدة في أوروبا الوسطى والشرقية، وبعد ذلك بقليل في الاتحاد السوفياتي السابق، أثارا أمام العالم تحدياً كبيراً. ففي فترة التغير الهائل، نشأت صعوبات وصراعات عديدة. وبعض هذه الصعوبات يأتي كنتائج ثانوية مباشرة لتحولات سريعة وعشوائية، في حين أن البعض الآخر يخرج إلى السطح لأول مرة بعد عقود من تدابير التهدة الوقتية غير الكافية. علاوة على ذلك وإذا كانت برامج الإصلاح لم تأت حتى الآن بكل الثمار المتوقعة، فإن ذلك يرجع أيضاً إلى الاختلافات في الأوضاع الأصلية للبلدان التي تمر بمرحلة التحول لم تقدر تقديرًا صحيحاً بل قدرت بأقل من حقيقتها. إن خطى الإصلاحات الاقتصادية ومدى اتساع نطاقها لا بد أن تتفاوت بين بلد وبلد. ومع ذلك، فإن عملية الإصلاح ستكون طويلة حتماً لأنها تنطوي على تغييرات كبرى في آليات التسعير، وفي مفهوم الملكية، وفي الهياكل الصناعية وفي المؤسسات القانونية والتجارية والمالية، فضلاً عن إنشاء شبكات أمان اجتماعي لقطاعات السكان الأضعف والتي ستزداد حالتها سوءاً بفعل التكلفة المرتفعة للإصلاحات.

وكما هو الحال في جميع الجمهوريات السوفياتية السابقة، تعرض اقتصاد أرمينيا لإرهاق شديد بفعل التغيرات التي أعقبت انحلال الاتحاد السوفياتي والانتقال الصعب إلى اقتصاد السوق. وقد زاد من شلله اعتماده المفرط على التجارة مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، وقطع طرق النقل الذي فرضته أذربيجان المجاورة، والحظر الذي فرضته تركيا، والأضرار الناجمة عن الزلزال الوبيل الذي حدث في عام ١٩٨٨. وجاءت عوامل خارجية أخرى، مثل اضطراب أحوال النقل بسبب الصعوبات التي تواجهها جورجيا، ففاقمت الوضع وأسهمت في تدهور الانتاجية الصناعية في أرمينيا وقد كانت التركة الموروثة عن الفترة السوفياتية التي اتسمت بقلّة الكفاءة والتكامل الأفقي المفرط، مما زاد من سوء الآثار الناجمة عن الحصار.

لخطة التنمية وذلك بعدد من الاقتراحات المحددة فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة وآلية التشاور الحكومية الدولية من أجل التنمية، وأيضا توصيات محددة لتحقيق تنسيق أكبر داخل الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية المقترحة. وهذا التفصيل لازم إذا ما أريد للخطة أن تفضي الى قيام شراكة عالمية من أجل التنمية.

إن أرمينيا تتطلع إلى المشاركة والإسهام في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن. فمؤتمر القمة العالمي، المقرر عقده في سنة الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة، حدث هام يكمل ما انتهت إليه سلسلة من اللقاءات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٠ المعني بالطفل، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو والمؤتمر الدولي لعام ١٩٩٤ المعني بالسكان والتنمية في القاهرة الذي سيتبعه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجينغ في عام ١٩٩٥. وهذه كلها أحداث هامة في عملية بناء توافق الآراء.

إن التنمية وحقوق الإنسان يرتبط كل منهما بالآخر، ويعزز كل منهما الآخر بشكل متبادل. فلا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية طويلة الأجل دون احترام جميع حقوق الأفراد. ولقد عمق مؤتمر فيينا المعني بحقوق الإنسان الذي عقد في العام الماضي تفهم أهمية حقوق الإنسان لتحقيق الاستقرار، والحرية، والسلام، والتقدم، والعدالة. إن إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان كان أمرا حيويا في سبيل زيادة فعالية أعمال مبادئ حقوق الإنسان. ويجب على الدول الأعضاء أن تواصل العمل على زيادة فعالية الآليات الحالية لحقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة وعلى دعم المفوض السامي في الوفاء بولايته.

إن أرمينيا تعتبر تقرير المصير بجميع مظاهره حقا إنسانيا غير قابل للتصرف. ولقد كان موقف أرمينيا بشأن صراع ناغورني كاراباخ واضحا ومتسقا منذ البداية. إن أرمينيا ليست لديها مطالب إقليمية ضد أذربيجان. إن الصراع إنما هو بين شعب ناغورني كاراباخ، الذي يسعى لتقرير المصير، والحكومة الأذربيجانية التي ترفض دراسة حقوق شعب ناغورني كاراباخ. إن أرمينيا تقدم المساعدة المعنوية والدبلوماسية والإنسانية لشعب ناغورني كاراباخ، ولا يمكنها أن تقبل حلا عسكريا لا يعني سوى إبادة سكان ناغورني كاراباخ أو ترحيلهم.

نقدية. إذ أن التدفق الجامح للروبلات السوفياتية القديمة إلى داخل أرمينيا، وعجز أرمينيا بالتالي عن السيطرة على السياسة النقدية فوق أراضيها قد اضطررا الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى التعجيل قبل الأوان بطرح عملة وطنية هي الدرام. إن الحكومة تنفذ في الوقت الراهن برنامجا قائما على التحكم في معدل التضخم وتخفيضه، والالتزام بميزانية صارمة، والحد من الانفاق العام وتوجيه المساعدة إلى أكثر مجموعات الشعب احتياجا.

لقد أجريت اصلاحات أساسية في القطاع المصرفي، كان أولها القضاء على نظام التخطيط المركزي القائم على مصرف واحد وإنشاء نظام ثنائي المستوي يشمل مصرفا مركزيا ومجموعة من المصارف التجارية.

في أرمينيا، كما هو الحال في جميع الديمقراطيات الآخذة في الظهور، ليست هناك سابقة تاريخية لتحول اقتصادي. فالأمر يتطلب التزامات دائمة وصبرا وأيضا دعما كبيرا من جانب المجتمع الدولي. وبطبيعة الحال لا يمكن لبرامج التكيف القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل، ولا للاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل أن تأمل في إحراز نجاح تام دون النمو المستدام في الاقتصاد العالمي وتوفر الظروف الخارجية المواتية.

إننا نعترف بأنه ليس هناك نموذج تحول واحد يمكن تطبيقه في جميع البلدان، ولا حتى على الصعيد الأضيقي في جميع مجتمعات ما بعد الشيوعية ككل. وحتى نضمن النجاح لجهود الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال يجب على المنظمة أن تصمم مساهمتها على نحو يتلاءم مع موارد وإجراءات كل بلد على حدة، معطية تفضيلا للبرامج على المشاريع المنفردة. وذلك النهج يتلخص أساسا في تحديد الأهداف الرئيسية لكل برنامج يعبر عن أولويات الحكومة الوطنية، وتنظيم المساعدة حول إنجاز تلك الأهداف، الأمر الذي يمكن أن يتحقق بتعزيز الدور الذي يؤديه نظام المنسق المقيم.

إن أرمينيا تقدر "خطة للتنمية" التي أعدها الأمين العام باعتبارها مكملة هامة ضرورية لـ "خطة للسلام" إنها تشمل أفكارا شاملة وعميقة بشأن مختلف أبعاد التنمية ودور الأمم المتحدة في هذا الصدد. ولقد تحقق في الاجتماعات العالمية بشأن التنمية التي عقدت مؤخرا اتفاق واسع النطاق على أن الخطة ينبغي أن تدعم بإطار عملي واقتراحات عملية ترمي إلى حسم الاختلافات القائمة في مختلف مجالات التنمية. ونحن نتطلع إلى زيادة خطة التنمية من جانب الأمين العام

عملية السلم عملية لا رجعة فيها وذلك عن طريق وزع قوات أمن دولية بين أذربيجان وناغورني - كاراباخ الى أن يتم التوصل الى حل تفاوضي لمشكلة ناغورني - كاراباخ وذلك بمشاركة مشاركة كاملة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي سينعقد في مينسك. إن انتشار أسلحة التدمير الشامل إنما يتناقض تناقضا مباشرا مع جهود صنع السلم التي تبذلها الأمم المتحدة. وتعتبر أرمينيا أن التمديد غير المشروط وإلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو وحده الذي سيضمن تحقق الهدف منها. ومن المشجع أن المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد أحرزت تقدما هاما في العام الماضي، ويحدونا الأمل في أن يتسنى التوصل قريبا الى اعتماد نص يحظى بقبول الجميع.

نحن نؤيد ادماج نزع السلاح متعدد الأطراف مع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع.

لقد كانت المناقشة التي دارت في فريق الجمعية العامة العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية مفيدة للغاية. إن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا تحبذ زيادة عضوية مجلس الأمن تعبيرا عن التغيرات الجذرية التي حدثت في العالم، والزيادة الحاصلة في العدد الإجمالي لأعضاء المنظمة. ومع ذلك، يجب ألا تقلل زيادة عدد أعضاء المجلس من فعاليته. ومن الضروري هنا أن نشير الى أن المجلس قد اتخذ عددا من الخطوات البناءة لزيادة شفافيته واتصالاته بالدول غير الأعضاء فيه. وينبغي أيضا أن يكون مجلس الأمن أقدر على الاستجابة للتهديدات والمنازعات من قبل أن تتحول الى صراع مسلح. وبتحسين التنسيق بين المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمكرسة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مساعدة مجلس الأمن على نحو أفضل، وإخطاره بحالات الطوارئ التي يحتمل أن تظهر نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية. لذا، تؤيد أرمينيا تماما الدعوة الى إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى النظر في إمكانية إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي.

ويعد تحسين الأداء الإداري للأمم المتحدة أولوية أخرى. وأرمينيا ترحب بالمبادرات الحالية الرامية الى تبسيط الهياكل والإجراءات التنظيمية والإدارية للمنظمة للاستجابة الى المطالب الواقعة على الأمم المتحدة حاليا. وقد أيدنا، بصفة خاصة، مبادرة الولايات

وفي حين أن صراع ناغورني كاراباخ، مر، منذ تكلمت هنا قبل عامين، بفترات من القتال المكثف وأخرى من الهدوء النسبي لم يشهد تاريخ هذا الصراع الذي دام فترة خمس سنوات استمر فيها وقف إطلاق النار لفترة طويلة كهذه. ويسرني أن أبلغ الجمعية اليوم بأن وقف إطلاق النار الذي بدأ يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، بوساطة من الاتحاد الروسي جار الالتزام به بشكل عام، إلا أنه مما يدعو للسرور والتشجيع بشكل أكبر أنه عن طريق الاتصالات المباشرة بين طرفي الصراع، أضيفت على وقف إطلاق النار الذي بدأ من وجهة فعلية يوم ١٢ أيار/مايو الصفة الرسمية في يوم ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، وفي يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ أكد الطرفان مجددا التزامهما بوقف إطلاق النار إلى أن يحين الوقت الذي توقع فيه وثيقة سياسية.

وأرمينيا تهنيئ الطرفين الرئيسيين في الصراع لالتزامهما بالمحافظة على وقف إطلاق النار والدخول في حوار مباشر. وتعتبر أرمينيا هذا تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة وخطوة كبرى نحو ترسيخ وقف إطلاق النار، وعلامة على التزام قوي بالتوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات الراهنة، مما سيتيح بالتالي التوصل إلى حل للمشكلة في مؤتمر منسك الذي ينعقد في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

من الواضح، أن الصراع قد دخل مرحلة جديدة، برهن فيها الطرفان على رغبتهما في السلم. إن الأمر الذي يشكل تحديا جديدا له الأولوية بالنسبة لأرمينيا هو توطيد وقف إطلاق النار وإقرار السلم. فالיום توجد فرصة تاريخية لإنهاء الصراع. لكن قضية السلم تتطلب الدعم النشط الموحد من جانب المجتمع الدولي لتوطيد وقف إطلاق النار. فآثار انعدام الثقة المتراكمة على مر خمس سنوات من ناحية، والافتقار الى وجود تدابير دولية لدعم هذا التوطيد من ناحية أخرى قد يزيذا من عدم الاطمئنان الراهن ويعرضنا للخطر هذا الوقف الهش لإطلاق النار.

ومما لا شك فيه، أنه بعد وقف الأعمال العدائية، فإن إقرار سلم دائم سيرتهن الى حد كبير بقدرة الطرفين الأساسيين في الصراع والمجتمع الدولي على إيجاد آليات مبتكرة حائزة على موافقة دولية من أجل إقراره وصيانته.

لقد كان الشاغل الرئيسي لأرمينيا، وسيظل دائما، هو ضمان أمن شعب ناغورني - كاراباخ وقد أعربت كل من أرمينيا وناغورني - كاراباخ مرارا وتكرارا عن استعدادهما للامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فالسلم الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بضمان أن تكون

خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية دورتها التاسعة والأربعين، إذ أنني أعتقد بأننا متفقون جميعاً على أن مثول أي من الساسة أمام الجمعية العامة إنما هو لحظة رائعة يراجع فيها المرء أدبياً وسياسياً آراءه وأفكاره تجاه الرأي العام الدولي. إن هذا يصدق على ممثلي الدول المؤسسة الموقرين كما يصدق علينا نحن ممثلي الديمقراطيات الناشئة. وهذه فرصة لا لعرض آرائنا بشأن المسائل التي تؤثر على بلداننا فحسب، ولكن أيضاً بشأن المسائل الأخرى ذات الأهمية للمنظمة العالمية. كما أنها فرصة للمقارنة، بأقصى جدية، بين المثل الرفيعة التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة والمصاعب والتعقيدات المصاحبة للتوصل يومياً إلى الاتفاق السياسي اللازم لتحقيقها.

إن المبادئ الرئيسية النبيلة للأمم المتحدة التي تنظم حقوق والتزامات الأفراد والأمم والدول، تتفق إجمالاً مع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها جميع الأديان والفلسفات العالمية، وكذلك القوانين الأساسية لفردى الدول ومع ذلك، فإننا لا نزال نسعى، بجهد جهيد، لتحقيق توافق للآراء بشأن إقامة نظام عالمي جديد وعادل يجمع ويوفق من ناحية بين الأهداف الرفيعة لميثاق الأمم المتحدة ووجهة النظر الإنسانية التي تتطلع إلى رؤية النظام العالمي الجديد، ومن ناحية أخرى بين المثل والمصالح المحددة لفردى الدول. ولسوء الطالع، فإن بلداناً عديدة، مثل كرواتيا، الذي يجاهد في ظل مصاعب ناجمة عن تحليل نظام دولي إقليمي وقيام نظم جديدة أخرى هي بلدان تدفع الآن أغلى ثمن إنساني ومادي وسياسي من جراء افتقار العالم الذي نعيش فيه إلى الكمال.

وإذ أخطب الجمعية العامة كرئيس للدولة الكرواتية وأعلى ممثل للشعب الكرواتي، بوسعي أن أشير بارتياح إلى أن الوضع الدولي لكرواتيا قد تدعم وتغزز على الرغم من جميع المشاكل التي تؤثر على أعمال المجتمع الدولي. فقد أصبحت كرواتيا، خلال بضعة أعوام فقط من استقلالها والاعتراف الدولي بها، مواطنة دولية كاملة العضوية وامتتعة بالمساواة مع غيرها، إذ عززت موقعها في المجتمع الدولي ووسعت شبكة علاقاتها الثنائية مع جميع الدول والوكالات الدولية تقريباً. فضلاً عن ذلك، أصبحت كرواتيا عاملاً رئيسياً في إنشاء نظام إقليمي جديد في جنوب شرقي أوروبا، وشرىكا هاماً ومعترفاً به للدول الكبرى والمجتمع الدولي ككل في حل أزمة معقدة هي حالياً أشد الأزمات الدولية القائمة في هذا الجزء من العالم، أي أزمة البوسنة والهرسك.

المتحدة، ويسعدنا قيام الجمعية العامة بإنشاء مكتب خدمات الإشراف الداخلي.

واسمحوا لي أن أعود للحظة إلى الموضوع الذي بدأت به. ففي مرحلة التغيير التي لم يسبق لها مثيل هذه ثارت صعوبات كثيرة متوقعة وغير متوقعة. والحقبة الراهنة المليئة بالتحدي والأمل تبعث فينا ثقة جديدة في الأمم المتحدة بوصفها أفضل المحافل وأنسبها للجمع بين مصالح مختلف شعوب العالم، التي تعاني الآن من تفتت لا محل له. فالوثام العالمي لا يمكن أن يتحقق إلا بالحسم السلمي للخلافات وبتحقيق التعاون الكامل بين الأمم. وفي مواجهة المسؤوليات والمهام الجديدة يمكن للأمم المتحدة، المسلحة بالمقاصد والأهداف النبيلة المكرسة في ميثاقها - بل يتحتم عليها - أن تقود الطريق إلى عالم أفضل تنظيمياً وأكثر وثاماً.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أتمنى للجمعية العامة كل النجاح في العمل الشاق المطلوب منها خلال هذه الدورة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أرمينيا على البيان الذي أدلى به توا. اصطحب السيد ليفون - تير بيتروسيان، رئيس جمهورية أرمينيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فرانيو تودجمان، رئيس جمهورية كرواتيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب يلقه رئيس جمهورية كرواتيا.

اصطحب السيد فرانيو تودجمان رئيس جمهورية كرواتيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة، برئيس جمهورية كرواتيا، فخامة السيد فرانيو تودجمان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تودجمان (كرواتيا) (تكلم بالكرواتية؛ والترجمة الشفوية عن النص الذي قدمه الوفد بالانكليزية): يشرفني ويسعدني بوجه خاص، أن ألقى

انقسامات جديدة، بل وأزمات داخلية وإقليمية أشد فتكا.

وينطبق هذا على الأزمات في مناطق يوغوسلافيا السابقة، كما ينطبق على رواندا أو الصومال أو القوقاز أو الشرق الأوسط أو جنوب آسيا أو أفريقيا أو أمريكا. وقد كشفت الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، على وجه التحديد، الشر الهائل الذي يمكن أن يمارسه الاستغلال السياسي الضيق الأفق للخرافات التاريخية التي تتحدث عن ذنب جماعي أو عن ظلم تاريخي، عن تأمر العالم كله ضد شعب بمفرده، التي بتأكيداتها على رسالة الخلاص للشعب ما تصبح مبررا يتخذ لسياسته الموجهة الى الفتح، مما يسبب قدرا كبيرا من الضرر ليس فقط لمن تهددهم هذه السياسات الامبريالية، بل أيضا للشعب نفسه الذي يقع ضحية لأفكاره الخاطئة ودوافعه غير المقبولة والضارة بالمجتمع الدولي.

وبعد انهيار تقسيم العالم الى كتلتين وتحلل الكثير من الدول المتعددة الأعراق، أصبحنا نواجه مهمة بناء نظام عالمي جديد. وكل التجارب الماضية، توحى لنا بأن المهمة ستكون صعبة جدا. والنجاح فيها يستلزم أولا وقبل كل شيء وجود آلية للتفاوض الدبلوماسي والسياسي وبناء الثقة وللتغلب بصبر على المشاكل الناشئة من وجود مصالح متباينة من الناحية الموضوعية. ولا بد أن تكون لدى الأمم المتحدة، في الحالات التي يتضح فيها بجلاء عد جدوى الجهود السياسية، آلية أكثر فعالية للتوصل الى حلول تخدم مصالح السلم والاستقرار الدولي بل لفرض هذه الحلول فرضا إن لزم. غير أنه ينبغي ألا يتعارض هذا مع المبادئ الأساسية لهذه المنظمة، سواء لأسباب تتعلق بالسياسة الواقعية أو بسبب توازن المصالح والقوى. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه لا يجوز لآلية إقامة النظام العالمي الجديد وحمايته الاقتصر على تنسيق مصالح الدول الكبرى وإنما يجب أن تكون معبرة عن مسؤوليتها القصوى عن علاج الأزمات الإقليمية، وأن تنشأ وتقام لتعزيز أمن وتقدم الدول الأعضاء الصغيرة أو المعرضة للخطر في المجتمع الدولي، وهي الدول التي تمثل السواد الأعظم من البشرية، ويجب أن تكون الأمم المتحدة مزودة بالصلاحيات لكي تضمن، في إطار النظام الدولي، أحوالا متكافئة من حيث الحرية والتقدم والمساواة لجميع أعضاء المجتمع الدولي.

ولقد زاد سقوط الشيوعية وزوال القطبية الثنائية التي كانت تقسم العالم من الآمال في قيام عالم يتوفر فيه قدر أكبر من العدل والأمن للجميع. غير أنه لا بد

وقد علمتنا التجربة العvisية للشعب الكرواتي على مدار تاريخه، وخاصة خلال الأعوام القليلة الماضية التي استعادت فيها كرواتيا كيانها كدولة، إنه لا يوجد مبدأ سام وارد في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يمكن تحقيقه تلقائيا - ناهيك عن ضمانه - إذا لم يكن الشعب المعني مصمما على تطبيقه، وإذا لم يكن مستعدا لبذل درجة كبيرة من التضحية من أجل التوصل الى حقه في الحياة والحرية؛ وإن لم ينجح في ذلك بالاعتماد على قوته وقراراته، فمن أجل موأمة مصالحه الوطنية مع المصالح الجوهرية للمجتمع الدولي. ومع أن الشعب الكرواتي - وهو من أقدم الشعوب الأوروبية، يملك حقا، غير قابل للتصرف، في تقرير المصير ومعاودة إنشاء دولته الخاصة، رغما عن العدوان البربري الصارخ الهادف الى الاستيلاء على الأراضي ورغما عن طرد السكان على سبيل الإبادة الجماعية وتدمير أقيم تراث ثقافي للشعب الكرواتي مثل فوكوفار ودوبروفنيك فإن الكروات لم يكونوا ليحصلوا على حق تقرير المصير وحقهم في دولتهم والحرية والاستقلال، لولا استعدادهم لبذل تضحيات إنسانية ومادية وابدأهم عزيمة أكيدة على بناء الدولة، عزيمة أثبتوا بها، في تصميم، شخصيتهم كعضو في المجتمع الدولي، مع إبداء استعدادهم لأن يصبحوا قوة بناءة في تطوير النظام العالمي الجديد الذي يحل محل النظام القديم الفاشل وغير الصالح للبقاء. وأنه ليتعين علينا جميعا، وخاصة على هذه الهيئة التي هي أعلى سلطة عالمية، اتخاذ خطوات أكثر تصميمًا وفعالية في سبيل إيجاد وسائل للخروج من هذه الدائرة المفرغة التي يدور فيها الأفراد والشعوب الذين يعانون من بلايا الحروب. وبوصفنا أعلى ممثلين لدولنا وشعوبنا، فإن علينا التزاما أدبيا وسياسيا بإنشاء نظام دولي ذي آليات ملائمة يكون قادرا على الدفاع بفعالية عن حقوق كل دولة أو مجموعة من الدول، وخاصة الدول الصغيرة والناشئة. وما نريده هو أن تكون لدى أعلى منظمة عالمية آليات يمكنها أن تمنع، بحزم، أي انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وأن تعاقب عليه إن وقع.

ومن الواضح أن هذا ينطوي ضمنا على حماية هذه الحقوق والمبادئ المقبولة بصورة عامة بطريقة ديمقراطية، حتى لا يصبح من الضروري أن يتم الحصول على كل حق بالطريق الأصعب، أي بدماء الأبرياء، فهذه الطريقة تُثقل الذاكرة الجماعية بالاحقاد المستترة وبروح التحامل والانتقام، مما يشير

وفي ضوء الحالة الراهنة للأوضاع في العالم، فإننا نؤيد إجراء إصلاح تنظيمي شامل للأمم المتحدة، وذلك بغية تحسين اضطلاعها بمسؤوليتها وفعاليتها في معالجة مشاكل البشرية الملحة. وهذه المشاكل مثل التنمية المتفاوتة، ونمو السكان، والتوازن الإيكولوجي للكوكب، والحقوق الإنسانية والجماعية، والتكامل الوظيفي العالمي، وخصوصا مواقع الأزمات والبيور العسكرية الملتهبة، تستدعي كلها تنظيما أكفأ لأعلى هيئة دولية. إننا بحاجة إلى منظمة يكون لها أثر أكثر فعالية في إقرار المعايير والالتزامات المتساوية لجميع البلدان، وتُحوّل في أحوال الأزمات أو في صدد القضايا الأساسية التي تؤثر على تطور الجنس البشرية والحياة على كوكبنا، "التعدي" باسم المجتمع العالمي على الشؤون الداخلية للدول. فينبغي أن تتوفر للمجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة آليات متعددة الأطراف تكون قادرة على التصدي بصورة أكثر كفاءة للآزمات الملحة والتحديات التنموية والبيئية والتكنولوجية التي تواجه البشرية الآن.

وفي هذا السياق، ينبغي النظر بعناية في دور الجمعية العامة. فنشاطها يجب أن يحظى بالمصادقية، إلا أنها رغم ذلك لا يمكن أن تضطلع بدور البرلمان العالمي على نحو يضر بسيادة الدول الأعضاء. والتجربة تعلمنا أن توزيع المسؤولية بصورة أوضح بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر مطلوب.

والآن أصبحت الصراعات الإقليمية تمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، ليس فقط بسبب التهديد الذي تشكله على السلم العالمي وإنما أيضا بسبب قدرتها على التسبب بكوارج بشرية مريعة مثل تلك التي تجري في رواندا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، والصومال. وبطبيعة الحال، فإنها تقف عقبة في طريق العمليات التنموية الإقليمية، وتؤدي إلى إنزال ضرر بيئي يتعذر إصلاحه وإلى تدمير التراث الطبيعي والثقافي لمناطق بأكملها.

وهذا الوضع يتطلب أولا إصلاح مجلس الأمن. لم يعد بإمكان النظام العالمي الجديد أن يظل قائما فقط على ائتلاف المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، أو على النادي النووي الذي يضم الدول الكبرى. بل يجب أن يعكس الوقائع الديمقراطية والاقتصادية والإقليمية الجديدة التي تؤدي بالضرورة إلى عضوية دائمة في مجلس الأمن ومسؤولية إقليمية معززة لبلدان مثل ألمانيا واليابان، وكذلك لبعض الممثلين الإقليميين لما يسمى بالعالم الثالث. ومن ناحية أخرى، فإن إصلاح

أن ندرك أنه لم يكن ثمة مناص من أن يؤدي سقوط الكتلة الشيوعية والدول المتعددة الأعراق بصورة وقتية إلى آثار مزعزعة لاستقرار النظام الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي أن نذكر أن إعلان قيام دول وطنية ذات سيادة أمر يهيئ في جوهره أحوالا إيجابية للنظام العالمي الجديد، ولو أن الأثر كان سلبيا في بعض الحالات التي تحللت فيها الوطنية إلى روح التعصب القومي والتطرف بل إلى عدوان مبني على عقلية الفتح. بيد أن النقطة الجوهرية في هذه التقلبات التاريخية هي إدراك حقيقة مؤداها أن محاولة الشعوب الصغيرة إقامة دول مستقلة لها - أي توكيد هويتها السياسية والثقافية والاقتصادية وشخصيتها داخل النظام المالي - كانت أكبر اسهام في انهيار الشمولية الشيوعية وتعميم الديمقراطية في الكثير من البلدان. وتحقيق الديمقراطية الكاملة في العلاقات الدولية لا يتسنى بدون هذا التحول الديمقراطي للنظم السياسية الداخلية.

أصبح أمن الدول الصغيرة الجديدة اليوم يشكل مفتاح الاستقرار في كل منطقة وينبغي أن يكون الأساس لأنظمة جديدة للأمن الجماعي. وإن أمنها التام ومساواتها الكاملة هما وحدهما اللذان يمكن أن يجعلها منها عناصر متساوية في الاندماج الحضاري والعملي في المجالات المحددة وفي إطار النظام العالمي ككل. فشعوب البلدان الصغيرة ستقبل بحماس الاندماج الحضاري إن كان لا يلحق الضرر بالتنوع المتفردة لدولتها وثقافتها واقتصادها. وهذا الضمان وحده للشخصية الفردية الوطنية في إطار الاندماج الحضاري هو الذي يمكن أن يوفر الأسس القوية لتعددية الأطراف العملية في النظام الدولي الجديد. وإلا، فإن خرافات الماضي وضغائنه ستظل توفر مرتعا لصراعات جديدة بل ومصادمات بين الحضارات. فالمدى المزعج الذي يمكن أن تتخذه الاختلافات بين الحضارات يتضح بجلاء في يوغوسلافيا السابقة، حيث العدوان المحلي يهدد بالاتساع ليصبح صراعا يشمل الكتل الدينية الحضارية الثلاث إذا لم يتم وضع نهاية حاسمة للآزمة، أي الحرب في البوسنة والهرسك. لقد أيدت كرواتيا على الدوام الحل السياسي بقبولها تطبيع العلاقات مع جميع الجيران، حتى أولئك الذين كنا ضحايا عدوانهم، وذلك ليس فقط للقيام، على قدم المساواة، بتهيئة الشروط المسبقة اللازمة لنظام عالمي جديد وإنما أيضا للتوصل إلى امتزاج مثمر للحضارات الثلاث المختلفة التي تواجه بعضها بعضا في هذا الجزء من العالم.

المنتمين إلى البلدان المعتدية التي ترفض التعاون مع المحكمة.

وتقترح كرواتيا إيجاد قوة عمل دائمة لصون السلم تفي بمتطلبات التدخل من جانب مجلس الأمن، ويتضمن ذلك إتاحة وحدات عسكرية خاصة بالاتفاق مع عدد من البلدان المحددة من أجل الوفاء بمتطلبات مجلس الأمن. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يوقف اشتعال العديد من الأزمات الإقليمية، أو يسهم في توقيها بسرعة. وهذه القوات الدولية يجب أن تمنح ولاية أوسع من حيث استخدام القوة، ليس فقط من أجل حماية أفرادها هي وإنما أيضا من أجل التنفيذ الفعال لجميع قرارات مجلس الأمن - بدءا بالأهداف الإنسانية وحتى عمليات نزع السلاح وإزالة الطابع العسكري. وينبغي أن تشكل قوة حفظ السلم بحيث تنفذ الوحدات العاملة فيها قرارات مجلس الأمن لا السياسات المعينة لبلدانها.

إن انتشار الأزمات الإقليمية يجعل الأمم المتحدة تواجه بمهام متزايدة على الدوام لا يستطيع مجلس الأمن أن يفي بها بنجاح بموارده المحدودة. وهذا يثير ضرورة قيام مجلس الأمن بإسناد تنفيذ قراراته إلى المنظمات الإقليمية أيضا. وذلك يتطلب بدوره إعادة تحديد دور المنظمات الإقليمية وتعزيزها في إطار نظام الأمن الجماعي. ينبغي معالجة كل موقع من مواقع الأزمات بتفهم لجميع الخصائص المحددة وبتقييم واقعي للنطاق الذي يمكن للمنظومات الإقليمية أن تقوم فيه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إن الحلول التي نستهدفها للأزمة الإقليمية في منطقة يوغوسلافيا السابقة، وفي أماكن أخرى أيضا، يجب أن تنطلق من المبادئ الأساسية للقانون الدولي وذلك بغية التوصل إلى حل عادل ودائم، وهذا الحل لكي يكون مقبولا، قد يفترض قدرا من التنازل من حيث التفاصيل، وإن لم يكن من حيث القضايا الأساسية.

إن كرواتيا تجد مدعاة كبيرة للتشجيع في التطورات السلمية المتزايدة النجاح في الشرق الأوسط، والتي تدل على حكمة وصبر الجانبين الإسرائيليين والعربي. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن من الممكن أيضا بذل مساعٍ إيجابية مماثلة في منطقة جنوب شرق أوروبا والبلقان إذا توفر لها الدعم الموحد اللازم والتصميم من جانب الدول الكبرى.

وترحب كرواتيا بنقل السلطة بطريقة سلمية إلى غالبية شعب جنوب إفريقيا بعد عقود من عدم الاستقرار الداخلي والإقليمي. وتمثل جنوب إفريقيا

مجلس الأمن ينبغي أن يتحاشى الحلول التي تؤدي، بسبب زيادة عدد الأعضاء، إلى جعل عملية صنع القرار أكثر صعوبة وتتنقص من كفاءة المجلس. فإن فعالية ومصادقية مجلس الأمن ينبغي تعزيزهما على نحو كبير بغية حل المشاكل الرئيسية المتصلة بالأمن الدولي، وخاصة الصراعات التي تسبب المواجهات العسكرية، وذلك أولا وقبل أي شيء بالحد من الهوة بين مضامين القرارات المتخذة وإمكانية إنفاذها. إن على جميع دول العالم، وخصوصا الدول الكبرى التي تضطلع بمسؤولية أكبر في إطار هذا النظام عليها، إعرابا عن حسن نيتها، أن تتيح، على أساس مستمر، لمجلس الأمن الأدوات الاقتصادية والعسكرية الكافية لإنفاذ قراراته. فالوساطة التي تقوم بها المنظمة العالمية في مجال صنع السلم يجب أن تتطور من مجرد تجميد الصراع ووقف توسعه لتصبح آلية قادرة على منع تطور الأزمات في الوقت المناسب وعلى إزالة الآثار التي تكون قد حدثت فعلا.

إن قرارات مجلس الأمن في حد ذاتها قد تكون كافية لوقف الأزمة وحلها في بعض الأحيان، غير أنه في أحيان أخرى لا بد من ممارسة الحزم.

ويجب على المجتمع الدولي أن يطور آليات أكثر انتظاما لمعاقبة الدول التي لا تقبل بقرارات مجلس الأمن أو التي تنتهكها. فإنفاذ العزل السياسي الدولي أو الاقتصادي للمعتدي، مع التعويض المتزامن للدول المجاورة التي تقع ضحية مباشرة لهذا العزل، ينبغي أن يصبح أكثر فعالية مما هو عليه الآن. فالجزاءات أخذت تصبح أداة تستخدم بوتيرة متزايدة في الحالات التي لا يتوفر فيها توافق الآراء السياسي اللازم للجوء إلى وسائل أشد أو لا تتوفر فيها الإرادة اللازمة لهذا اللجوء. غير أن الجزاءات لا يمكن أن تؤدي إلى الهدف المطلوب إلا إذا جرى تنفيذها بصورة متساوقة في نطاق ضغط منظم.

وتتطلب عملية تحقيق الديمقراطية في النظام الدولي تركيزا أكبر على حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك المعاقبة على انتهاكات القانون الإنساني وقانون الحرب. وقد أيدت كرواتيا إنشاء محكمة للنظر في جرائم الحرب في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وبالمثل، فإن كرواتيا تؤيد إنشاء مؤسسة دولية دائمة تعالج أفدح الانتهاكات للقانون الإنساني، سواء ارتكبت في رواندا أو الصومال أو البوسنة والهرسك أو كرواتيا أو هايتي. بيد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يبتكر كذلك الطرق والوسائل الكفيلة بمحاكمة مرتكبي الجرائم

الدولية بشأن حقوق الأقليات الوطنية، وقد أدرجتها في قانونها الدستوري.

لقد تحملت كرواتيا أثقل عبء في الأزمة البوسنية والمأساة الإنسانية التي سببتها الحرب في ذلك البلد. وقد قدمت كرواتيا المسكن أو المأوى المؤقت لمئات الآلاف من اللاجئين من البوسنة والهرسك. وقد واصلنا هذا الجهد حتى أثناء الصراعات الكرواتية - المسلمة التي نشبت نتيجة للعدوان الصربي، حيث راح ضحايا ذلك العدوان يسعون إلى الحصول على مساحة يستطيعون فيها الإبقاء على حياتهم. وقد حفزنا المقترحات الداعية إلى الاتفاق المتبادل على اتحاد بين الكروات والمسلمين في البوسنة والهرسك، يتحالف تحالفا كونفدراليا مع كرواتيا مما أدى في النهاية إلى توقيع اتفاقات واشنطن. ونحن لم ندخر وسعا من أجل إنهاء الحرب التي لا معنى لها، وتجديد التعاون فيما بين المسلمين والكروات الذين وصل بهم الأمر، بسبب تردد المجتمع الدولي، إلى حد الاقتتال اليائس على البقية الباقية من المساحة الصالحة للعيش في البوسنة بعد العدوان الصربي البربري.

لقد أيدت كرواتيا، في ظروف تتأثر بتراثها العرقي والتاريخي المعقد، أكبر قدر من التعاون في البحث عن حل سياسي سلمي للأزمة في منطقة يوغوسلافيا السابقة، إيماننا منها، رغم جميع تجاربها السلبية، بالنصر النهائي لمبادئ القانون الدولي وضرورة تطبيع العلاقات فيما بين الدول الجديدة الناشئة.

ومع ذلك، فإن لهذا الاستعداد للتعاون وهذا الصبر حدودا. فإن كرواتيا، بعد أن انقسمت إلى جزأين نتيجة لاحتلال ربع أراضيها، وتعرضت لتهديد مستمر من الإرهاب الإجرامي، وتحملت عبئا ثقيلا من الضغط الاجتماعي الناجم عن وجود المشردين والاقتصاد المنهك نتيجة الحرب، لا يمكنها أن توافق إلى ما لا نهاية على التنازل غير المجدي، لأن استمرار الأزمة يهدد وجود الدولة وأرواح مواطنيها، ويحول دون إعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب. ونعتقد أنه من مصلحة المجتمع الدولي أيضا أن يساعد كرواتيا بمزيد من التصميم والاتساق حتى يمكنها أن تنجح في القيام بدور بناء في حل الأزمة.

إن كرواتيا عماد رئيسي بالفعل، وهي تريد أن تظل كذلك، للنظام الدولي الجديد، وهي جسر لتعاون فيما بين الدول الناشئة حديثا يبنى على أساس الاعتراف المتبادل. وإن تردد المجتمع الدولي، ومناوراتها التي لا هدف لها، في ظروف تتسم بالتشدد والرغبة في القتال لدى دوائر معينة من دوائر أطراف

أفضل دليل على أنه لا بديل عن المساواة بين مواطني الدولة الواحدة.

ونرحب أيضا بمشاركة المجتمع الدولي في رواندا، التي وإن لم تمنع للأسف مأساة إنسانية على نطاق يتجاوز الوصف، فقد أوقضت على الأقل التصاعد في فقدان الأرواح وتفشي الفوضى. ونحن نواصل دعمنا للجهود الحالية من أجل تحقيق استقرار الأوضاع في رواندا ومنع إحياء الصراع من جديد وتوسيع نطاقه.

وإن اتفاق المجتمع الدولي على إنهاء عذاب هايتي أخيرا وإقرار النظام الديمقراطي فيها يعتبر أيضا أمرا مشجعا. ونرحب كذلك بالعمليات الناجحة الخاصة بإقرار الديمقراطية وإشاعة الاستقرار في شتى أنحاء أمريكا اللاتينية والوسطى. وقد تابعنا باهتمام تطور التكامل الإقليمي العملي في أمريكا الشمالية، واتجاهات التكامل الأقوى في أوروبا - رغم الخلافات - فضلا عن التقارب بين أكبر بلدين في المنطقتين الأوروبية والآسيوية أي روسيا والصين. ونرحب أيضا بالدور البناء الذي تقوم به اليابان في منطقة المحيط الهادئ والشرق الأقصى.

إن كرواتيا، في إطار هذه التطورات العالمية، حيث لم يعد هدف الدول العالمية الكبرى يتمثل في التدمير المتبادل بل في المنافسة الإيجابية والتعاون الإيجابي، ترى، كبلد صغير، أن مكانها الصحيح هو أولا وقبل كل شيء، في إطار الحضارة الأوروبية الغربية ونظامها الاقتصادي والأمني وذلك لكي يتوفر لها ضمان لاستقلالها وأمنها وتقدمها. فكرواتيا ترى أن استقرارها ورفاهيتها يكمنان في نيل العضوية الكاملة في منظمات التكامل الأوروبية. وكرواتيا مستعدة لأن تتحمل، على نحو مسؤول، نصيبها من العبء في تطوير النظام الدولي الجديد ولأن تصبح حلقة قوية في سلسلة تكامل أوروبا الجديدة.

إن كرواتيا، خلال وقت قصير للغاية منذ حصولها على الاستقلال، قد أصبحت عضوا ناضجا ومسؤولا في المجتمع الدولي. وقد أصبحت بالفعل من أعمدة الاستقرار والتعاون في المستقبل في ذلك الجزء من جنوب أوروبا الغربية المتصل بالبلقان المعروف بقلقله. وقد قبلت كرواتيا بحسن نية الوساطة الدولية وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في أراضيها من أجل وقف الحرب والتوصل إلى حل سياسي يضمن في آن واحد وحدة أراضيها وحقوق الأقليات الوطنية داخل حدودها. وقد قبلت كرواتيا المشورة التي قدمت إليها بحسن نية فيما يتعلق بالمركز الدستوري للطائفة العرقية الصربية بما يتمشى مع أعلى معايير الاتفاقيات

تريد أن تستدرج إلى حرب جديدة ضد رغبتها، ولكنها ستجبر على قبول خوضها، بالتعاون مع ضحايا العدوان الصربي الآخرين، إذا لم يحقق المجتمع الدولي حلا سلميا، لا يضع فحسب نهاية للحرب في البوسنة والهرسك إنما يحقق أيضا إعادة اندماج الأراضي الكرواتية المحتلة.

وترحب كرواتيا بإعلان بلغراد استعدادها لعزل الصرب البوسنيين إذا اختاروا المضي في حربهم الانتحارية، ولكنها تتوقع أن تفعل بلغراد نفس الشيء فيما يتعلق بالمتمردين الصرب في كرواتيا. وتطالب كرواتيا بربط رفع الجزاءات ضد صربيا (يوغوسلافيا) أيضا بوقف احتلال المناطق الكرواتية، أي بإعادة إدماجها في النظام الدستوري والقانوني الكرواتي. وعلاوة على ذلك، لا يصح النظر في رفع الجزاءات إلا بعد أن نرى ما إذا كانت العزلة المعلنة تنفذ حقا، وبعد أن تتحقق آليات مراقبة موثوق بها من صدق ذلك.

وعلى سبيل تعضيد الاتجاهات الإيجابية، نحن نتفهم أيضا إلى حد ما الوقف الرمزي الجزئي للجزاءات من أجل تشجيع أولئك الذين يعربون حاليا عن التزامهم بالسلم في صربيا. بيد أن كرواتيا ستواصل إصرارها على ربط أي رفع لجزاءات معينة ضد بلغراد، ولا سيما تلك التي تخرجها بالكامل من نطاق العزلة الدولية الاقتصادية وغيرها، بحل مشكلة الأراضي الكرواتية المحتلة.

لقد أبدت كرواتيا قدرا كبيرا من الصبر في حوارها مع الصرب المتتمردين، ولكنها الآن، بعد ثلاث سنوات من الاحتلال، تطلب من المجتمع الدولي إعادة تحديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية على نحو يحقق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٦٩ (١٩٩٢) و ٨٧١ (١٩٩٣) ويحجر الصرب الكرواتيين على قبول التطبيع التدريجي وإعادة الاندماج تطبيقا لخطة السلام المعتمدة.

ونحن ندرك أنه يتعين على كلا الطرفين، في أعقاب أي نزاع، أن ينقذا قدرا أكبر من الوقت والجهد في استعادة الثقة المتبادلة وتدعيمها. كما أننا ندرك تماما أنه لا يمكن أن ينشأ استقرار وتقدم على الأجل الطويل في كرواتيا بدون ضمان الحقوق الانسانية والإثنية للصرب وجماعات الأقليات الأخرى. ولقد ضمنا بالفعل تلك الحقوق بواسطة قانون دستوري خاص استن منذ ثلاث سنوات مضت، إلا أننا نحث المجتمع الدولي على تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ هذا القانون وفقا لقرارات مجلس الأمن الوثيقة الصلة. وقد اتخذنا مؤخرا أيضا قرارا بتعجيل إنشاء محكمة حقوق

الصراع في كرواتيا، قد يدفعنا كرواتيا إلى صراع عسكري جديد يمكن أن يكون أسوأ حتى من الصراع السابق من حيث نطاقه وعمق آثاره. ويجب على المجتمع الدولي ألا يترك كرواتيا دون خيار، في موقف تضطر فيه إلى اللجوء من جانبها إلى جميع الوسائل اللازمة من أجل الدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها وحقوق مواطنيها - المشردين - في العودة إلى المناطق المحتلة.

لقد كنا ندرك دائما أنه لا يمكن لأي أزمة، ولا سيما أزمة معقدة مثل هذه، أن تحل دون توافق آراء المجتمع الدولي ودون توزيع المسؤولية والأخذ بنهج متفق عليه من قبل الدول الكبرى. وبالتالي، كنا أول من رحب بجهود فريق الاتصال من أجل إيجاد حل مقبول، كما فعلنا بالنسبة لجهود السلام السابقة.

إن كرواتيا مستعدة لمواصلة هذه الدرجة الرفيعة من تعاونها ومشاركتها مع المجتمع الدولي إذا لم يكن السعي إلى إيجاد الحلول في البوسنة والهرسك والمناطق الكرواتية المحتلة جاريا على حسابها هي. إن للأزميتين كليتهما - الأولى في كرواتيا والأخرى في البوسنة والهرسك - مصدرا واحدا ألا وهو العدوان الصربي. ولهذا السبب، وبالنظر إلى التعاون الذي يزداد قوة فيما بين كرواتيا والبوسنة والهرسك، ينبغي تقديم حل يشمل الأزميتين معا. ونظرا لأن الجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي قد أجبرت بلغراد على قبول الاقتراح الداعي إلى إنهاء الحرب، وعزل الصرب البوسنيين الذين يعارضونه، يجب حمل بلغراد كذلك على الامتناع عن دعم الصرب الكرواتيين، الذين يرفضون الموافقة على إعادة اندماج الأراضي الكرواتية المحتلة، ويقاومون بصفاء تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن.

إن حظر الأسلحة المفروض في عام ١٩٩١ كان موجها، إذا نظرنا إلى نتائج الفعلية، أولا وقبل كل شيء ضد ضحايا العدوان الصربي. وقد اعتمد الحظر في وقت كان راسمو السياسة العالمية يخادعون فيه أنفسهم متوهمين أن بالإمكان إنقاذ يوغوسلافيا، ذلك أنهم لم يستطيعوا إدراك حقيقة واقعة هي أن أزمة ما بعد تيتو إنما ظهرت بسبب محاولة فرض الهيمنة الصربية على جميع الشعوب غير الصربية المتواجدة في ذلك التكوين المصطنع والشيوعي لدولة يوغوسلافيا. إن الدافع الكامن وراء إمساكنة المشروط عن المطالبة برفع الحظر في الوقت الحاضر ينحصر في إتاحة الفرصة لمحاولة أخيرة لتحقيق حل سلمي في غضون الأسابيع أو الأشهر القليلة القادمة. إن كرواتيا لا

اتفاقات واشنطن بشأن الاتحاد الإسلامي الكرواتي في البوسنة والهرسك، واتحاده الكونفدرالي مع كرواتيا.

فلا يمكن إيجاد سلم في البلقان بدون إقامة توازن في القوى، كما أن مستقبل أي شعب لا يكمن في الاستنزاف العسكري اللانهائي المتبادل أو في تعويق التنمية في كافة أنحاء المنطقة. ولذلك فإننا نؤيد صادقين تطبيع العلاقات الصربية الكرواتية، مع تأييدنا كذلك لتنفيذ اتفاقات واشنطن التي لا تعتبر من وجهة نظرنا مجرد مناورة تكتيكية تجمع بين ضحايا العدوان الصربي، بل أيضا تطورا يهيئ الأحوال اللازمة لكفالة المساواة التامة للكروات باعتبارهم شعبا أصغر عددا من بين الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك. وإننا نرى في ذلك باكورة للاستقرار الإقليمي وتوازن القوى في المستقبل. وتوفر الرابطة الكونفدرالية بين اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا أساسا لدعم العلاقات السياسية والاقتصادية السليمة التي يستوجبها التاريخ كما تستوجبها الصلة الجغرافية، والحقائق الجغرافية - السياسية. إن كرواتيا، بموافقتها على العلاقات الكونفدرالية، مستعدة أيضا لأن تتحمل، بمساعدة البلدان الغربية في المقام الأول، نصيبها من المسؤولية عن كبح الاتجاهات الوطنية والدينية المتطرفة والمتقدمة لدى جميع الأطراف والتي يمكن أن يؤدي انتشارها إلى خطر يحيق بهذا الجزء من جنوب شرق أوروبا فحسب وإنما بالمنطقة الأكبر أيضا.

كما تعلق كرواتيا أهمية على تقوية وتحقيق اتحاد البوسنة والهرسك وعلى اتحاد الكونفدرالي مع كرواتيا، تحقيق التقدم في هذا الصدد على العلاقات المتبادلة من ناحية وعلى الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي في الأشهر المقبلة من الناحية الأخرى، حيث أن ذلك التقدم سيقم جسرا سياسيا واقتصاديا مع العالم الإسلامي. وعلى هذا المنوال أنشأنا بالفعل تعاونا وثيقا مع البلدان الإسلامية المشجعة للأمان المماثلة مثل تركيا والأردن وغيرهما.

إن في انتظارنا أسابيع وأشهر حاسمة يتعين علينا أن نكافح خلالها من أجل حل الأزمة الخطيرة في يوغوسلافيا السابقة حلا سلميا. والمسؤولية الجسيمة في اللحظة الراهنة لا تقع على أطراف النزاع وحدهم، وإنما ستتحملها في المقام الأول إيفاد العناصر الرئيسية الفاعلة في المجتمع الدولي. والأمر لا يتناول فقط تقرير مصير ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وإنما أيضا ما إذا كان فريق الاتصال سينجح في دعم أساس موحد للعمل

الإنسان، ونحن على استعداد لقبول إشراف دولي على التقيد بالحقوق الإنسانية والإثنية. بيد أنه ينبغي لقادة التمرد الصربي وأسيادهم في بلغراد أن ينسوا فكرتهم عن الصرب الكبرى وأن يقبلوا بإعادة دمج المناطق الكرواتية التي احتلت على هذا الأساس، وذلك يحقق صالحهم وصالح المجتمع بأكمله. ونحن على استعداد للقبول بعملية إعادة اندماج تدريجية من خلال فتح قنوات للاتصالات وإتاحة عودة السكان، وتعمير المدن والقرى المدمرة، وتوفير أسباب الرعاية الاجتماعية والحماية القانونية. وجمهورية كرواتيا الديمقراطية على استعداد - في الوقت الذي تحث فيه على حل القضية السياسية الأساسية: ألا وهي استعادة سيادة الدولة الكرواتية على المناطق المحتلة - للإذعان صادقة لجميع الضمانات المتصلة بحقوق الفئة الإثنية الصربية.

كما أن كرواتيا، تمشيا مع سياستها السلمية، مستعدة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وزغرب. ومن أجل ذلك فإننا نوافق على أي لقاء يفضي إلى اعتراف بلغراد بجمهورية كرواتيا بحدودها المعترف بها دوليا، وهو ما يعطي رسالة لا لبس فيها بتاتا للصرب المتمردين بخصوص ضرورة إعادة الاندماج التدريجي. ولهذا السبب فإننا أثرنا أيضا أمام الجمعية العامة المشكلة المتعلقة بأجزاء جمهورية كرواتيا التي تحتلها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لأن هناك أدلة لا منازع فيها على وجود عملية إدماج شامل - من النواحي السياسية والقضائية والجمركية والنقدية، للمناطق الكرواتية المحتلة في النظام الاقتصادي والقانوني لصربيا، أو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونود أن نوجه الشكر إلى الغالبية الكبيرة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة التي أولتنا بالفعل تأييدها في هذا الأمر. ولو أعربت بلغراد في هذه الأثناء عن استعدادها للاعتراف بالدولة الكرواتية ولتقديم تأييد حقيقي لعملية إعادة الاندماج والتطبيع، فسيسعدنا أن نوفر على الجمعية العامة مهمة المضي شوطا أبعد في معالجة المشكلة.

ونود أيضا أن نوجه الشكر إلى الجمعية العامة لتأييدها لعملية إعادة بناء كرواتيا بعد الحرب، ونتوقع استمرار التفهم الذي يبديه الأعضاء في هذا الصدد. ونود أن نؤكد، على وجه الخصوص، بأن أي تطبيع للعلاقات الدبلوماسية أو السياسية أو الاقتصادية - يتم على قدم المساواة بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لن يؤثر على الشراكة والتعاون بين الكروات والمسلمين في تنفيذ

واسمحوا لي كذلك أن أشيد بالسيد بطرس بطرس غالي، أميننا العام الموقر، على الجدية التي يضطلع بها بواجبات منصبه.

ترحب حكومتي ترحيبا قلبيا بعودة جنوب افريقيا الى الجمعية العامة. فطوال عقود أعاققت سياسة الفصل العنصري ذلك البلد العظيم عن المشاركة في أعمال الجمعية. ويسعدنا أن الفصل العنصري أصبح الآن في طيات التاريخ. إننا لنحيي جميع الذين دعموا الكفاح الطويل للقضاء على الفصل العنصري والعنصرية في جنوب افريقيا وأسهموا فيه. ويجب أن نشيد إشادة خاصة بإخوتنا وأخواتنا في جنوب افريقيا الذين كانوا الضحايا المباشرين لذلك النظام الآثم والذين تصدروا الكفاح من أجل القضاء عليه.

نحن نشني على بصيرة وحكمة الرئيس نيلسون مانديلا على زعامته الفعالة إذ وفق في أن يوجه بمهارة بالغة تحول مجتمع كان منقسما على نفسه الى أمة موحدة لا عنصرية وديمقراطية. ونشيد بشجاعة حكومته وكامل شعب جنوب افريقيا وبالجهود الدؤوبة للشم جراح الماضي ووضع البلد على طريق النمو والرخاء الاقتصادي على أساس العدالة والإنصاف لجميع مواطنيه. ونحن على ثقة من أن جنوب افريقيا ستسهم إسهاما إيجابيا في عمل الأمم المتحدة.

في السنوات القليلة الماضية شهدنا تغيرات سريعة وعميقة على الساحة السياسية. وما برز لم يكن تحديات معقدة فحسب، بل برزت أيضا فرص جديدة أمام الأمم المتحدة لمضاعفة جهودها وإسهاماتها سعيا وراء إقرار السلم والأمن وبناء عالم يتسم بالتعاون ومجتمع دولي يغذيه الحرص المشترك على صالح الإنسانية.

مما يثير الانشغال الكبير أن العالم السلمي الذي كان متوقعا أن تؤذن بحلوله نهاية الحرب الباردة لم يتحقق بعد. فالعالم ما زال يواجه بعضا من أسوأ أشكال الصراع ويشهد تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين.

وقد انتشرت الصراعات العنيفة الناشئة عن انبعاث التفرقات القومية ونعرات التعصب الديني فيما بين الدول ودخلها. وقد أدت الحالات التي تركت دون حسم في رواندا وليبيريا والصومال وأفغانستان وكمبوديا وأجزاء من يوغوسلافيا السابقة وأجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق الى خسائر فادحة في الأرواح ودمار في الممتلكات، وأثارت أزمات إنسانية ذات أبعاد هائلة. ويجب علينا أن نجد حلولاً مبكرة ودائمة لهذه

على تحقيق الحل أم إنه سيسمح للحالة بأن تتعثر فتتحول الى كابوس عسكري جديد. إن جهود المجتمع الدولي الموجهة لبناء نظام دولي جديد تواجه الآن بصورة لافتة للنظر اختبارا أشد مما تواجهه في أي مكان آخر، اختبارا ينصب على قدرتها على إزالة عواقب العدوان على البوسنة والهرسك وكرواتيا. إن بوسعنا أن نحسم هذه الأزمة في نهاية الأمر إذا ما تحمل كل منا نصيبه من المسؤولية. ويجب أن تحل محل الكراهية بشاشة الأطفال في فوكوفار الكرواتية بعد إعادة تعميرها، والروعة المستعادة لدوبروفنيك القديمة الحافلة بآثار العصور الوسطى والتعايش السلمي في سراييفو وموستار المخربتين اللتين طالت معاناتهما.

ولا بد لنا، كيما ننجز ذلك، من أن نتغلب على الحرب المشؤومة وعلى الأزمة السياسية وذلك بجهود مشتركة ورؤية متبصرة لنظام دولي جديد يقوم في هذا الجزء من العالم، محققا لصالح النظام العالمي بأكمله ولصالح الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أتوجه بالشكر الى رئيس جمهورية كرواتيا على البيان الهام الذي أدلى به توا. اصطحب السيد فرانجو تودجمان رئيس جمهورية كرواتيا الى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كينجبي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الوفد النيجيري، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن انتخابكم إشادة لا بكم شخصا وبل ببلدكم فحسب بل أيضا بافريقيا كلها. وبصفتكم ممثلا لكوت ديفوار، البلد الذي تربطه بنيجيريا علاقات ممتازة وأخوية، فإن لكم منا كامل الثقة في مقدرتكم على الاضطلاع الناجح بمسؤوليات منصبكم الرفيع. وأود أن أعبر عن تقديرنا الصادق لسلفكم، السيد صموئيل إنسانالي ممثل غانا، على الأسلوب المثير للإعجاب والفعال الذي أدار به شؤون الدورة الثامنة والأربعين.

إسهام نيجيريا الهام في النهوض بالمسؤولية المشتركة عن حفظ السلام العالمي. وما يرافقها من تضحيات، بما في ذلك الخسائر في الأرواح النيجيرية.

ولهذا فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار التعرض للأفراد العاملين في عمليات حفظ السلام وخطفهم وقتلهم في مختلف ساحات الصراع. وتشجيعا لإسهام بلدان أخرى في هذه العمليات، المكلفة والخطيرة في كثير من الأحيان، يجب على الأمم المتحدة أن توجد قدرة تمكنها من الردع الفعال لهذه الاعتداءات، وأن تعتمد التدابير الملائمة لتقديم التعويض السريع والكافي عن الضحايا.

من بين الآثار المقلقة لانتشار الصراعات الزيادة التي تنجم عنها في إعداد اللاجئين والمشردين. وإننا لعلنا اقتناع راسخ بأن من واجب الحكومات أن توجد الهياكل والظروف الملائمة التي تمكن الناس من العيش في بيئة يسودها الأمن والاطمئنان والتمتع التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن المؤسف أن في أفريقيا أكبر عدد من اللاجئين والأشخاص المشردين في العالم. وهذا يفرض على اقتصادات الدول المتلقية، التي هي أصلا في ضائقة أعباء مالية ومادية واجتماعية إضافية هائلة. ونشيد بجهود المجتمع الدولي في معالجة مشاكل اللاجئين عن طريق توفير المساعدة الإنسانية. ونناشد جميع الحكومات أن تقضي على الأسباب الجذرية لوجود اللاجئين والأشخاص المشردين وأن تهئ الظروف الملائمة لتسهيل عودتهم الطوعية إلى بلدانهم المختلفة.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، لا تزال الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على السلم والأمن الدوليين. وبالتالي لا بد أن يظل هدفنا الرئيسي متمثلا في تخفيضها وتخفيضها ملموسا وإزالتها في نهاية المطاف. والتقارير الأخيرة التي تفيدنا بتزايد الاتجاه إلى الاتجار بالمواد النووية تمثل بعدا جديدا مزعجا من أبعاد الانتشار النووي، لا بد من وقفه على سبيل الاستعجال.

إن المؤتمر الذي سيعقد في العام القادم لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، وهي معاهدة كانت لها حتى الآن فائدة حسنة للمجتمع الدولي، مؤتمر يجب متابعته بنشاط. ويجب أن يتمشى استعراض المعاهدة وتميدها مع الواقع الموضوعي والتوقعات الأساسية للدول الأعضاء.

إن مسائل السلم والأمن ترتبط ارتباطا لا مناص منه بمسائل التنمية. ولذلك فإننا نرحب بتقديم الأمين العام «خطة للتنمية» (A/48/935)، تعد تكملة مناسبة

الصراعات، حيث أنها تشكل تهديدات مستمرة للاستقرار الإقليمي والسلم العالمي.

وإزاء هذه الخلفية، يتعين على الأمم المتحدة، باعتبارها محور التعاون الدولي، أن تسعى إلى إعادة تحديد دورها وإنشاء هياكل وآليات جديدة يمكن أن تستجيب على نحو فعال لتحديات إدارة الأزمات وحل الصراعات. ويجب على الأمم المتحدة أن تحتفظ بمسؤوليتها الأساسية عن تصدر الجهود الرامية إلى معالجة هذه المشاكل. إن خطة الأمين العام للسلم توفر إطارا جديدا مبتكرا تحقيقا لهذه الغاية.

وفي النظام العالمي الناشئ يجب ألا تظل أفريقيا قارة تحقيق بها الأزمات وتعتمد على الآخرين لحل صراعاتها الداخلية. وتحقيقا لهذا، أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٣ آلية مركزية لمنع نشوب الصراعات وحسمها ومعالجتها. بيد أنه من الواضح أن قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على أن تعبئ بفعالية الموارد المالية واللوجستية المطلوبة من أجل هذا الغرض محدودة للغاية. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى أن يعمد المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بزيادة تقديم الدعم المالي واللوجستي، إلى تشجيع جهود أفريقيا لتحقيق التسويات السلمية للنزاعات عن طريق الترتيبات الإقليمية وغيرها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونحن نحث المجتمع الدولي على الإسهام بسرعة وسخاء في صندوق أفريقيا للسلم، الذي أنشأته منظمة الوحدة الأفريقية.

إن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة والفعالة للطلبات التي توجه إليها للاضطلاع بعمليات لحفظ السلام إنما تعتمد على استعداد الدول الأعضاء لقبول إسناد دور أساسي للأمم المتحدة واستعداد هذه الدول للإسهام بالموارد اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بهذا الدور. ونيجيريا منذ انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة قبل ٣٤ عاما، ما برحت تشارك مشاركة نشطة في الجهود العالمية الرامية إلى حفظ السلم وحسم الصراعات ومعالجة الأزمات. وقد اقنعنا تجربتنا عبر السنين بأن هناك حاجة واضحة إلى إعادة النظر في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم وإلى إعادة توجيهها. وعلى أثر تشكيل فريق المراقبة العسكري التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا، وهي قوة دون إقليمية لحفظ السلم، أصبحت نيجيريا أكبر مساهم بالقوات في أفريقيا، بل والعالم كله، في عمليات لحفظ السلم. وعلى الرغم من أن بلدا أو بلدين عضوين قد يؤثران عدم الاعتراف بإسهامها، فإن السجلات المتاحة لهذه المنظمة تبرز بوضوح

توصلت نيجيريا، على غرار كثير من البلدان الإفريقية الأخرى، إلى إدراك حقائق معينة، عادة ما يساء تفسير تشعباتها وينبغي فهمها بالكامل.

إن التعددية السياسية، باعتبارها شكلا من أشكال الديمقراطية، راسخة الجذور في طريقة حياتنا الوطنية، إذ أننا نحاول منذ سنوات تطوير المؤسسات والقيم الديمقراطية المناسبة التي تنبع من تجاربنا وظروفنا وتطلعاتنا الوطنية الخاصة وتستجيب لها. ونحن لا نزال ملتزمين بهذه العملية، الجارية في مسارها، على الرغم مما يحيط بها من صعوبات وتحديات.

وكثيرا ما كانت عملية إقرار الديمقراطية في نيجيريا، بل في الحقيقة في أجزاء أخرى كثيرة من إفريقيا، تعرض بصورة غير صحيحة على المجتمع الدولي. ونظرا لأوجه التقدم الحديثة في تكنولوجيا المعلومات واقتدارنا إلى الموارد والقدرة اللازمة لنقل المعلومات لم نتمكن من أن نعرض على الملأ بصورة موضوعية التطورات الجارية في مجتمعاتنا. فعلى سبيل المثال، نحن نواصل في نيجيريا إحراز تقدم جدير بالإعجاب في إعادة بناء الهياكل والمؤسسات الديمقراطية المستدامة. وما برح المؤتمر الدستوري، المكون في معظمه من أعضاء معظمهم منتخبون ويمثلون طيفا واسعا من المجتمع ومصالح متنوعة، يعمل بدأب لتهيئة بيئة مؤدية إلى توفير الثقة المتبادلة ووحددة القصد فيما بين شعبنا. والهدف من هذا المؤتمر هو وضع الطرائق والمؤسسات والأطر المناسبة لنظام ديمقراطي تتوفر له مقومات البقاء، وذلك عن طريق إرساء القواعد الأساسية لتشكيل الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة على جميع مستويات الحكومة. وسيستكمل هذا المؤتمر الدستوري أعماله في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وفي أعقاب التقدم المحرز حتى الآن، بدأت بالفعل الأنشطة السياسية وستبدأ أنشطة الأحزاب السياسية الكاملة المؤدية إلى انتخابات عامة في أوائل السنة الجديدة. ولا تزال عزيمة شعب وحكومة نيجيريا والتزامهما بالديمقراطية راسخين وصامدين، إدراكا تاما منهما بأن مهمة إقرار الديمقراطية إنما هي أساسا من مسؤوليتنا نحن وأنها ستعود بالخير على شعبنا.

لا شك في أن الأمم المتحدة قد حازت مكانة مرموقة منذ إنشائها بوصفها محفلا لا غنى عنه لمواءمة إجراءات الدول. ونحن على ثقة بأنها ستواصل دورها في السنوات القادمة بوصفها منصة لتعبئة وتوجيه جهودنا الجماعية صوب السلم والعدالة الدائمة.

لمقترحاته السابقة الواردة في «خطة للسلم» (A/47/277). لقد حدد الأمين العام في «خطة للتنمية»

خمس أبعاد: السلام كأساس للتنمية، والاقتصاد كمحرك للتقدم، والبيئة كأساس للاستدامة، والعدالة كدعامة للمجتمع، والديمقراطية كأسلوب للحكم الصالح. وترحب نيجيريا بهذا التصوير لأننا نعتقد أن الناس يجب أن يكونوا محور جميع الأنشطة الحكومية، بما فيها أهداف التنمية والسلم والأمن.

لقد عبرت الجهود العالمية للتصدي لأزمة التنمية على مدى السنوات الماضية عن انقسام في المفاهيم بين البلدان الصناعية في الشمال والبلدان النامية في الجنوب. وعلينا أن ندرك أن التنمية، على غرار السلام، غير قابلة للتجزئة. ولهذا فإن من الأهمية الحيوية أن يعتبر الشمال والجنوب التعاون في ميدان التنمية شيئا يحقق المصلحة المتبادلة والمشاركة. وللأسف إن التوقع بأن نهاية الحرب الباردة ستتيح المزيد من الموارد للتنمية، وخاصة في البلدان النامية، لم يتحقق بعد. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشرع باتخاذ تدابير جسورة وخلاقة لرأب الهوة المتسعة بين الدول الغنية والفقيرة. إن الثراء في وسط الفقر لا يوفر السلام ولا الأمن لا للأغنياء ولا للفقراء.

ولا تزال إفريقيا تواجه صعوبات اقتصادية خطيرة، وفي لها أزمة الديون. إن المشاكل الطويلة الأمد المتمثلة في انخفاض الاستثمارات، وهروب رأس المال، وتدهور أسعار السلع الأساسية، لا تزال قائمة. واستجابة المجتمع الدولي كانت ضعيفة وغير كافية إلى حد كبير. ولم يحقق برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا أهدافه المنشودة. ولا يبدو أن البرنامج الجديد في إفريقيا في التسعينات سيحقق بدوره قدرا أوفر من النجاح. وبالتالي، من المحتمل علينا أن نمكن إفريقيا من أن تبدأ بداية جديدة تتصدى بها لهذه المشاكل تصديا فعالا وذلك بإيجاد حل مبتكر لأزمة الديون وتنويع اقتصاداتها.

ومن جانبنا، نحن نسلم بالحاجة إلى سياسات اقتصادية كلية ذات مصداقية، علاوة على إجراء إصلاحات جوهرية لمؤسساتنا وعملياتنا السياسية، ونحن نتخذ التدابير اللازمة في هذا المضمار. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى وضع آليات واستراتيجيات جديدة للتعاون والمشاركة الدوليين.

وعلى إثر الجهود التي بذلت في الإصلاح الهيكلي لاقتصادنا وإقرار الديمقراطية في مؤسساتنا السياسية،

في هذا الصدد أن يؤكد من جديد استعداد نيجيريا لخدمة المجتمع الدولي كعضو دائم في مجلس الأمن. وفي هذا العقد الأخير من القرن العشرين، تستحوذ قضيتان على اهتمام الأمم المتحدة وهما: تعزيز السلم والأمن، وتكثيف التعاون الدولي لأغراض التنمية. وفي كلتا القضيتين، استجابت الأمم المتحدة لأماننا الجماعية بدرجات متفاوتة من النجاح. وإذا تقترب من القرن الواحد والعشرين، يجب علينا أن نكرس أنفسنا من جديد للتحقيق الكامل لهذه المقاصد والغايات الأساسية لمنظمتنا، حتى تنعم البشرية بالسلم والحرية والرخاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية لايرلندا سعادة السيد ديك سبرنغ.

السيد سبرنغ (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنتكم تهنة حارة، يا سيدي، لانتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. فأنتم تتولون هذا المنصب في لحظة تاريخية للأمم المتحدة عشية احتفالها بالذكرى الخمسين لإنشائها.

ولقد كانت السنة الماضية سنة تقدم وأمل كبيرين لكثير من الشعوب والدول الممثلة في هذه الجمعية العامة. ففي جنوب افريقيا، تمخضت الانتخابات عن مولد مجتمع ديمقراطي غير عنصري يقدم للآخرين نموذجاً للتسامح والمصالحة في تلك القارة المعذبة. وفي الشرق الأوسط، تمهد إقامة إدارة فلسطينية في غزة وأريحا، الطريق أمام التسوية الشاملة في منطقة هددت بنشوب مواجهة عالمية عدة مرات فيما تعيه الذاكرة. وفي ألمانيا ودول البلطيق، كان انسحاب القوات الأجنبية علامة لانتهاة تقسيم قارتنا، وبشيرا بقيام أوروبا الحرة التي يسودها السلم. وفوق جزيرتي، ايرلندا، فإن إعلان الجيش الجمهوري الايرلندي الوقف الكامل للعمليات العسكرية، قد فتح آفاقاً أمام حل سلمي لم يكن قائماً طوال حياة جيل كامل.

ولسنين عديدة، اعتاد وزراء خارجية ايرلندا أن يحدثوا الجمعية العامة عن التطورات ذات الصلة بالنزاع الدائر في ايرلندا الشمالية. وكثيراً جداً

وهذا القول يصح بشكل خاص إذا نظرنا إلى أوضاعنا الداخلية بقصد تنشيط المنظمة وتقويتها. إن حكومة نيجيريا تؤيد رأي الأمين العام في تقريره «خطة للسلم» القائل بأنه للتصدي لتحديات العصر الجديد، يتعين على الأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على الاستجابة وعلى إعادة توجيه نهجها في معالجة القضايا التي تواجهها. ونحن نؤيد توصيته الداعية إلى أن تهيئ الدول الأعضاء الالتزام السياسي والموارد المالية اللازمة لتمكين المنظمة من توسيع نطاق عملها وتكييفه وتنشيطه.

إن الإصلاحات التي اضطلعت بها منظمتنا حتى الآن كانت إلى حد كبير مجزأة وتدرجية. وقد أوضحنا في مناسبات عديدة أن الوقت قد حان لإجراء إعادة هيكلة أساسية لمنظومة الأمم المتحدة. إن التكوين الحالي لمجلس الأمن وعملية صنع القرارات فيه لا يعبران بصورة كافية عن الحقائق الراهنة التي تجلت بوضوح منذ نهاية الحرب الباردة. والأمم المتحدة، بوصفها أداة للتعاون المتعدد الأطراف، يجب أن تتسم بالشفافية والكفاءة والديمقراطية.

وينبغي لمجلس الأمن، باعتباره أهم أجهزة الأمم المتحدة، أن يتجاوب مع المطلب العالمي بإضفاء الطابع الديمقراطي على هيكله، وتكوينه، وعمليات صنع القرار فيه. وفي هذا الصدد، تعلق نيجيريا أهمية خاصة على أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ونحن ننتظر أن تؤدي التوصيات التي ستصدر عن هذا الفريق، إلى جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع الدولي. ومنتظر كذلك أن تشمل معايير العضوية الدائمة للمجلس اعتبارات مثل عدد السكان، والقدرة على الإسهام في حفظ السلم والأمن الدوليين، وسجلاً حافلاً في جهود حفظ السلم الدولي وصنع السلم يجري تقييمه على مدى فترة من الزمن. وينبغي أن يتمتع جميع الأعضاء الدائمين بنفس المركز والامتيازات، وأن ينهضوا بالمسؤوليات التي تتطلبها العضوية، ولا تقل عن هذا في الأهمية ضرورة تحقيق التمثيل الجغرافي العادل، الذي لا بد أن يتضمن عضوية دائمة لافريقيا في مجلس الأمن. ومن المناسب

المصير على أساس القبول الحر المتزامن من جانب الشمال والجنوب معا لإقامة أيرلندا الموحدة إذا كانت هذه هي رغبتهم. وتقبل الحكومة الأيرلندية بأن حق تقرير مصير شعب أيرلندا بأكمله لا بد أن يتحقق ويمارس، بموافقة وقبول غالبية شعب أيرلندا الشمالية، وبشرط توفر هذه الموافقة وهذا القبول.

ويحاول الإعلان أن يتصدى لقضية تقرير المصير بطريقة تنفي شبح القسر. وعوضا عن هذا، فإن القبول السياسي هو الأمر المطروح الآن بوضوح، باعتباره الهدف الضروري والمحك لأي ترتيبات دائمة في أيرلندا، أيا كان إطارها. ويوضح الإعلان أن الحكومة البريطانية لا تحمل عداء للدعوة القومية الأيرلندية، وأن الحكومة الأيرلندية لا تعادي الدعوة الوحودية. ومن الجوانب الجوهرية في الإعلان، تسليمه بأن الترتيبات المستقبلية في أيرلندا تخضع لقرار واتفاق الشعب الأيرلندي ذاته، شماله وجنوبه، والتزامه الرسمي بأن دور الحكومة البريطانية سيكون تعزيز هذا الاتفاق.

ومن ثم، فإن الإعلان يسجل تحللا حاسما من فكرة كانت لها أصداء كثيفة في التاريخ الأيرلندي، وهي أن الترتيبات الخاصة بأيرلندا يمكن أن تتقرر بوصفها دالة على حقوق لبريطانيا على أيرلندا. وهذا يفتح الطريق، بدوره، أمام تسليم جديد وأكثر تطورا من جانب أصحاب الدعوة الوطنية، بحقوق الطائفة الوحودية التي لا مراة فيها، والنابعة من وضعها كمجموعة ذات دعوة متميزة في أيرلندا. وقد خصص قسم كبير في الإعلان المشترك لهذه القضية.

وفي نهاية آب/أغسطس، وبعد مناقشة داخلية مطولة، اتخذ الجيش الجمهوري الأيرلندي قرارا في صالح الوقف الكامل للعمليات العسكرية. وأكدت هذا القرار بيانات أخرى صدرت أثناء الفترة الفاصلة. ولعل الأكثر أهمية من ذلك هو أن هذا القرار جرى تأكيده على أرض الواقع. وهذا تطور بالغ الدلالة.

وهذا أمر جدير بكل ترحيب لأنه قبل كل شيء ينقذ الأرواح. وثانيا، لأنه يفسح المجال أمام إجراء مفاوضات شاملة تحكمها مبادئ ديمقراطية، وتجري إزاء خلفية من السلم، وتضم المعنيين بالصراع جميعا. ومثل هذه المفاوضات تكون لها أكبر فرص النجاح. ثم أنه يرجح لها أن تسفر عن نتيجة يعتد بها بأكثر مما

ما تحدثوا عن القتل والتدمير، وعن إخفاق المبادرات السياسية وعن الخلافات المتصلة بإعمال حقوق الإنسان. وقد بدا أن النزاع في أيرلندا الشمالية ينتمي إلى طائفة المشاكل المستعصية حقا والمقدر لها أن تبقى على مر الظروف المتغيرة، وأن تتحدى جميع المحاولات المبذولة للوصول إلى حل.

إنني إنما أبدا خطابي هذه السنة بالحديث عن هذه المسألة لأن رسالتي الآن مشرقة بالأمل. فلقد عززت الشهور الإثنا عشر الماضية، إلى حد كبير، آفاق قيام سلم واستقرار دائمين على جزيرة أيرلندا. وصحيح أن صرح الحل لم يشيد بعد، ولكنني أعتقد أنه قد تم الآن إرساء أساسات للسلم شديدة الصلابة. تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبري (أوروغواي).

إن منشأ النزاع في أيرلندا الشمالية يكمن في اختلاف وجهات النظر حول ما إذا كان تقسيم أيرلندا في مستهل القرن الحالي يمثل أو لا يمثل إنكارا لحق الشعب الأيرلندي في تقرير مصيره. وقد عبرت عن هذا الخلاف بشكل انفعالي وعنيف طائفتان في أيرلندا الشمالية، كانتا وما زالتا مستقطبتين بشدة نتيجة انقسامهما حول القضايا الدستورية الأساسية. وهذا النزاع كان فادح الثمن بالنسبة لجميع شعب أيرلندا الشمالية وللشعبين البريطانيين والأيرلنديين بوجه عام. والتصدي لهذا النزاع هو من المهام الأشد إلحاحا وأهمية من بين المهام التي تواجه الحكومتين كليهما. وقد أظهرت التجربة أن قدرة الحكومتين على القيام بذلك، إنما تتناسب بصورة مباشرة مع مدى الاتفاق بيننا.

إن الإرهاب الذي يمارسه كلا الجانبين، إنما يضرب بجذوره في الفجوات الموروثة بين مواقفنا. ومن ثم، فإن التعاون والاتفاق بين الحكومتين أمر حيوي لأي حل. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، أصدرت الحكومتان الأيرلندية والبريطانية، إعلانا مشتركا دعم، إلى حد كبير، الأرضية المشتركة بيننا وقدم لجميع أطراف النزاع بديلا سياسيا وجيها للدوران في حلقة مفرغة من إراقة الدماء والعقاب.

وفي الإعلان المشترك، تسلم الحكومة البريطانية بأن الأمر منوط بشعب أيرلندا وحده، بالاتفاق بين قسميه، ودون عائق خارجي، كي يمارس حقه في تقرير

قابلة للتغيير وليست اجتماعية أو اقتصادية فتكون بالتالي قابلة للتغيير. فلنطبق هذا الدرس جاعلين من الاتفاق وتوافق الآراء لب جميع الترتيبات الجديدة.

إن أيرلندا الشمالية تفتقر بشدة إلى توافق في الآراء حول المسألة الدستورية المتمثلة في ما إذا كانت أيرلندا الشمالية هي الإطار الأساسي أم الجزيرة ككل. فلنرى الترتيبات الجديدة على اتفاق يعترف بصلاحيه الإثنين ويوفق بينهما.

إن الانقسام السياسي في أيرلندا حال دون قيام العديد من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية البناءة التي كان يمكنها أن تساهم في رفاه شطري الجزيرة كليهما. فلنصلح ذلك بإقامة هياكل جديدة فعالة بين الشمال والجنوب.

إن خيار السيادة كان يعد حتى الآن رمزا إلى حد ما لانتصار أو هزيمة هذه الطائفة أو تلك. فلنجرد هذه الفكرة، قدر استطاعتنا، من جميع الدلالات الحزبية أو القبلية، ونتفق على أن ممارسة السيادة من جانب أي حكومة، ستجدها في جميع الأوقات، الآن وفي المستقبل، ضرورة المعاملة المتساوية تماما للطائفتين الشمالييتين، ولحقوقهما وهوياتهما وانتماءاتهما.

إنني أعتقد أن وضع ترتيبات جديدة على هذا الغرار سيجرد الصراع على السيادة من الكثير من خصائص المواجهة والانفعال التي يتسم بها حاليا. وفي ظل الترتيبات الجديدة التي تقوم على هذه الأسس والتي يدعمها ويضمنها اتفاق رسمي يعقد بين الحكومتين، قد لا يصبح الصراع على خيار السيادة العامل المزعزع للاستقرار كما هو الحال الآن. بدلا من ذلك، يمكن معالجة المسألة بناء على قواعد سياسية متفق عليها تكون عادلة ومنصفة لأمانى الجانبين وذلك باعتبارها مسألة اقتناع متبادل وفائدة متعادلة. ويمكن لأيرلندا الشمالية أن تصبح مكانا مكرسا خصيصا لحماية حقوق الطائفتين. حينئذ، يمكن للطائفتين الموجودتين هناك، لأول مرة، أن تعيشا حياتهما حقا ولعلمهما تجدان بينهما وحدة في القصد في مجالات عديدة حيث لا يوجد حاليا سوى الانقسام.

إن الحكومة الأيرلندية ستسعى إلى تحقيق تقدم نحو التسوية الدائمة على عدد من الأصعدة المختلفة. إننا نؤسس محفلا للسلم والمصالحة الوطنية بغية تمكين

كان سيعتد باتفاق أقل شمولاً يتعين تنفيذه إزاء خلفية من العنف والقمع المتواصلين.

إننا لا نزال ننتظر نهاية حملة العنف التي تشنها العناصر الموالية ذات الصبغة شبه العسكرية. وإنني لا أزال آمل في أنهم سيدركون بدورهم أن العنف الذي يمارسونه عمل بغيض لطائفتهم فضلا عن الآخرين، وهو غير مثمر لقضيتهم. ويحدونا الأمل في أن يسمع القادة السياسيون المسؤولون في أوساط الوندويين أصواتهم بقوة في هذه القضية، كما فعل الكثيرون من قبل، وفي أن يتبع ذلك وقف كامل للعنف من جانب الموالين أيضا.

إن لدينا فرصة لا مثيل لها لوضع أساس لاتفاق دائم بين مختلف الأطراف السياسية في أيرلندا. وبإمكاننا أن نفعل ذلك، بعد أن فككنا من إرثار الماضي وأصبحنا في جميع الجوانب أقدر على التعلم من أخطائنا الماضية.

لعل أفدح خطأ ارتكبه الجانبان في الماضي هو أنهما افترضا كأمر مسلم به أن لهذا الصراع الذي يتركز في مساحة ضيقة هي أيرلندا الشمالية لا يمكن أن ينتهي إلا بالنصر لإحدى الدعوتين والهزيمة للدعوة الأخرى. وكان ينظر إلى الحلول الوسط على أنها الخطوة الأولى على طريق الهزيمة. ونحن جميعا تعلمنا، عن طريق عملية مكلفة تتمثل في التجربة والخطأ، أن فكرتي الانتصار والهزيمة إنما هما وهمان في حالة أيرلندا الشمالية. فكل طائفة منهما كانت تملك الكتلة الحرجة التي تمكنها من عرقلة الأخرى، ولكن لم يكن بوسع أي منهما أن تسود بمفردها. لذلك فإن القبول السياسي العام يعد ضرورة عملية محضة فضلا عن كونه مثالا يرتجى.

إن التحدي المائل الآن أمام الحكومتين البريطانية والأيرلندية يكمن في انتهاز فرصة الزخم المندفع نحو السلام. وإننا نحتاج، مع جميع الأحزاب السياسية في أيرلندا الشمالية، إلى بناء هياكل جديدة تعبر عن الدروس التي استخلصناها من تجربتنا، وتبنى على مبادئ الإعلان المشترك.

لقد علمتنا التجربة أن نظام الأغلبية الذي يستحوذ في ظله الفائز على كل شيء لا يتماشى إطلاقا مع مجتمع مثل مجتمع أيرلندا الشمالية حيث الانقسامات السائدة انقسامات قائمة على أساس طائفي وغير

لإنشائها هو التالي: هل بوسع الأمم المتحدة التي وجدت نتيجة أكبر صراع بين الدول شهده العالم في تاريخه كله، والتي أنشئت خصيصا لمنع هذه الصراعات وحلها، هل بوسع هذه المنظمة أن تتصدى على نحو كاف للصراعات الداخلية والمنازعات الأهلية؟

أعلم أن البعض يذهب إلى أن الأمم المتحدة لا مكان لها في هذه المسائل، وأن العديد من الصراعات الداخلية لا يقبل التدخل الخارجي. إن بإمكانني أن أفهم هذه الحجج والرغبة الحذرة في عدم التدخل في الخلافات الداخلية للشعوب الأخرى.

لكن هل يسعنا أن نترك أزمة مثل الأزمة في يوغوسلافيا السابقة تتصاعد إلى حيث تهدد بقيام صراع أوسع نطاقا في منطقة البلقان؟

وهل يسعنا أن نقف جانبا بينما يذبح الملايين على أيدي مواطنين آخرين في رواندا؟

أي علم حساب هذا الذي يحملنا على أن نحسب الموت في النزاع الأهلي بأقل مما نحسب الموت في الحرب بين الدول، وأن نعتبر أن الذين يهددهم أبناء وطنهم يستحقون منا بذل جهود أقل من الذين يهددهم جيرانهم؟

لا أستطيع أن أجِد أي مبرر أخلاقي لهذه التفرقات.

إن تصاعد الإرهاب والعنف على نحو مروع في رواندا يشهد بصحة ما أقول. إن الأسماء التي باتت تقترن في الأذهان بالمعاناة الإنسانية في الأعوام الأخيرة - سرايفو، وغورازدة، ومقديشيو، وبيدوا - قد أصبح بوسعنا الآن أن نضيف إليها أسماء غوما، وبوكافو، ونغارا.

إن المأساة في رواندا استحوذت على قلوب وأذهان الشعب الإيرلندي. واليوم يوجد أكثر من ١٠٠ إيرلندي يعملون في مجال تقديم المساعدة في المنطقة. وهناك ما يزيد على ٧٠ من الموظفين الإيرلنديين الحكوميين والأفراد العسكريين يعملون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات المساعدة.

إن رئيسنا، ماري روبنسون، تأمل في أن تقوم قريبا بزيارة رواندا لإظهار التضامن مع شعب تلك الأرض المنكوبة، وللتأكيد على الحاجة إلى عمل دولي.

جميع الأحزاب الديمقراطية في إيرلندا، التي لديها هذا التوجه، من وضع توصيات بشأن السبل المؤدية إلى تعزيز وإرساء الاتفاق والثقة بين أنصار الدعوتين في إيرلندا. وهذا المحفل لن يكون محفلا تفاوضيا، ولو أننا نأمل في أن يسهم عمله إسهاما إيجابيا في تهيئة مناخ ملائم للمفاوضات، وأن يتسنى ترجمة العديد من توصياته إلى أفعال.

إن الحكومتين الإيرلندية والبريطانية تعملان على إمداد وثيقة إطارية مشتركة تطرح آراءهما بشأن إمكانية التوصل إلى تسوية متوازنة للمشكلة. ويحدونا الأمل في أن تقدم هذه الوثيقة التي سنوصي الأطراف الأخرى بها، لكن بالطبع دون فرضها عليها، زخما جديدا لعملية التفاوض الشامل.

إن التطورات التي أوجزتها تشكل فرصة فريدة للتوصل إلى حل شامل وعادل وسلمي لمشكلة إيرلندا الشمالية. ومن الحيوي تحقيق إمكاناتها وذلك بإجراء مفاوضات مبكرة والاتفاق على هياكل سياسية جديدة. إن البدء بداية جديدة في جميع علاقاتنا في إيرلندا بات أمرا في متناول أيدينا لو توفرت لدينا، على نحو جماعي، الشجاعة وسعة الأفق اللزمتين لاغتنام الفرصة السانحة. إن الرغبة في قيام سلم دائم وتحقيق تسوية سياسية لم تكن يوما أقوى مما هي عليه الآن بين سكان الجزيرة كلهم.

ولئن كانت الرسالة في العديد من أنحاء العالم رسالة مشرقة بالأمل، فإننا نعلم أنه في أنحاء أخرى عاودت العداوات والأحقاد العرقية القديمة الظهور على نحو أدى إلى عواقب خبيثة بل مميتة.

فالصراعات في الصومال، وفي يوغوسلافيا السابقة، وفي رواندا، والإساءات الجسيمة لحقوق الإنسان في هايتي وتيمور الشرقية، ومعاناة الملايين الذين تنكر عليهم حقوقهم الأساسية في الغذاء أو الماء أو المأوى، أمور تذكرنا بأنه لا يسعنا أن نتهاون في الكفاح من أجل إيجاد عالم مسالم والإصرار على حفظ كرامة الإنسان.

وثمة سمة مميزة للعديد من الأزمات المعاصرة هي أنها في الأساس تعبير عن صراعات داخل الدول لا بينها.

إنني أعتقد أن السؤال الرئيسي الذي يواجه الأمم المتحدة وهي تقترب من الذكرى السنوية الخمسين

يجب أن نطور قدرة المنظمة على التحذير المبكر والوساطة والتدخل في الوقت المناسب في النزاعات قبل تصعيدها وإفلات فرصة السيطرة عليها. يجب أن نعزز قدرات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لنجعلها أكثر مرونة وأكثر استجابة عندما تنشأ النزاعات.

يجب أن نطور قدرة الأمم المتحدة التشغيلية في مجال حقوق الإنسان. ونحن بحاجة على الأخص إلى نظام أكثر تقدماً لرصد حقوق الإنسان.

يجب أن نقرر إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. يجب أن نكشف جهودنا للقضاء على الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات - عدم المساواة، والظلم الاجتماعي، والفقر - وذلك بالتصرف على هدى "خطة التنمية" التي وضعها الأمين العام.

يجب أن نحد من التدفق الدولي لأدوات الحرب والقمع وذلك باعتماد مدونة سلوك بشأن نقل الأسلحة التقليدية.

هناك الآن اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وأكثر استجابة لاحتياجات أعضاء الأمم المتحدة. وأعتقد أن من اللازم اتخاذ قرارات في وقت مبكر بزيادة أعضاء المجلس، وأن أي زيادة في العضوية الدائمة ينبغي أن تعكس التغيرات التي طرأت على الحياة الدولية على مدى السنوات الخمسين الماضية.

إن مناقشاتنا أظهرت أن اتخاذ قرارات محددة لن يكون أمراً سهلاً، لكننا يجب أن نتجنب التعثر بسبب اعتبارات ضيقة خاصة بالأعداد المثلثي أو ناجمة عن المطالبات المتنافسة من جانب الدول القوية على الصعيد الإقليمي. وإحدى الطرق لمعالجة ذلك يمكن أن تمثل في تضمين قراراتنا التزاماً باستعراض عضوية مجلس الأمن مرة أخرى في وقت معين في المستقبل. وبهذه الطريقة يمكننا أن نعمل لإحراز نتيجة تعبر عن الحقائق الجغرافية - السياسية الراهنة، نتيجة تسلم بأن هذه الحقائق يمكن أن تتغير بمرور الوقت، وتعترف بأن جميع الدول الأعضاء لديها القدرة الكامنة على الإسهام في خدمة السلم والأمن الدوليين.

إننا نرحب بالتدابير التي اتخذت فعلاً لتحسين الشفافية، لكن يجب اتخاذ تدابير أكثر من ذلك لتسهيل التفاعل بين مجلس الأمن والعضوية العامة للأمم

إن المجتمع الدولي قد أظهر، في تصديه للأزميتين في رواندا والصومال، رغبة سخية في المساعدة. فلقد خفت المعاناة الإنسانية بدرجة كبيرة، لكننا لم نقترّب من التوصل إلى حلول راسخة، كما أننا لم نقطع أي خطوات نحو إقامة نظام يمنع ارتكاب فظائع مماثلة في المستقبل.

لا بد لنا أن نتساءل عن الوسيلة التي كان يمكن بها للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أنشط للوساطة في رواندا.

هل كان بإمكانها أن تمنع اندلاع حرب الإبادة الجماعية عندما تفاقمت الاضطرابات السياسية وتدهورت بسرعة إلى صراع أهلي؟

هل كان بإمكانها أن تتصدى على نحو أكثر تماسكاً عندما بدأت الهجرة الجماعية في أعقاب أعمال إبادة الجنس؟

كيف يسعها الآن أن تساعد في حسم الصراع؟ إنني أعتقد بأننا ما لم نزود الأمم المتحدة بما يلزم للتصدي لهذه الأنواع من المشاكل - وهي المشاكل الأليق بعصرنا والأشد إلحاحاً فيه - فإن مصداقية منظمنا وأهميتها ستصبحان محل تشكيك متزايد.

إن جذور الفوضى الأهلية والنزاع الداخلي تكون في كثير من الأحيان معقدة وعميقة - بل أكثر عمقاً وأكثر تعقيداً، بالفعل، من أسباب الحرب بين الدول. وقد بينت التجربة الأخيرة أن اللجوء إلى الإجراء المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق وحده غير كاف، وأن التدخل الخارجي - ما لم يعد له بعناية وينفذ بحساسية - يمكن أن يضيف إلى النزاع بدلاً من أن يخفف منه. ويجب علينا أن نتعلم الدروس من هذا، ونذكر أن بناء أمة متحدة قادرة على مواجهة تحديات العصر الجديد سيتطلب عملاً منسقاً في نواح عديدة. وسوف أذكر سبع نقاط أعتقد أنه ينبغي أن يتخذ فيها إجراء على سبيل الأولوية.

يجب أن نصلح مجلس الأمن لنجعله أكثر تمثيلاً لعضوية الأمم المتحدة التي توسعت توسعاً كبيراً، ولكي يصبح معبراً عن التغيرات الكبيرة التي طرأت على العلاقات الدولية على مدى السنوات الخمسين الماضية.

بهما كثيرا قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

إن الأمم المتحدة تنفذ الآن عمليات حفظ سلام أكثر عددا، ولديها أفراد في الميدان أكثر عددا من أي وقت مضى في تاريخها كله. وايرلندا تشارك في العديد من هذه العمليات، وهي تدرس جانبا هاما من قواتها الدفاعية، ونفقاتها الدفاعية، لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة. وهذا هو أحد أسباب قلق حكومة بلادي الشديد إزاء العجز الحاصل في تمويل عمليات حفظ السلام وعدم سداد بعض الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة.

لكن هناك سببا أعمق وأكثر أهمية. لقد أشار الأمين العام إلى الصعوبة التي تواجهه في تدبير الأفراد اللازمين للوفاء بالمطالب الجديدة العديدة الواقعة على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد أظهرت التجربة الحديثة أن مجرد صدور ولاية عن مجلس الأمن لم يعد كافيا في حد ذاته لضمان القيام بسرعة بالعملية المنشودة. إنني أعتقد أنه ما من شيء يمكن أن يكون أكثر خطورة وأكثر ضررا من فشل المنظمة في الإسراع بالقيام بعملية عند نشوب الأزمة. فالأزمة نفسها لن تلبث أن تساعد ويفلت زمامها، فتثور الشكوك حول مصداقية الأمم المتحدة وتتناقض سلطة مجلس الأمن.

يجب أن نعمل على كفالة أن تكون العمليات ممولة تمويلًا مناسب. وأن يكون بوسع البلدان المشاركة في تقديم للقوات اتخاذ قرار المشاركة وهي مطمئنة إلى أنها ستمول على النحو الكافي، وأن تشاورا أكبر سيجري بين المجلس وبينها.

إن تكلفة حفظ السلام ستكون دائما أقل من تكلفة الحروب. ولن تكون هناك طريقة أفضل للاحتفال بالذكرى الخمسين من معالجة أمر هذا القيد البالغ الأهمية الذي يحد من عمليات حفظ السلام، وذلك دفعة واحدة وإلى الأبد.

وبتطور تفهمنا للنزاع الأهلي، أصبحنا نرى الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه العمل في مجال حقوق الإنسان في سبيل المساعدة على منع الصراعات وحسمها. إن قيمة إدماج حفظ السلام مع حقوق الإنسان قد تبينت في كمبوديا، وفي السلفادور، وفي أماكن

المتحدة. وبالتأكيد، إن الوقت الذي يمكننا فيه أن نحذف من الميثاق الإشارات إلى أعداء لم يعودوا قائمين قد حان.

إن الأزمات المفزعة في رواندا والصومال أظهرت أننا بحاجة إلى النظر على سبيل الاستعجال بمزيد من العناية إلى دور وقدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات وإزالة فتيل الاشتعال. فنحن بحاجة إلى دراسة طرق تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية على المشاركة في حسم الصراعات. يجب أن نكون مستعدين للاستفادة بالكامل من الوظائف التي أوكلها الميثاق إلى الجمعية العامة، والأمين العام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن مجلس الأمن.

ويجب أن نكفل سرعة وصول المعلومات الخاصة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي يكون من المرجح أنها ستسبب في تهديد للأمن أو الاستقرار إلى علم المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن. إن لدينا الأداة لذلك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لنا الآن أن ننفذ اقتراح الأمين العام الداعي إلى قيام مجلس اقتصادي واجتماعي محسن برفع تقارير إلى مجلس الأمن عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تهدد السلم والأمن.

وإلى جانب هذا، يجب أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على الوساطة. إن مجلس الأمن والجمعية العامة، بالرغم من سلطتهما التي لا شك فيها بمقتضى الميثاق، ليسا دائما أنسب وسائل الوساطة المباشرة في النزاع. وفي الممارسة العملية نجد أن الأمين العام قد عمد في مناسبات عديدة إلى تعيين ممثل يتولى الوساطة في أزمات معينة، وقد تحقق بذلك نجاح ملحوظ في كثير من الأحيان. وأعتقد أن الوقت قد حان لوضع هذه الترتيبات على أساس أكثر تنظيما. وهذا يمكن أن يتم بإنشاء هيئة وساطة يمكن أن يحيل إليها مجلس الأمن أو الجمعية المسائل الصعبة. وهذه الهيئة، التي تعمل بالتشاور مع الأمين العام، تختلف عن محكمة العدل الدولية، من حيث أنه سيكون لها دور الوساطة السياسية لا إصدار أحكام قضائية وفقا للقانون الدولي. وأعتقد أن هيئة كهذه تعتمد على أفراد مهرة في الوساطة، يساندتهم موظفون أكفاء وموارد مناسبة، يمكن أن تكتسب بسرعة خبرة وسلطة تتعزز

والديمقراطية والحكم الصالح. وفي مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي المقرر عقده في العام المقبل، وفي المؤتمر المعني بالمرأة، يمكننا أن نكمل التقدم الذي أحرز فعلا في المؤتمرين المعنيين بالبيئة والسكان. إن مأساة الحرب والصراعات الأهلية تؤكد ضرورة التصدي لمسألة نزع السلاح على نحو أكثر جدية. فسهولة الحصول على الأسلحة لا تسهم فحسب في حجم المذابح والمعاناة الناجمة عن الصراع، لكن أيضا في اندلاع الصراع ذاته.

فعلي الصعيد العالمي، انخفض، في السنوات الأخيرة، حجم الإتجار في الأسلحة التقليدية الرئيسية، ولكن مخزونات كبيرة منها قد تراكمت في بعض المناطق، وفي مناطق أخرى لا تزال تجارة الأسلحة تتعاظم.

ثمة حاجة لأن تتحمل الدول مزيدا من المسؤولية وأن تمارس قدرا أكبر من ضبط النفس فيما تقوم به من عمليات نقل الأسلحة. لقد أدى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، بالفعل، إلى مزيد من الشفافية. لكنني أعتقد أنه يتعين علينا أن نمضي قدما الآن إلى ما هو أبعد من ذلك. ولهذا السبب اقترحت أيرلندا على الأمم المتحدة أن تضع مدونة للسلوك في عمليات نقل الأسلحة التقليدية، تنص على مبادئ مشتركة يجب احترامها في هذا الميدان. ويحدوني الأمل في أن تقرر الجمعية العامة الآن ضرورة بدء العمل في وضع هذه المدونة.

إن أرواح الملايين من البشر تتعرض للخطر ومناطق كبيرة تتحول إلى مناطق غير مأمونة نتيجة للاستعمال العشوائي للألغام الأرضية. ومنذ العام الماضي أعلنت حكومات كثيرة الوقف المؤقت لتصدير الألغام المضادة للأفراد، وإنني أرحب بدعوة الرئيس كلينتون إلى عقد اتفاق لتخفيض عدد هذه الألغام والإقلال من إمكانية الحصول عليها.

كما أرحب أيضا بالتقدم الكبير للغاية الذي أحرز في سبيل خفض الترسانات النووية، والتوصل إلى معاهدة حظر شامل للتجارب. إن التهديد باندلاع حرب نووية بين الدول الكبرى لم يعد يلقي بظلاله القاتمة على حياتنا اليومية لكن هناك شواهد كثيرة للانزعاج على أن بعض الدول لا تزال راغبة في اكتساب القدرة على صنع الأسلحة النووية. وتساعدها على القيام بذلك

أخرى. لكن نهجنا كان مجزءا وأوليا. وحتى في رواندا نحن لا نزال ننتظر وزعا كافيا لمراقبي حقوق الإنسان. فلا بد من تدبير الموارد لهذا النشاط. إن أيرلندا، من جانبها تنوي الإسهام في الصندوق الطوعي الذي ينشئه من أجل رواندا المفوض السامي لحقوق الإنسان.

إن هناك حاجة واضحة لوضع نظام فعال لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وإدانتها. وهناك خطوة هامة يمكن اتخاذها هي إنشاء فريق دائم من مراقبي حقوق الإنسان يتبع المفوض السامي لحقوق الإنسان. وهذا سيسر دمج العمل في مجال حقوق الإنسان مع عمليات حفظ السلام، ويمكن تضمين التكاليف الصادر لعمليات حفظ السلام بعدا خاصا بحقوق الإنسان وإجراءات مقررّة بوضوح بشأن الإبلاغ والتحقق.

بالإضافة إلى هذا، ينبغي أن نتحرك الآن في سبيل إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تثبت أن لديها الإرادة اللازمة لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، عن الإعدام بدون إجراءات والتعذيب والاغتصاب والتشويه. وإذا نحن قصرنا في القيام بذلك، سنكون قد فشلنا في تعلم دروس يوغوسلافيا ورواندا، وسنخاطر، بطبيعة الحال باحتمال تكرارها.

إن جهودنا لمعالجة الحروب والنزاعات الأهلية لا يمكن أن تتجاهل ما وصفته "خطوة للسلام" بأنه الأسباب الجذرية للصراع أي: اليأس الاقتصادي، والظلم الاجتماعي والقمع السياسي. إن صيانة السلم مستحيلة في عالم غير متكافئ. ومن الجهة المقابلة فإن التنمية هي أوطد أسس السلام.

لا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة أن رواندا والصومال هما من بين أقل البلدان نموا في العالم. وبالتالي، عندما يخبرنا الأمين العام نفسه بأن التنمية في أزمة، فإننا يجب أن نستمع إليه ويجب أن نتفق معه على أنه لا بديل عن الأمم المتحدة في التنمية.

الحقيقة أن خطة للتنمية، و "خطة للسلام" متكاملتان. إنهما وجهان مختلفان لنفس العملة، ويجب أن نحز تقدمهما بصدد كل منهما إذا ما كان لنا أن نتوصل إلى أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلم والرفاه.

إن ما أطلق عليه تعبير "البيئة الثقافية المشجعة للتنمية" يجب أن يتجاوز معنى المساعدة المالية ليشمل التقدم الاقتصادي والبيئة، والعدالة الاجتماعية،

اسمحوا لي أن أستهل بياني بملاحظة شخصية. لقد شهدنا على مر السنوات القلائل الماضية تغيرات دينامية في السياسة العالمية. وقد انعكست دينامية التطور في الحياة الدولية على حياتي الشخصية. فعلى مر السنوات الأربع الماضية مثلت دولتين بصفتي سفيراً لهما لدى الأمم المتحدة. واليوم يشرفني، بل ويبعث على فخرى، أن أمثل أحدهما - موطني الأصلي سلوفاكيا - بصفتي وزيراً لشؤون خارجيتها. إن اختيار ممثل دائم لدى الأمم المتحدة لشغب منصب وزير الشؤون الخارجية للبلاد لدليل آخر على الاحترام الذي تحظى به الأمم المتحدة في سلوفاكيا.

وإن في كون بلدي، قد أصبح - بعد أقل من سنتين من قبوله في عضوية الأمم المتحدة - عضواً كامل العضوية في مجتمع الأمم، لتأكيد على مصداقية سياستنا الخارجية التي تقوم على احترام القانون الدولي ومبادئ التعايش الديمقراطي بين الأمم، وهو ثمرة لتطبيق مبادئ هذه السياسة النابعة من مجموعة قيم المجتمع السلوفاكي. ومن هذه القيم احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر.

ومن الواضح أن سلوفاكيا، بوصفها بلداً صغيراً يقع في منطقة وسط أوروبا الحساسة من الناحية الجغرافية - السياسية، بحاجة إلى سياسة خارجية ذات توجه واضح متسم بالشفافية. وعلى ذلك فإننا نوجه أنشطتنا صوب اتجاهات الاندماج الأوروبي، ونسعى جاهدين إلى الانضمام إلى صفوف البلدان المستقرة الديمقراطية المزدهرة. ويعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والمشاركة بنشاط في وضع نموذج فعال للأمن الأوروبي من بين الأولويات الأساسية لسياسة سلوفاكيا الخارجية.

واتصالاتنا الدولية - أوسع من ذلك بكثير بطبيعة الحال - وطابعها يتسم بتعددية أكبر. فنحن نهتم بإقامة أفضل علاقات ممكنة مع البلدان المجاورة. ويسعدني أن أعلن أننا تمكنا في الآونة الأخيرة من تحقيق هذا الهدف بنجاح. ونحن نعتقد أن الترتيبات دون الإقليمية، مثل "فيسغراد ٤" أو مبادرة أوروبا الوسطى، تساعد أيضاً في تعزيز استقرار المنطقة بأسرها. كما أن إقامة علاقات وثيقة مع بلدان أوروبا الغربية - وهي علاقات جاري تعزيزها الآن في المجالات

الزيادة الحاصلة في مخزونات العالم من المواد الانشطارية وفي رصيده من الأفراد الذين تتوفر لديهم المهارات التكنولوجية اللازمة.

يتيح مؤتمر العام القادم لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة للتصدي لهذه القضايا. وتود أيرلندا أن ترى تمديداً إلى أجل غير مسمى لهذه المعاهدة. كما نود أن نرى تمسكاً بالمبادئ التي انشئت على أساسها المعاهدة، وتعزيزاً لنظام عدم الانتشار، وانضمام جميع الدول إليه، واحراز تقدم صوب القضاء الكامل على الأسلحة النووية، على النحو المتوخى في المعاهدة.

إن مهمة إصلاح الأمم المتحدة مهمة هائلة بالنسبة للمنظمة ذاتها وللدول التي تتكون منها هذه الجمعية. لكن أياً كانت الصعاب، فإن الإصلاح أمر حيوي وضرورة ملحة. وإنني مقتنع بأننا إذا لم نأخذ بأسلوب عريض مبدع نجتمع به بين أدوات الأمم المتحدة السياسية والخاصة بحفظ السلم والتنمية وحقوق الإنسان فإننا سنثبت عدم قدرتنا على مواجهة التحديات المعاصرة الكبرى.

ولدينا الآن فرصة لم يتوافر مثيل لها على مر جيل مضى. وإنني أحث كلا منا على اغتنامها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية لجمهورية سلوفاكيا سعادة السيد ادوار كوكان.

السيد كوكان (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئ السيد ايسي ممثل كوت ديفوار على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، متمنياً له النجاح الباهر في مهمته التي تنطوي على مسؤولية جلية.

وفي نفس الوقت، أود أن أتقدم بالشكر إلى سلف السيد ايسي في الرئاسة، سعادة السفير انساني لإسهامه الشخصي الكبير في انجاح الدورة الماضية للجمعية العامة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق الامتنان لكل ما قام به الأمين العام سعادة السيد بطرس بطرس غالي، من عمل وجهد، في موقعه على رأس الأمم المتحدة.

إلى جهود المجتمع الدولي الذي أبدى اقتناعه بإمكان استعادة السلم في هذه المنطقة.

كما نرحب بدمقرطة مجتمع جنوب افريقيا التي تمثلت في انتخابات نيسان/ابريل من هذا العام. وعلى الرغم من أن جنوب افريقيا بعيدة عن سلوفاكيا فإننا نشدد بوجه خاص على مواصلة هذا التطور وأن زيارة رئيس جمهورية سلوفاكيا لجنوب افريقيا لمناسبة تنصيب مانديلا رئيسا للجمهورية لدليل على ذلك.

غير أن هذه الأمثلة الايجابية لن تساعدنا في إنهاء كل الصراعات الدائرة في أنحاء أخرى من العالم. ويساورنا قلق عميق إزاء استمرار الصراع في البوسنة والهرسك الذي يدور على بعد ٣٠٠ كيلومتر تقريبا من حدودنا. وسلوفاكيا من بين البلدان التي تتشوق إلى إنهاء المأساة المستمرة في ذلك البلد. ونود أن نؤكد أفضلية الحل السياسي على الحل العسكري الذي لن ينجح، بحكم معناه، في إزالة الخصومة بين الأطراف المتعارضة.

إن الجمهورية السلوفاكية، بوصفها مستعملا للطاقة النووية في الأغراض السلمية، دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ولذلك نؤيد التوقيع بسرعة على معاهدة شاملة لمنع التجارب النووية. ونود التأكيد على وجوب تطبيق الاتفاقية على جميع التجارب دون استثناء ولفترة غير محددة، بما في ذلك إجراء التجارب للأغراض السلمية. وإن سلوفاكيا تعتبر إدامة وقف التجارب النووية من جانب كل أعضاء النادي النووي، شرطا مسبقا أساسيا لإبرام تلك المعاهدة، كما أنه في الوقت ذاته، علامة واضحة على النوايا الحقيقية لأعضاء النادي النووي.

ونرى أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في العام المقبل متصل على نحو وثيق بحظر التجارب النووية. وما برحت هذه المعاهدة تلعب دورا هاما في تاريخ البشرية، فقد تمكنت من وقف انتشار الأسلحة النووية، ونحن نؤيد دون مواربة تمديد معاهدة وقف الانتشار دون شروط ولفترة غير محددة. تقدر الجمهورية السلوفاكية الخطوات المتخذة في الأمم المتحدة فيما يخص الشفافية في مجال الأسلحة، سواء أكانت تقليدية أو كيميائية أو بيولوجية. ونرحب

بالاقتصادية والسياسية والأمنية مما يسهم بدوره في تحقيق هذا الهدف.

وعلى الصعيد العالمي، تتمثل أولوية جمهورية سلوفاكيا - وهي جزء من المنطقة الأوروبية - في الإبقاء على علاقات وطيدة عبر الأطلسي، وذلك بتكثيف التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف على حد سواء. وعلاوة على ذلك، نعتبر تطوير التعاون مع جيراننا في أوروبا الشرقية - واورانيا والاتحاد الروسي وغيرهما من البلدان - أمرا ذا أهمية خاصة. ومع أن سلوفاكيا بلد صغير من بلدان أوروبا الوسطى، فإننا نسعى جاهدين إلى الإبقاء على العلاقات الطيبة والتعاون، بل وزيادة تطويرهما، مع بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ.

إن مهامنا وأهدافنا تفرض علينا أعباء كثيرة، ويرتهن الوفاء بها بتوفر المؤازرة الكافية من جانب الرأي العام، وتوافق الآراء بين الأحزاب السياسية الرئيسية. ويسعدني أن أعلن أنه يوجد في سلوفاكيا اتفاق شعبي وسياسي واسع النطاق على القضايا الأساسية في سياستنا الخارجية. وهذا مؤشر ايجابي بالنسبة للبلدان الأجنبية، التي تستطيع أن تعتمد على سلوفاكيا باعتبارها شريكا موثوقا به.

وكما أوضحنا في بداية بياني، يتميز عالم اليوم بالتغيرات الدينامية التي ترجع إلى نمو القطبية المتعددة في العلاقات الدولية. لقد وقعت أحداث هامة عديدة في العام الماضي خطا بها المجتمع الدولي خطوات نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة، أي ضمان التعايش السلمي بين الأمم، لكن هناك أيضا أحداثا أخرى لا يمكن أن تملأ نفوسنا بالتفاؤل.

وأحد الأحداث الايجابية كان عملية السلم في الشرق الأوسط. وقد أيدت سلوفاكيا هذه العملية منذ البداية بقصد التوصل إلى تسوية سلمية شاملة نهائية للصراع العربي الاسرائيلي. وإن إبرام اتفاقات بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن منح الحكم الذاتي المحدود في قطاع غزة وأريحا، والإعلان الأردني - الاسرائيلي بإنهاء حالة الحرب، وكذلك التدابير الرامية إلى إقامة علاقات متبادلة، تبرر كلها الجهود السلمية التي بذلتها الأطراف المعنية بالاضافة

ازهاق الأرواح. وقد بدأ الحماس الأصلي لعمليات حفظ السلم يفتر بالتدريج بعد ادراك أنه توجد عقبات عديدة لا يمكن للأمم المتحدة التغلب عليها. وهناك مثل واضح لذلك وهو الحالة المساوية لرواندا، حيث لم ينجح وجود قوات الأمم المتحدة حتى في تفادي الحرب الأهلية والمذابح. ولا تزال عملية حفظ السلم في أراضي يوغوسلافيا السابقة تواجه مشاكل خطيرة. وتشترك في قوة الأمم المتحدة للحماية كتيبة تابعة للجمهورية السلوفاكية مؤلفة من ٦٠٠ جندي - أفراد الوحدة الهندسية الذين تشمل مهامهم العسكرية توفير خبرة استشارية رفيعة المستوى وتقديم المساعدة لإعمار ذلك البلد الذي عانى الكثير من المحن. وإضافة إلى جهودهم في صون السلم تولوا مسؤولية القيام بمهمة خطيرة هي إزالة الألغام من البلد.

وتؤيد سلوفاكيا تأييدا قويا النداء الذي وجهه الرئيس كلينتون في بيانه أمام الجمعية العامة يوم الاثنين لإبرام اتفاق يخفض بموجبه عدد الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإمكانية توفرها. وأود أن أذكر أن سلوفاكيا أعلنت بالفعل، تنفيذا للقرار ٧٥/٤٨ كاف، المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وقفا على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد لفترة غير محددة.

وفيما يتصل بجهود الأمم المتحدة لحل مشاكل عديدة ظهرت في ميدان عمليات حفظ السلم، ترحب جمهورية سلوفاكيا بقرار إنشاء قوات احتياطية يمكن إيفادها بإشعار قصير الأجل ووضعها تحت قيادة الأمم المتحدة. وقد أعلننا اهتمامنا بالإسهام في هذه الوحدات بمهندسين تابعين لجيش سلوفاكيا. وتحتاج هذه الوحدات إلى التخصص الرفيع المستوى والإعداد الدقيق والتدريب بقصد تحقيق أغراض محددة. وبلدى يعكف على إنشاء مركز التدريب وقد استخدمه بالفعل لتدريب أكثر من ٢٠٠ ١ من أفراد قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة منذ أيار/مايو من هذا العام.

لقد بينت التجربة أن الطراز التقليدي من عمليات حفظ السلم لم يعد كافيا. فإذا كان لعملية صون السلم أن تنجح فينبغي لها أن تتضمن عنصرا انسانيا. وترى سلوفاكيا أن من الضروري احترام مبدأ أولوية قيادة الأمم المتحدة في أية عملية تجري تحت رعاية الأمم المتحدة وتتولى الأمم المتحدة تنسيق عملياتها.

بالخطوة العامة الايجابية الأولى بشأن الأسلحة التقليدية: ونعني بها استحداث سجل الأسلحة التقليدية.

إن مستوى التحقق في المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة هو في معظم الحالات غير كاف أو غير كامل. فالكثير من المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بمراقبة الأسلحة لا تتضمن شروطا للتحقق. وإذا تضمنت تلك النصوص فإنها لا توفر استخداما كاملا للتحقق كما هو الحال في معاهدة عدم الانتشار. وأعتقد أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ستكون اختبارا لنمط جديد من المعاهدات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وإن التصديق على هذا الاتفاق هو من بين الأولويات العليا في جدول أعمال برلماننا. أستطيع أن أؤكد للجمعية العامة أن سلوفاكيا تفي، بطريقة تتسم بالمسؤولية وفي الوقت المناسب، بالتزاماتها إزاء إجراءات بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح المتفق عليها في محافل التفاوض العالمية والإقليمية. ونؤيد بثبات جميع أنشطة نزع السلاح، ولهذا فإننا ندرك الدور الهام لمؤتمر نزع السلاح في هذا الميدان. وأود أن أؤكد الاهتمام الدائم للجمهورية السلوفاكية بحل مسألة عضويتها في هذا المؤتمر، بالنظر إلى أن اتحاد تشيكوسلوفاكيا السابق كان عضوا مؤسسا للمؤتمر، وأنه لمن التناقض حقا ألا يتمتع بعضوية المؤتمر حتى الآن بلد انخفض فيه إنتاج الأسلحة إلى ٩ في المائة عن مستوى انتاجه عام ١٩٨٩.

ونحن ندرك ضرورة تحسين الهياكل التنظيمية الحالية وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كترتيب إقليمي يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن المؤتمر يواصل التكيف مع الواقع الجديد غير أن سلوفاكيا ترى أن الطابع الأساسي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يجب ألا يتغير. إذ ينبغي أن يظل محفلا سياسيا عريضا وأن يظل مبداءه الأساسي - وهو اتخاذ القرارات بتوافق الآراء - دون تغيير.

ربما بلغت عمليات حفظ السلم حاليا أعلى مستوى يمكن للمجتمع الدولي توفيره وادامته. فهي تستنزف مواردنا المالية في حين أنها لا تمنع حتى

تعاني سلوفاكيا من مشاكل عديدة تتصل بتحول المجتمع. فمن الأهمية بمكان التوصل إلى حلول للمسائل الاقتصادية والاجتماعية لعملية تحول لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها ومن حيث نهجها. فالأمم المتحدة، بأجهزتها ووكالاتها المتخصصة، عليها الاضطلاع بدور لا عوض عنه في مجال المساعدة على حلها.

أود الآن أن أقدم بعض الحقائق المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الجمهورية السلوفاكية. الآن، وبعد أن اتخذت الخطوات الأساسية الأولى في عملية التحول، أصبح الهدف الرئيسي للاقتصاد السلوفاكي تحقيق استقرار اقتصادي كلي دائم وتهيئة الظروف لاحتراز تقدم اقتصادي كبير في السنوات القادمة. فبلادي، التي يبلغ عدد سكانها ٥,٣ مليون نسمة ويبلغ حجم صادراتها ٥٠ في المائة من إجمالي الدخل القومي، تعتبر اقتصادها من الاقتصادات الصغيرة المفتوحة. وتركز الحكومة السلوفاكية جهودها على تسريع تلك الإصلاحات التي ينبغي أن تسفر عن تحول سريع في علاقات الملكية. واحرز تقدم كبير في مجال استقرار الاقتصاد الكلي في الشهور الستة الأولى من ١٩٩٤. وزاد إجمالي الانتاج المحلي الفعلي بنسبة ٤,٤ في المائة. ويمثل العجز في ميزانية الدولة ٣,٨ في المائة من إجمالي الناتج القومي المحلي، وهذا يعد مؤشرا ايجابيا. وبفضل التعاون مع صندوق النقد الدولي ومساعدته، ازداد احتياطي العملة الأجنبية. وتعتبر هذه البيانات أولى علامات الانتعاش الاقتصادي.

إن التعاون الاقتصادي، وفي إطاره المساعدة الدولية، شرطان أساسيان لزيادة تطور الاقتصادات في الفترة الانتقالية. وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تتعاون بصورة مكثفة مع حكومة بلادي. وبفضل هذا التعاون، باتت الحالة الاقتصادية أفضل بكثير مما كان متوقعا وأصبحت الجمهورية السلوفاكية عضوا دوليا مقبولا في التعاون الاقتصادي.

وترحب الجمهورية السلوفاكية بالاهتمام المتزايد من جانب الأمم المتحدة وجهودها الهادفة إلى وضع مسائل التنمية والتعاون الاقتصادي في الطليعة. ويحدونا الأمل بأن تضع خطة التنمية خطوات محددة في هذا المضمار. ونقدر تقديرا خاصا جهود الأمم المتحدة التي تبذل للمساعدة على حل المشاكل والصعوبات التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة

وفيما يتعلق بتزايد عدد الاعتداءات على أفراد الأمم المتحدة، فإن الجمهورية السلوفاكية تقدر قرار الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين الذي ينص على إبرام اتفاقية دولية تتناول أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. والخطوة التالية التي ينبغي أن تدرسها الأمم المتحدة هي توفير الأسلحة المناسبة وغيرها من العتاد لأفراد بعثات حفظ السلام وذلك حتى يتمكنوا من التصرف على نحو أفضل في الظروف المتغيرة، والدفاع عن أنفسهم إذا اقتضى الأمر.

إن الجمهورية السلوفاكية تكن الاحترام لحقوق الانسان وترحب بجميع المبادرات الدولية التي تفضي إلى النتائج في هذا المجال. وإننا نقدر تقديرا عاليا البدء بأنشطة المفوض السامي لحقوق الانسان. ونعتقد أن هذا المنصب سيكون أداة نشطة للأمم المتحدة في ضمان حماية حقوق الانسان، ولا سيما في الأماكن التي تنتهك فيها على نحو صارخ. ومع بداية ١٩٩٤ افتتحنا المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الانسان في براتسلافا. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناننا لهولندا على ما قدمته من مساعدة في إنشاء هذه المؤسسة.

إن خطورة مشكلة اللاجئين ما زالت تزداد. وأعرب عن الأمل بأن الأمم المتحدة لن تقلل من هذه المشكلة وإن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لن يضطر إلى خوض معركة المشاكل المالية في المستقبل.

تؤيد الجمهورية السلوفاكية عملية اصلاح الأمم المتحدة. وترى أن عملية تجديد حيوية مجلس الأمن وإعادة هيكلته هي إحدى المسائل الحاسمة الأهمية. ويحدونا الأمل بأن يزيد الحل الذي سيعتمد من كفاءة مجلس الأمن وأن يسهم في تعزيز الأمم المتحدة بصورة عامة. ونرى أنه يجب على الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن أن يتحملوا مسؤولية عالمية وأن يكون بمقدورهم الوفاء بالتزاماتهم المالية.

وعندما يتم الوفاء بولاية مجلس الأمن ويتم تنفيذ الجزاءات فإنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للآثار المحتملة الضارة التي تلحق بالبلدان الثالثة. ونحن على اقتناع بأنه ينبغي النظر على نحو جدي في آليات المساعدة الفعالة وينبغي أن تنشأ في أقرب وقت ممكن.

الجمهورية السلوفاكية على استعداد لبذل قصاراها من أجل انجاز المهمة الأولى والاشتراك الفعال في أنشطة الأمم المتحدة.

أود أن اختتم بياني متمنيا الكثير من النجاح لدورة الجمعية العامة لهذا العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لأستونيا، معالي السيد يورى لويك.

السيد لويك (استونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهني السيد ايسي على انتخابه رئيسا لهذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. إن شعب استونيا يتمنى له كل نجاح في هذا المنصب.

اليوم يوم حداد وطني في بلدي. فني الليلة الماضية، في خضم رياح الخريف العاصفة، غرقت الباخرة "استونيا" التي كانت محملة بالمسافرين والعربات في أعالي البحار. وقد أنقذ ١٠٠ شخص تقريبا، ولا تزال جهود الإنقاذ مستمرة. لكن معظم ما يزيد على ٨٥٠ شخصا كانوا على متن "استونيا" يعتبرون موتى. وأود أن أشكر الرئيس وجميع الذين أعربوا عن حزنهم وأرسلوا تعازيهم.

يمكننا في هذه الخسارة المؤلمة أن نستخلص بعض العزاء من العمل الجماعي الذي يقوم به فريق شهدناه يبذل جهود الإنقاذ. لقد برهنت الليلة الماضية بما يتجاوز أي شك أن بحر البلطيق بحر التعاون. فوحدات الإنقاذ السويدية والفنلندية والدانمركية والإستونية عملت سويا، وتلقينا عروضا بالمساعدة من روسيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وهيئات أخرى عديدة. وبالنيابة عن حكومتي، أشكر جميع الذين ساعدونا في جهود الإنقاذ. إن روح التعاون الدولي ضربت مثالا طيبا لجميع الحاضرين هنا.

اليوم يأتي بلدي إلى هذا المحفل لأول مرة منذ نصف قرن بعد أن تخلص من مشكلة وجود القوات الأجنبية على ترابنا. والدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في المساعدة على إزالة آخر بقايا الحرب العالمية الثانية لم يكن صغيرا. ولهذا، يشرفني بصفة خاصة أن أتكلم هنا اليوم.

تحويل اقتصاداتها، ونرى أنه توجد في اطار الأمم المتحدة فرص كثيرة لتيسير وتعجيل اندماج هذه الاقتصادات بالاقتصاد العالمي.

في العقد الماضي ازداد عدد البلدان الأقل نموا على نحو مريع. وهذا يفرض توجيه نداء الى البشرية جمعاء، وخصوصا البلدان الصناعية المتقدمة النمو، غير أننا، في الوقت نفسه، لا يسعنا أن نتجنب كون المسؤولية الأولى عن مصير البلدان الأقل نموا تقع على تلك البلدان نفسها. إن الجمهورية السلوفاكية تقدم المساعدة، بقدر استطاعتها وإمكاناتها، من خلال مشاركة الخبراء السلوفاكيين في برامج التنمية، وفي مجال التعليم والرعاية الصحية مثلا. وسلوفاكيا على استعداد للاشتراك في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للقضاء على الفقر في ١٩٩٦.

أود كذلك أن أؤكد على أهمية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقد في القاهرة. الذي أنهى أعماله مؤخرا. وحقيقة أنه نجح في التوصل إلى الاتفاق واعتماد الوثيقة الختامية للإشارة إلى أن المجتمع الدولي يدرك مسؤوليته تجاه المسائل العالمية المتعلقة بالانسانية، وإن المؤتمرات والمداولات الدولية هي ساحة المعركة الحقيقية الوحيدة لحل المشاكل، مهما بلغت درجة حساسيتها وتعقدها.

يتبين من الحقائق التي أوردتها أن سلوفاكيا، بوصفها إحدى أصغر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا تود أن "تأخذ" فقط، بل تنوي أيضا أن تشارك مشاركة فعالة في برامج الأمم المتحدة وهي تملك القدرة على ذلك. فلدى بلادي الكثير الذي يمكن أن تقدمه للبلدان النامية. وإن الخبراء السلوفاك، بما لديهم من دراية فنية وخبرة، على استعداد للاشتراك النشط في برامج الأمم المتحدة الانمائية. كما أن المنتجات والتكنولوجيات السلوفاكية التي جربت في ظل ظروف صارمة يمكن أن تسهم في كفاءة برامج التنمية هذه. وفي مجال تنمية الموارد البشرية، فإن سلوفاكيا بما لديها من تقاليد عريقة في هذا الميدان، تقدم مناهج دراسية متنوعة في الجامعات.

ثمة مهمة صعبة يتعين على بلادي الاضطلاع بها: وهي تحويل الاقتصاد. والأمم المتحدة لديها كذلك مهمة صعبة هي تكييف نفسها مع الوقائع الجديدة وتكييف هيكلها وأنشطتها تبعاً لذلك. وأود أن أؤكد للجمعية بأن

السياسة ناجحة، يجب أن تكون متبادلة. ومن ناحية أخرى، إذا لم تقابل جهودنا بالمثل، فستوجب علينا عندئذ أن نبذل طاقتنا بطرق مختلفة.

لاحظنا مؤخرا بقلق بالغ الحديث عن خلق مناطق نفوذ جديدة. وكثيرا ما ترددت على أسماعنا عبارة "الخارج، القريب منا". ونلاحظ أفكارا مماثلة في المناقشات الخاصة بزيادة عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. لقد تجاوزنا المراحل المبدئية لبناء هيكل أممي أوروبي. وإن الإطار العملي، الذي يقوم على القيم المشتركة، ويضم دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، يكاد يكتمل. إن التفكير الملي في خطط المهندسين الذين يتكلمون عن مناطق النفوذ، والتشاور مع المقاولين الذين يرغبون في البناء على الرمل، أو الأسوأ، على السفح المنزلق، ليسا أمرين متأخرين فحسب ولكنهما أيضا غير مقبولين.

هناك بعض الطرق المحددة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقتنص بها الفرصة التاريخية لتشجيع السلوك القائم على المبادئ. ومن بينها جعل عمليات حفظ السلم أكثر فعالية بتعزيز آليات حفظ السلم، بما فيها نشر معلومات أفضل وأكثر ملاءمة على جميع الدول الأعضاء من أجل تعبئة الدعم اللازم لأي إجراء جماعي. فبدلا من التنصل عن المسؤولية، سواء عن طريق الإهمال المتعمد أو الانتهازية أو المشاكل المالية، والسماح للدول الكبرى بالعمل انفراديا، يتوجب أن تتصرف جميع الدول في جميع المناطق وفقا لنفس المعايير. وغني عن القول إن الأمم المتحدة عندما تضع اسمها على عمليات حفظ السلم، يجب أن تتمسك بمبدأي الحيطة والتعددية الأساسيين. يجب ألا تصبح الأمم المتحدة قناعا يتستر وراءه بلد يحاول أن يفرض السيطرة على بلد آخر عن طريق حفظ السلم.

واسمحوا لي أن أضيف أن استونيا تطور بحماس قواتها الخاصة بحفظ السلم، التي ستوضع، ربما في السنة المقبلة، تحت تصرف الأمين العام للأمم المتحدة. وهناك مجال آخر يحتاج إلى آليات أكثر فاعلية وإلى معايير أكثر صرامة ألا وهو حقوق الإنسان، وذلك على نحو ما انعكس في إعلان وخطة عمل فيينا في السنة الماضية. وأود أن أؤكد على الأهمية التي يسبغها على هذه المهمة منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي أنشئ حديثا. وإننا لنتمنى للمفوض السامي

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتفق هذه الحقبة الجديدة من تاريخ استونيا ولاتفيا وألمانيا مع الذكرى الخمسين القادمة لتأسيس الأمم المتحدة. ويبدو أن هذين الحدثين يدعوان إلى التفكير الرزين في الماضي، أو على الأقل الاحتفال في بهجة بالحاضر. لكن الأهم من ذلك، أن هذه الحقبة الجديدة تتطلب نهوجا جديدة. إن الأمن في فترة ما بعد الحرب - سواء الساخنة أو الباردة - لا يزال يستند إلى توازن حساس. ولأن الأمر يرجع إلينا جميعا، بصورة جماعية، لنقرر أي الكفتين نرجح، أود أن أركز على المستقبل، وعلى الكيفية التي نتقدم بها نحن في استونيا صوب الحقبة الجديدة هذه، وعلى بعض الأفكار المسطرة باعتزاز في ميثاق الأمم المتحدة التي نعتقد أنها تستحق أن تولي اهتماما خاصا في السنوات القليلة المقبلة.

في ٢١ آب/أغسطس احتفلنا بانسحاب القوات. وكانت الاحتفالات المكرسة لهذا الحدث رمزا لنهاية حقبة وبدء أخرى. لقد ترك انسحاب القوات أثرا هائلا في تقربنا من تطبيع علاقاتنا مع الاتحاد الروسي، ونأمل باخلاص في حسم مشكلة الضباط الذين سرحوا على أرضنا ضد نص وروح معاهدة انسحاب القوات. وكان انسحاب القوات أيضا خطوة كبيرة نحو تحقيق الأمن في منطقة البلطيق. لكن مشكلة أمن البلطيق لم تحل بل أنها أبعد ما يكون عن الحل.

لا شك أن أحد أبعاد التحرك نحو الأمن بحسن نية، يكمن في العمل على تحسين العلاقات مع الاتحاد الروسي. إن إمكانية نجاح حسن النية موجودة، ويتوجب على كل من الجانبين الطرفين في معاهدة سلام تارتو لعام ١٩٢٠، اقتناص هذه اللحظة لصنع السلم مرة أخرى. ويجب أن نسمي هذه السياسة نحو روسيا سياسة الارتباط الإيجابي. وهذا يعني، بين فضائل أخرى، الاحترام المتبادل للسيادة، والاحترام المتبادل لمصالح الأمن الوطني، والامتناع المتبادل عن المجابهة اللفظية وغيرها، والاحترام المتبادل لمعايير السلوك الدولي، لا سيما في مجال حقوق الإنسان.

نحن نرغب في بذل طاقة كبيرة لإصلاح علاقة كانت معقدة تاريخيا. وهذا لن يكون في صالحنا وفي صالح روسيا فحسب، ولكنه أيضا في صالح الأمن الإقليمي - الأمن الأوروبي، وبالتالي الأمن العالمي. مع ذلك، أود أن أشدد على أنه من أجل أن تكون هذه

تقوم عليها دولنا ومجتمعاتنا. وإننا نأمل مخلصين في أن يصبح تطبيق معايير حقوق الإنسان على نحو غير انتقائي القاعدة المرعية وليس الاستثناء.

والطريقة الثالثة التي تستطيع الأمم المتحدة أن تستفيد فيها من اللحظة الراهنة هي أن تنظر في التغييرات العالمية التي جرت منذ ١٩٤٥. حينذاك، في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة، تم تشكيل مجلس الأمن عن طريق التمييز بشكل بات بين المنتصرين والمهزومين. لقد تغير الزمن. ولا بد لنا اليوم من أن نأخذ في اعتبارنا الدور الإيجابي الذي تقوم به بعض الدول على وجه الخصوص على الساحة الدولية. ويدور في ذهني هنا ألمانيا واليابان، الدولتان اللتان أبديتا ما هو أكثر من الالتزام بالديمقراطية طوال الخمسين سنة الماضية. وتؤيد استونيا بقوة منح ألمانيا واليابان مركز العضو الدائم في مجلس الأمن اعترافاً بإنجازتهما وتقديراً لدورهما في تحقيق الاستقرار في الشؤون العالمية.

أود الآن أن أنتقل إلى الحديث عن رؤية استونيا لدورها في الأمم المتحدة مستقبلاً. فبعد أن حلت تقريبا القضايا التي كانت تحتاج بذى قبل إلى اهتمامنا الحاد، أصبح لدينا قدر أكبر من الحرية لتكريس المزيد من الطاقة لقضايا أوسع تمسنا جميعاً. وإذني أتكلم ها هنا عن ظواهر عالمية من قبيل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، وتهريب المواد المشعة، علاوة على القضايا الصحية والاجتماعية والمشاكل البيئية. وهذه القضايا لا تعرف الحدود، وتحتاج معالجتها إلى أن نبذل جهداً مشتركاً من جانبنا.

في هذا الوقت، عشية الذكرى الخمسين للأمم المتحدة، نواجه تحدياً هائلاً. فلقد انتهت الحرب أخيراً - أقصد الحرب العالمية الثانية. إلا أن المعركة الحقيقية - حماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية لجميع الأشخاص، وتدعيم أمن جميع الدول، والمحافظة على قارة غير مجزأة - هذه المعركة بدأت للتو. وتستطيع الدول المجتمعة هنا، بالاستعانة بالفطنة والمثابرة وحسن النية وقليل من الحظ، أن تتوحد في المعركة كيما تجعل الخمسين سنة المقبلة بناءة بأكثر من تلك الماضية.

أيلاً لاسو النجاح في هذه المهمة البالغة الأهمية وفي هذا المسعى المليء بالتحديات.

ونعتقد أن بوسع المفوض السامي أن يكون فعالاً أيضاً في إلزام الأمم المتحدة بمعايير صارمة وليس في مجرد تحسين فاعلية آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ونعتقد بأنه ينبغي الحكم على جميع الدول وفقاً لنفس معايير حقوق الإنسان. وإذني لأتفق كلية مع الملاحظة التي أبدتها رئيس الاتحاد الروسي بوريس يلتسين قبل يومين في هذا المحفل بأنه:

«لا يُقبل نهج انتقائي أو ازدواجية في المعيار». (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة الخامسة، ص ٨)

وحقيقة، لا يمكن أن تكون هناك استثناءات على أساس حجم الدولة أو تراثها الثقافي أو الحساسية السياسية للحالة. فلا بد من أن يكون المعيار المطبق على بلد ما صالحاً للتطبيق على الآخرين كافة. وبعبارة أخرى، ينبغي ألا تكون هناك قواعد مطاطية.

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أذكر الجمعية العامة بخطاب مفتوح - هو في الحقيقة مناشدة باتباع المبادئ الأخلاقية في السياسة الخارجية - موقع من جمهرة من الشخصيات السياسية اللامعة ومنشور في أيلول/سبتمبر من العام الماضي في صحيفة «وول ستريت جورنال». وأقتبس من ذلك الخطاب، المعنون «ما الذي يجب على الغرب أن يفعله في البوسنة»:

«وحتى إذا ما حدث أن احتلت البوسنة بأكملها (وليس سراييفو فقط) كما حدث في الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، فإن من الضروري أن توضح النظم الديمقراطية، كما فعلت في حالة الكويت في ١٩٩٠، أن تغيير الحدود بالعنف والتطهير العرقي لن يدوماً. وإذا لم يوضح الغرب ذلك، فلن يكون لديه شيء مقنع آخر يقوله...».

ومن أسف أن الرسالة الواردة في هذا الخطاب لا تزال غير مطبقة حتى اليوم. وإذا لم تدافع النظم الديمقراطية في العالم، بقيادة الأمم المتحدة، عن القيم الأخلاقية في مجال حقوق الإنسان، فسنفقد قدرتنا على التأثير في مسار الأحداث. فلا بد من أن تكون النظم الديمقراطية على استعداد لمناصرة المبادئ التي

وتهمش قطاعات واسعة من المجتمع. وفي هذا الخصوص، وفي سياق سياسة حكومتنا، تكتسب المشاركة الشعبية مغزى خاصا.

كانت بلادي قد اقترحت، بشأن موضوع التنمية المستدامة، عقد مؤتمر لرؤساء نصف الكرة الغربي؛ والآن تقرر عقد ذلك المؤتمر في بوليفيا عام ١٩٩٦.

إن مستقبل شعوبنا وخيرهم المادي والمعنوي لا يمكن إلا أن يكونا نتاج عمل أيديهم، حيث أنهم وسيلة التنمية وغايتها على حد سواء. ولذلك فإن من بواعث التشجيع البالغ أن يسود - ليس في بلادنا فحسب وإنما في منظومة الأمم المتحدة أيضا - اقتناع بوجود دور رئيسي تتكفل به المشاركة المنظمة، الفردية والجماعية، باعتبار ذلك عاملا أساسيا للتغيير صوب وجهة خلاقة وإيجابية.

إن آليات المشاركة الشعبية ستجعل من الممكن تشجيع الحرية والاستقلال والسيادة وتقدم الأمم بالحيوية والرضا الاجتماعي. إنها مسألة تقييم دور جميع القطاعات الاجتماعية: العمال وأصحاب المشاريع والنساء والسكان الأصليين، والمجتمعات الريفية والمهمشين، والشباب وكبار السن والمعوقين وجميع الذين يحق لهم ويتوجب عليهم الإسهام في بناء مستقبل أفضل.

بذلك الاقتناع أسهمت الحكومة البوليفية بنشاط في العمل التحضيري للقمّة العالمية القادمة المعنية بالتنمية الاجتماعية، التي ستعقد في كوبنهاغن في ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة، الذي سيعقد في بيجنغ في نفس العام.

وبنفس الروح، سيفتتح في هذه الدورة العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم. وبلدي على ثقة من أن الاحتفال بهذا العقد لن يكون رمزيا فحسب، بل سيكون أساسا سعيًا عمليا وملموسا في أهدافه ونطاقه. وتحقيقا لهذا الغرض، تم في اجتماع ممثلي حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنظمات الفلاحين الشعبية والوكالات الدولية، الذي عقد في مدينة كوتشابامبا البوليفية في حزيران/يونيه الماضي، تحديد سلسلة من التوصيات التي ستدرج في استراتيجية العقد. لقد تم استعراض نظر الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة إلى هذه التوصيات. ونأمل أن نتلقى استجابة سريعة وإيجابية حتى لا تضيق الدعاوى

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي وزير خارجية بوليفيا، صاحب المعالي السيد أرانيبار كيروغا، وأدعوه الآن لإلقاء كلمته.

السيد أرانيبار كيروغا (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أنقل تحيات الرئيس غونزالو سانثيز دي لوزادا وشعب بوليفيا إلى رؤساء الدول والحكومات الحاضرين هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة؛ وإلى وزراء الخارجية؛ وإلى السيد أمارا إيسي رئيس الجمعية العامة وإلى سلفه السفير صامويل إنسانالي؛ وكذلك إلى صديقنا سيرجيو أبريو نائب رئيس الجمعية العامة؛ وإلى الأمين العام بطرس بطرس غالي، وإلى المجتمع الدولي بأكمله الممثل هنا على النحو الجدير بالاحترام.

هذه الجمعية المهيبة، بوصفها أرفع محفل لشعوب الأرض، تشكل المكان المثالي لإمعان الفكر في قضايا الحاضر والتحاور بشأنها.

تجاهد بوليفيا لدخول القرن الواحد والعشرين بتحقيق تغييرات جوهرية تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد كرست حكومة الرئيس سانثيز دي لوزادا، خلال سنتها الأولى في الحكم، جهودها للقيام بالإصلاحات المطلوبة لجعل الدولة أداة فعالة للتطوير الديمقراطي لمجتمعنا بشكل يقوم على رفاه أبناء شعبنا. وهكذا استندت إصلاحاتنا إلى مفهوم التنمية الشاملة الذي يجمع بين التنمية البشرية والاقتصادية، والإنصاف الاجتماعي، والتنمية المستدامة.

الآن وقد استكملت بوليفيا إصلاح دستورها السياسي، فإنها تعمل على تنفيذ إصلاحات تمكنها من توطيد الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في ظروف من العدل والعدالة الاجتماعية.

لقد شرعت بلادي في سياسة مفعمة بالحيوية للمشاركة الشعبية، وفي عملية إصلاح التعليم، وإعادة تشكيل هيكلية ملكية المنشآت العامة وإنتاجيتها من خلال مفهوم مبتكر للرسملة.

وتخطط الحكومة البوليفية أن تنفذ، خلال المرحلة الثانية من برنامجها، أحكاما قانونية جديدة لزيادة الاستثمار والانتاج من أجل توفير فرص أكثر وأفضل للتوظيف، وللتوصل إلى حلول ملموسة لمشكلاتي الفقر

الحرب الباردة، رغم أن جذورها تعود إلى قرون من المظالم المتراكمة.

لقد أعطت جمهورية جنوب إفريقيا للعالم دروساً قيمة في الكفاح ضد الفصل العنصري ومن أجل الديمقراطية. وبلدي سعيد بنتيجة تلك العملية، وباسم بوليفيا، أرحب بالرئيس نلسون مانديلا في الجمعية العامة.

إن بوليفيا التي هزت مشاعرها أخبار المآسي في رواندا ومناطق أخرى من العالم، تعرب عن تضامنها مع الشعوب التي تجعلنا نرى، من خلال العنف والكارثة، محصول ما نزرعه عندما لا تحسم المشاكل بأسلوب مؤات، مشاكل مثل الجوع والفقر والهجرة الجماعية ومختلف أشكال الظلم المتأصل منذ عهود الاستعمار وأعمال النهب واللاقانون التي ترتكبها حتى يومنا هذا الدول كبيرها وصغيرها ضد الدول الأخرى.

وترحب بوليفيا بالإنجازات التي تحققت عن طريق الحوار في الشرق الأوسط، ونتأمل أن يصبح الحوار في المستقبل الأداة الرئيسية في المعالجة الناجحة للنزاعات والصراعات الدولية. ويأمل الشعب البوليفي في أن يسود سلم عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين والشعوب العربية. كما نأمل أن تسهم مداورات الجمعية العامة في توطيد تلك العملية.

إن الحالة السائدة في يوغوسلافيا السابقة وفي مناطق أخرى نتيجة مباشرة للأعمال الهادفة إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأراضي الأجنبية سعياً وراء المصالح الجغرافية - السياسية المضللة. ونأمل ألا يؤدي التكرار الطائش لهذه الممارسات، التي تركت آثاراً وخيمة على أوروبا الوسطى وآسيا وإفريقيا، إلى كوارث مماثلة في مناطق أخرى. وعلاوة على ذلك، تدين بوليفيا حكومة وشعباً سياسة «التطهير الإثني» بأقوى العبارات وتطالب المجتمع الدولي باتخاذ تدابير حاسمة وواضحة لإنهاء هذه الأعمال ومعاقبة المسؤولين عنها.

تقف أمريكا اللاتينية مؤيدة للديمقراطية ومناهضة للاستخدام غير المشروع للوسائل العسكرية والقوة، وفقاً للإعلان الأخير الصادر عن القمة الرئاسية لمجموعة ريو، وقرارات منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة والبيانات العديدة الصادرة عن البرلمانات والمنظمات الشعبية في جميع أنحاء القارة.

المشروعة للشعوب الأصلية في متاهات البيروقراطية الدولية أو في طوايا نسيان ٥٠٠ عام أخرى من العزلة. إن حل المشاكل القديمة العهد يتطلب بالتأكيد قدرة كبيرة على فهم قيم الثقافات الأخرى وعاداتها وطرق معيشتها. وتأمل بوليفيا أن يوفر العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم فرصة للمجتمع الدولي ليفهم تماماً موضوع نبات الكوكا، وهو شكل من النباتات التي تزرع تقليدياً في مناطق الإنديز. إن الاستخدامات الثقافية والطبية لنبات الكوكا تحتاج إلى إعادة تقييم بغية تمييزها بوضوح عن المشاكل الاجتماعية الناشئة عن إساءة استخدام أحد مشتقاتها في البلدان المتقدمة، مما يخلق طلباً متنامياً عليها يرتبط بسلسلة دولية من الجرائم.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن رسمياً، من جديد، أن بوليفيا شعباً وحكومة ملتزمة بإخلاص وثبات بالجهود الدولية لإيجاد أفضل آليات ملائمة لكفالة نجاح السياسة المتصورة في إطار التغييرات التي أوصت بها الجمعية العامة في القرار ١٢/٤٨، المتخذ في الدورة الأخيرة.

قبل أقل من أسبوعين، وبناء على مبادرة الرئيس سانشير دي لوزادا، اتخذت أكثر منظمات المجتمع البوليفي تمثيلاً، بالإضافة إلى القوات المسلحة والشرطة، خطوة تاريخية عندما ناقشت مشاكل نبات الكوكا في إطار المشاركة والتعاون الجماعيين. والاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها في ذلك الاجتماع، والتي أذنت لنفسها بتلخيصها لهذا المحفل العظيم للأمم، تشدد على إلحاح مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق استراتيجية تشاطر المسؤولية على نطاق عالمي؛ وعلى الحاجة إلى جعل مكافحة الفقر المدقع الذي يحيق بثلاثي سكان بوليفيا هدفاً أولوياً؛ ودعم المبادرات الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة في مناطق إنتاج الكوكا.

إن بوليفيا ممتنة لاستعداد المجتمع الدولي للتمييز الجلي تماماً بين الجوانب الإيجابية لنبات الكوكا الأصلية والضرر الهائل الناجم عن الطلب الخارجي على الكوكائين. ونثق بأن هذا الأسلوب الإيجابي سييسر في المستقبل القريب معالجة هذه المشكلة بدون إحجاف. ولكن جدول الأعمال الدولي في نهاية القرن يشمل مسائل معقدة أخرى مماثلة ظهرت مؤخراً مع نهاية

ويتعين على الحكومات في جميع القارات أن تبدي القدرة على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. وعلينا، فرادى وجماعات، أن نجعل حقوق الإنسان فعالة على نحو كامل. ويجب أن يصبح تحقيق العدالة الدولية أمراً ممكناً ومكفولاً، ويجب النهوض بالتقدم الاجتماعي في الإطار الأوسع لمفهوم الحرية.

وبالنسبة للعلاقات الدولية في الألفية الثالثة، يجب الكف عن استخدام القانون كأداة للأقوى، تستعمل في تكريس الظلم، ولا بد من أن يصبح الوسيلة الوحيدة الفعالة لحسم المنازعات، وتصحيح أخطاء الأجيال السابقة وتجاوزاتها كلما اقتضت الضرورة.

وفيما يتعلق بموضوع احترام القواعد التي تحكم العلاقات فيما بين الدول، ترحب بوليفيا بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، وترحب بإعلان عام ١٩٩٨ السنة الدولية للمحيطات. وتعمل حكومة الرئيس سانثيز دي لوزادا، اقتناعاً منها بأن استعادة منفذ بلادنا على البحر حق لبوليفيا غير قابل للتصرف، على أن تؤمّن لشعب بوليفيا، خلال العقد الراهن، حلاً حقيقياً لوضعها غير الساحلي المحف الذي اضطرت إلى القبول به لأكثر من ١٠٠ سنة. إن بلادي مقتنعة بقوة الإيمان، وقوة التضامن الدولي، وقوة القانون وتطوره، وقدرات التفاوض الودي في التغلب على الخلافات.

ويجب أن تجد الديمقراطية تعبيراً واضحاً لها في العلاقات فيما بين الدول. ويجب أن تكون مشاركة البلدان كبيرها وصغيرها في حل المسائل التي تؤثر عليها جميعاً مشاركة منصفة لا مجرد مشاركة كلامية، كما هو الحال في بعض الأحيان.

وهذا يفترض مسبقاً، في جملة أمور، إجراء تغيير في تنظيم وتكوين مجلس الأمن ليكون ممثلاً بعضويته الدائمة وغير الدائمة للحقائق وللمتطلبات المشاركة السليمة، وليعبر عن البزوغ الأكيد لمراكز القوى الجديدة في مختلف أجزاء العالم. وسيكون من الضروري أيضاً تعزيز دور الجمعية العامة واستعادة الأمم المتحدة لدورها المركزي في حسم المشاكل الاقتصادية الرئيسية لكوكبنا، وهذه مهمة لا تزال، في الوقت الحاضر، حكراً على الدول العظمى.

إن الحق في التنمية ضرورة موضوعية، على الرغم من أن ممارسة هذا الحق لا تزال تبدو بعيدة المنال

الديمقراطية لا يمكن بالطبع تركها دون حماية. ولقد مرت بوليفيا بتجربة مريرة تتمثل في تعطيلات دكتاتورية طويلة الأجل لحياتها الدستورية. ومن ثم فإن بوليفيا تقف إلى جانب شعب هايتي وحكومته الشرعية، وتؤيد العودة الفورية للرئيس جان برتراند أريستيد واستعادة النظام الديمقراطي.

لقد أظهر التاريخ أنه لا يمكن كفالة السلم والعدالة واحترام مبدأ تقرير المصير إلا عندما تكون هناك مؤسسات ديمقراطية وطيدة قادرة على الذود عن حقوق الإنسان والنهوض بها. ولا يمكن الاكتفاء بالمطالبة بالتضامن من على المنابر فحسب. إن بلدي يكرر استعداده للمساعدة، في إطار الوسائل المتاحة له، في عملية استعادة الديمقراطية في هايتي عندما ترى الحكومة المشروعة أن مساعدتنا مفيدة.

إن انتهاء الحرب الباردة يجب أن ينطبق أيضاً على أمريكا اللاتينية وأن يتيح الفرصة لكوبا، من خلال الحوار والتفاهم فيما بين الأطراف المعنية، للعودة للإندماج من جديد في مجتمع البلدان الأمريكية.

ويجب على جميع دول العالم الإسهام في تحقيق السلم والأخوة وإيجاد حل مؤات للمشاكل التي لم تحسم بعد. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب العمل على تمكين الشعوب من التطور، لأن التخلف الاقتصادي وآثاره الاجتماعية تكمن في جذور النزاعات والصراعات التي نواجهها.

لذلك نعلق أهمية بالغة على شعارات "خطة التنمية". فينبغي أن يكون الاكتمال الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، والتجارة، وفتح الاقتصادات، والاستثمار الأجنبي، والتعاون، أدوات لنا لتعزيز التضامن والصداقة فيما بين الشعوب والحكومات.

وبهذه الروح تؤيد بوليفيا بقوة وحدة أمريكا اللاتينية، والتكامل دون الإقليمي، والاتفاقات الخاصة بنصف الكرة الغربي، وأية فرصة تتاح للتبادل فيما بين الأمم.

إن هذه الأهداف - التعاون والتكامل، الصداقة والتضامن - يجب أن تستخدم كأساس للنظام الدولي الجديد. ولهذا السبب، ينبغي أن يتيح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو فرصة لإحراز تقدم ملموس في تكييف الأمم المتحدة مع الواقع الجديد للمجتمع العالمي ومع مطالبه.

رخاء وتحسين العلاقات بين الشعوب على هذا الكوكب، بروح ميثاق الأمم المتحدة. وانطلاقاً من هذه الروح، فإن بلادي، جمهورية مقدونيا، على استعداد للإسهام، بكل ما لديها من قوة متواضعة، في تحقيق هذه الأهداف ذات الأهمية العالمية، وتحسين أسلوب عمل هذه المنظمة ودورها. وأود أنؤكد للجمعية أن وفداً سيسهم إسهاماً كاملاً تحقيقاً لهذا الغرض.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

تزايد الآمال، في جمهورية مقدونيا، في أن تتمخض أعمال الدورة التاسعة والأربعين عن إقرار خطة للتنمية، ونحن نعتبر التنمية أهم القضايا التي تواجه الإنسانية على عتبة الألف سنة الجديدة. وإننا على اقتناع بأن أعمال الدورة الحالية سيكون لها أثر إيجابي على التغلب على الأزمات والصراعات الحادة في العالم. وباختصار، نحن على استعداد لنوجه مساهمتنا الكاملة صوب تعزيز دور وأهمية الأمم المتحدة لخدمة السلم والأمن في العالم، ولخدمة التقدم الاقتصادي ورخاء البشرية.

لقد أظهر العقد الأخير من القرن الحالي، بشكل حاد جداً، مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم. فمن ناحية، هناك آمال تعلقها الإنسانية بحق على عالم البلدان المتقدمة جداً في النمو، باعتبارها ضامنة للتقدم الاقتصادي والسلامة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والبيئة السليمة. ومن ناحية أخرى، تواجه البلدان المتخلفة قضايا أساسية مثل البقاء والنجاة من الفقر واليأس الاقتصادي وانعدام الأمن.

إن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن بينها بلادي، تجتاز فترة مؤلمة إذ تحاول إيجاد مكان لها في عالم الاقتصادات السوقية الذي تسوده الديمقراطية، بالإضافة إلى كونها مثقلة الكاهل باقتصاداتها المدمرة، ومشاكلها الاجتماعية، والتهديد بمواجهة أوضاع ارتدادية غير ديمقراطية.

هذه الصورة التي هي ماثار الجدل العالمي، تبين مدى التعقد التام للتنمية الدولية الاقتصادية والاجتماعية، كما تشير سؤالاً حول إمكانية وجود مخرج من هذا الوضع. وأنا واثق تماماً من أن غالبية بلدان العالم لا ترى الحل في المفاهيم الايديولوجية الجديدة المتنوعة، ولا في التقسيمات الجديدة الإقليمية والسياسية التي تسير على هدي من هذه الخطوط،

للأغلبية الساحقة من سكان العالم. ويتعين علينا أن نقطع التزاماً فعالاً بإعطاء هذا الحق نفس المعاملة ذات الأولوية التي تعطى لحقوق الإنسان بالنسبة للفرد. وإذا كان الجيل الحالي غير قادر على التغلب على الفقر وتوفير فرص العمالة للأعداد الكبيرة من المعوزين في العالم، فسيكون من المستحيل ضمان السلم والرخاء في المناطق النامية من العالم. إن النمو السكاني والهجرات الجماعية والهيمنة العالمية سيكون لها أثرها السلبي على الكرامة والتعايش السلمي والأمل في تحقيق حياة أفضل للإنسانية قاطبة.

على مر القرون، ظل شعب الإنديز البوليفي يسترشد عن حكمة بالقواعد الأساسية الثلاثة، وهي بلغة كيشوا: أما سوا، أما لوليا، أما خيبا، "ما معناه" لا تسرق، ولا تكن عاطلاً عن العمل ولا تكذب".

ولو أردنا تطبيق هذه القواعد اليوم على العلاقات فيما بين الدول والأمم لأصبحت: "لا تستغل من دون حق ثمار عمل جيرانك. لا تتلذذ من غير مبالاة بالحياة المترفة وسط الفقر العالمي. لا تقطع وعود التضامن والتفاهم التي ليست على استعداد للوفاء بها".

إنني متأكد من أن قدرتنا جميعاً على العيش معا ستعزز إلى الأبد إذا استرشدنا بهذه القواعد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سعادة السيد ستيفو كرفنكوفسكي.

السيد كرفنكوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهني السيد إيسي على انتخابه، وأن أتمنى لجميع المشاركين في هذه الجمعية النجاح في أعمالهم. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديري للأمين العام على قيادته القديرة لمنظمتنا. سنتناول الجمعية العامة في دورتها هذا العام العديد من المسائل التي لها أهمية حيوية بالنسبة للإنسانية جمعاء. ورغبة في مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية ذات طابع لا يستعاض عنه بشيء، يتعين على كل دولة عضو أن تسهم بأقصى ما في وسعها في إقامة عالم أفضل وأكثر

والاجتماعية كما لا يمكن ضمان مستقبل للإنسانية. ذلك أن الترابط الاقتصادي العالمي يؤكد، بقوة، أهمية عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي. ولا مجال للتشكيك في نتائجها المحتملة ومزاياها، ويتعين على الأمم المتحدة أن تساعد فيها وتشجع عليها. وترى بلادي أن مساندتها لمثل هذه السياسات تزيد من إمكانيات وآفاق تنميتها هي، وكذلك تنمية البلدان النامية الأخرى وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية.

على الرغم من الجهود القيمة المبذولة، يؤسفني أن أذكر أن الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، لا يجري تنفيذه كما كان منتظرا. ذلك أن العالم لا يزال يواجه انتهاكات فجّة وضخمة لحقوق الإنسان. وليست المآسي التي تقع في البوسنة والهرسك ورواندا إلا تأكيدات محزنة لهذه الحقيقة. وهناك بلدان كثيرة تُنتهك فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب. وسياسات التمييز العنصري والعنصرية والديني واسعة الانتشار. وأصبحنا شهودا على "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية. وأشد ما يؤسف له أن هذه الأساليب تتخذ ذرائع لشن الحروب وقتل الأبرياء على نطاق هائل، وتدمير المدن والقرى.

ومنطقة البلقان التي توجد فيها بلادي هي أحد أمثلة سوء الحظ على ذلك. فالحرب في البوسنة والهرسك مستمرة. وجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ومجلس الأمن وغالبية البلدان ذات النفوذ في العالم، لا يمكنها إقناع صرب البوسنة بأن السلم هو الحل الوحيد. صحيح أن قوى السلم في نمو. بيد أن الإحساس بالشك في المنطقة لا يزال قائما، بل هو في تصاعد. ومن الصعب التنبؤ بتسوية للوضع في منطقة يوغوسلافيا السابقة لا تتضمن الاعتراف الكامل المتبادل بالدول التي استقلت حديثا، وإقامة علاقات دبلوماسية فيما بينها.

إن الجزاءات التي فرضت على صربيا والجبل الأسود أثقلت كاهل الظروف الاقتصادية في البلدان المجاورة بشكل خطير، في منطقة تقطعت فيها بالفعل أوصال الروابط الاقتصادية، وظهرت حاجة ملحة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية من جانب المجتمع الدولي. إن انعدام الأمن في جنوب البلقان آخذ في التعاضد أيضا. وتعرض جمهورية مقدونيا للعدوان

ناهيك عن أنها لا ترى الحل في الأفكار المفضية إلى تقسيم المسؤوليات والحقوق فيما بين البلدان على أساس إثارة زائف ومخططات خيالية.

إن الحل لن يتيسر إلا إذا سلمنا بالترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتلك حقيقة لا يسع أي دولة اليوم إلا أن تعيرها اهتمامها، بغض النظر عن حجمها ومستوى التنمية فيها. وغني عن البيان أن المشاكل الاقتصادية للعالم غير النامي تشكل تهديدا خطيرا للبلدان المتقدمة النمو. وغني عن البيان أيضا، أن حل مشكلة التخلف لن يكمن في المساعدات الاجتماعية أو المنح. على العكس من ذلك، يعلمنا جوهر الترابط العالمي الاقتصادي والاجتماعي أن البلدان المتقدمة النمو، عندما تقدم المساعدة للبلدان غير النامية لحل مشاكلها، إنما تساعد نفسها في واقع الأمر. ومن ثم، فإن المركز المتدني للبلد المتخلف يتعين تقويمه من خلال المسؤولية المتبادلة وعن طريق فتح الآفاق أمام التنمية الاقتصادية وأمام الديمقراطية في ظل أفضل الظروف الممكنة المتاحة في السوق العالمية. ومن هذا المنطلق، تشكل الخاتمة الناجحة لجولة مفاوضات أوروغواي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية الجديدة في أوائل ١٩٩٥، إنجازين يبعثان على التشجيع. وإنني على اقتناع بأن الاتفاق العام الجديد بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) سيكون حافزا على المزيد من تحرير التجارة العالمية، وتحسين نظام التبادل التجاري العالمي، لأن تخفيض الحواجز ورفعها في مجال التجارة العالمية سيشجع الفرصة ليس فقط لإيجاد مخرج واقعي للبلدان المتخلفة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ولكن أيضا لنمو التجارة العالمية والتعاون الاقتصادي.

ولا يقل عن هذا في الأهمية أن توجه الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة جهودها إلى زيادة الدعم المالي الدولي لصالح التنمية، ومعالجة المشاكل الحادة مثل المتأخرات وخدمة الديون. وهذه ستكون خطوات ملموسة وإيجابية نحو التغلب على مشاكل التخلف.

ينبغي النظر إلى الطبيعة الشمولية لتلك المشاكل بإدراك كامل لجانبين عالميين كذلك، هما: حماية البيئة والعمليات الديموغرافية. فبدون هذين الجانبين لا يمكن توخي برنامج عالمي للتنمية الاقتصادية

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بن يحيى (تونس).

إن أسوأ تهديد لبلدان البلقان هو ظهور انقسامات جديدة وإعادة التكتل وفقا لأسس دينية أو عرقية. وبلدان البلقان لا تستطيع أن تظل مثلا حيا للانقسامات في أوروبا والعالم، لأنها لو ظلت هكذا لأصبحت تهديدا مفتوحا للسلم والاستقرار في القارة وفي العالم. ويمكن تجنب ذلك على أفضل وجه من خلال عمل وقائي يقوم به المجتمع الدولي في هذه المنطقة، لا على شكل بعثات للمراقبة فحسب، بل من خلال سياسات واقعية تؤدي الى إكمال المهمة بنجاح.

اسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن أملنا في أن تعمل الدورة التاسعة والأربعون للجمعية العامة على تعزيز دور الأمم المتحدة لصالح السلم والأمن في العالم، ولصالح الانسجام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ولصالح بقاء وحماية كوكب الأرض، ولصالح البشرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الخارجية والتخطيط والبيئة في جمهورية سيشيل، معالي السيدة دانيال دو سان جور.

السيدة دو سان جور (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لنا أن نهنيئ السيد إيسي وأن نتمنى له كل النجاح في ممارسته ولايته.

وتود سيشيل أن تغتني هذه الفرصة أيضا لتشيد بالأمين العام على المبادرات الحسنة التوقيت والحكمة التي يقوم بها باستمرار بغية تعزيز السلم والعدالة والتنمية.

اننا نجتمع سويا للإعراب عن التطلعات العميقة للبلدان التي نمثلها. إن لدينا جميعا مشاكلنا المحددة واختلافاتنا وحسناتنا والعوائق التي تعترض سبيلنا، ولدينا جميعا العديد من المسائل غير المحلولة التي تنبع من حالة دولية باتت تتكرر فيها العوامل السياسية والاقتصادية غير المستقرة على نحو متزايد.

إن أوجه التردد في عالم متغير تولد شعورا بالتشاؤم في وقت نشهد فيه صناعة التاريخ المعاصر.

الاقتصادي التقليدي متمثلا في الحظر الاقتصادي من جانب واحد الذي فرضته اليونان في شباط/فبراير من العام الحالي، لكي تملي إرادتها على أمور تخص هوية مقدونيا الوطنية. ووقعت كذلك توترات تعزى الى إحداث التطورات الأخيرة في العلاقات اليونانية - الألبانية واليونانية - التركية. وهذه كلها عوامل تسبب لنا أشد القلق.

يولى اهتمام ملائم لهذه الأوضاع من جانب العناصر الدولية المسؤولة ذات الصلة، ومن جانب مجلس الأمن في هذا الإطار. وأود أنؤكد من جديد الدور الإيجابي والإسهام من جانب قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، المنتشرة في مهمة وقائية في مقدونيا، وهو عمل ناجح جدا تقوم به هذه القوات لصالح السلم، ويستحق مساندة أوسع.

تعتبر جمهورية مقدونيا عاملا من عوامل الاستقرار في المنطقة نظرا لسياستها السلمية، وبحكم مركزها. ونحن لا ندخر جهدا لإظهار أن هناك حولا سلمية أخرى، حتى في منطقة تموج بالاضطرابات مثل منطقتنا؛ وأن السلم يمكن ضمانه باحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛ وأن التعايش المشترك، والتسامح، والتفاهم المتبادل بين مختلف الجماعات العرقية، أمور ممكنة؛ وأن العلاقات بين الدول تصبح أكثر استقرارا عندما تحترم مبادئ حرمة الحدود، من خلال التعاون على قدم المساواة؛ وأن المشاكل لا يمكن حلها إلا بالحوار والوسائل السياسية. وبالنسبة لنا، فإن المخرج من الإحباطات التاريخية وأساطير الحروب في البلقان ممكن فقط من خلال تنفيذ مبادئ النموذج الأوروبي الجديد للحدود المفتوحة والتكامل والتعاون.

وهذا هو السبب الذي من أجله تحتاج البلقان اليوم الى مساندة المجتمع الدولي في عدد من القضايا الأساسية وهي: إنهاء الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك ومنع اتساع رقعة هذه الحرب وإرساء أسس دائمة للسلم؛ وتعزيز العمليات الديمقراطية في جميع البلدان وفي المنطقة برمتها؛ وزيادة الوعي بصفة خاصة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية؛ ودعم الإصلاح الاقتصادي في هذه البلدان، نظرا لأن أغليتها تمر الآن بمرحلة انتقالية؛ وشيء آخر، وهو الأهم، إدماج هذه البلدان في آليات الأمن الجماعي.

الدراسية ترددت فيه الفكرة نفسها، وذكرت في وثائقها الختامية. بيد أننا ندرك أنه يتعين علينا أن نتخطى ذلك. لهذا نحن نسأل عن برامج العمل التي ترمي إلى تعبئة الخبرة والطاقة والخيال المبدع. وعندما يصبح تواصل الجهود العامل الرئيسي للنجاح، يجب علينا أن نوسع الأسس التي تركز عليها المشاريع، وأن نقوم النتائج وأن نجدد المساعدة.

بعبارة أخرى، إن ما نؤيده هو بلا ريب نهج توجيهي بدلا من الممارسات التحليلية والوصفية التي كانت السبيل السهل للعديد من التجمعات الدولية.

وإذا أردنا أن نكون واضحين في تعريف مجالات مداولاتنا، فسيكون من الضروري أن يركز العمل الناجم عنها على ديناميات دقيقة ومفيدة ومطلوبة.

وهذه الخاصية، في حالة سيشيل كما في حالة أكثر من ٣٠ إقليما في جميع أنحاء العالم، تتمثل، من وجهة نظر التنمية، في التقييد المزدوج، ألا وهو صغر حجمها الجغرافي والديمقراطي، وكونها جزيرة.

ويلزمنا أن نذكر بأن حالة الدول الجزرية الصغيرة يمكنها، من نواح عديدة، أن توفر دلائل على مستقبل البشرية. وهنا، أكثر من أي مكان آخر، وبسبب تعرضها للخطر - سواء النظم البيئية الهشة، أو الأسواق الاقتصادية الضئيلة، أو الافتقار إلى الموارد البشرية - فإن أي تبعية تؤثر بالضرورة على مستقبل المجتمعات المعنية.

إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي انعقد في بربادوس كان في الواقع مفيدا للغاية بالنسبة لنا جميعا. فلقد ركز الاهتمام على الحالة الخاصة لهذه الدول الصغيرة التي لا يعبر دخل الفرد المرتفع نسبيا تعبيرا دقيقا عن حقيقة الحالة التي يميل المانحون إلى ربطها بأية مساعدة للتنمية.

لا شك في أن ذلك المؤتمر كان مصدر أمل كبير للدول الجزرية الصغيرة. ولكن البعض يبقى متشككا. ونحن نأمل، على أية حال، في أن يفضي إلى تغيير في تصرف البلدان الصناعية فيما يتعلق بالحالة الفريدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لأن البلدان الصناعية لا يتعين عليها أن تعالج شواغل الدول الجزرية الصغيرة وتسلب الأضواء عليها فحسب، بل يتعين عليها أيضا أن تحرك الاستراتيجيات

إن بين البلدان المتقدمة النمو صناعا والبلدان التي لا تزال تراوح الخطى على طريق التنمية حواجز منيعة تعترض سبيل المشاركة والتضامن.

إننا نشهد الآن خلافات شديدة تنشأ بين الشعوب التي كانت تشدها سابقا أوامر الأخوة.

على الساحة الدولية حيث نشهد مواجهة لا هوادة فيها بين المصالح المتفاوتة، ما هي المكانة التي نعطيها الآن للبعد الانساني في العلاقات؟

إن نهاية هذا القرن كثيرا ما يعاد تعريفها بالصدامات والاضطرابات ومختلف أنواع العدوان الناجم عن السلبية.

إن نجاح مجتمعاتنا سيعتمد، أكثر من أي وقت مضى، على قدرتها على امتصاص هذه الصدامات، وعندما لا يبقى هناك شيء أو لا يبقى إلا القليل، على اعتماد الشجاعة والعزيمة والمثابرة من جديد، على الرغم من انعدام التفاهم انعداما شديدا في بعض الأحيان.

بيد أنه يتعين علينا أيضا الاعتماد من جديد على قدراتنا، وأموالنا، ووسائلنا واستعدادنا الفطري بعبارة أخرى، يتعين عقد تحالفات لا مثيل لها - لأنه لا يوجد مزيد من الوقت للتفكير في العالم الذي سنورثه لأبناء أحفادنا. وبسبب تسارع عجلة التاريخ على نحو لم يسبق له مثيل، أصبحت التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية مثيرة للجزع في الأجل المتوسط الآن، لا في الأجل البعيد، الذي كنا قد اعتدنا عليه بأنانيتنا الحميمة أو استخفافنا بما هو غير متوقع.

إن ظاهرة النمو الآسي التي توسع الفجوات وتشجع على التناحر تولد ردود فعل فورية بدلا من ردود فعل متأخرة. فلقد أصبحنا ورثة انفسنا! ولا شك في أنه توجد مادة للاهتمام بهذه الفكرة أكثر من العديد من البيانات.

إن هذا يبين إلى أي مدى يجب على جهودنا أن تكون مخططا لها وخلاقة معا. وهو يعني أيضا أن المشكلة الآنية التي يتعين معالجتها هي تعريف أولوياتنا. واتفق هنا بالرأي مع معظم ما قيل من على هذه المنصة. بالطبع لا يوجد نقص في الذين يناشدون من أجل عالم أكثر أمانا وأكثر سلامة وأكثر ازدهارا. وهناك العديد جدا من المؤتمرات والحلقات

يمكن أن يولد أيضا إمكانية كبيرة للقصور الذاتي لأن جدران النفاق - كما نعلم جميعا - سميكة إلى أبعد الحدود. ولا يكفي أن نستشهد بحالات بعض النساء صاحبات المشاريع أو صانعات القرارات. فقد كانت هناك دائما نساء فعالات. الشيء الهام هو تعديل السلوك والممارسة تعديلا حقيقيا، على المستوى الاجتماعي، وتحليل وتطبيق النماذج والأفكار التي أسفرت من وقت لآخر عن نتائج طيبة. وهذا ما نتوقعه من مؤتمر بيجينغ.

عندما يتعلق الأمر بالحقوق الطبيعية، لا يمكننا بطبيعة الحال أن نتكلم عن تمويش السلطة، وإنما هنا أيضا عن المشاركة المنصفة المسؤولة. وهل لدينا في الحقيقة اختيار؟

يجب على النساء أن يعملن في داخل مجتمعاتهن كقوة مساعدة متقبلة للتغيير وقادرة على إثراء العمليات الدينامية المرتبطة بالقيم المتغيرة. ومن المستحيل أن نمنح الحياة دون أن نهتم بالبقاء، ودون أن ندرك إدراكا عميقا التغيرات التي تؤثر على الفرد أو على المجتمع عندما تثير الشك وتعكر المياه.

من الواضح أن الإنسانية تدين للنساء بالكثير. فلنشر الإنسانية بتفهمنا للمرأة. إن كيان المرأة قوي، لكن لا يزال هناك في أماكن عديدة إما عدم اعتراف بهذا، أو عدم تعبير عنه وهما أساس مشروعاتها.

إن مبدأ المشروعات مفهوم سام، بالإضافة إلى أن كونه فكرة عملية طيبة. من المشروع التطلع إلى الوفاء بالوعود المقطوعة في إعلانات رسمية؛ ومن المشروع توقع أن تصبح النوايا المعرب عنها بقوة وبشجاعة وعودا، ومن المشروع أيضا، عندما لا تبقي عجلة الأمر وقتا سواء لإعلانات للنوايا أو للوعود، أن يتخذ إجراء. أما الاجتماع فإنه يمكن أن يأتي متأخرا.

هنا، وبنفس الروح، أود أن أؤكد اهتمامنا بالاقتراح الذي طرحه المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالقيام بعمل إنساني سريع يمكن أن نسميه "رد الفعل المتزامن" وقتما يدعى للقيام به. لأننا هنا مرة أخرى نتكلم عن المشروعات التي تمنح الكيان الإنساني الكرامة وتجعله جديرا بالاحترام.

قبل أن أختتم، أود أن أناشد جميع البلدان والشعوب الحاضرة هنا أن توحد جهودها لتتخذ خطوة

وخطط العمل التي تشكل الأدوات الحقيقية للتغيير أو للتنمية.

حاشي أن نخص بالملامة هنا البلدان أو المنظمات الدولية المعنية. إلا أننا بعد عامين من مؤتمر قمة ريو مصابون بخيبة أمل كبيرة إذ نرى بنود جدول أعمال القرن ٢١ لم تنفذ. فهل هذا يعني أن مفهوم التنمية الدائمة المستدامة سيتعرض لخطر جديد بسبب عدم توفر التضامن والدعم الدولي وعدم احترام الالتزامات؟ فلندخل في صلب المشكلة. إن تحقيق الانسجام بين السياسات الإنمائية وتدابير حماية البيئة يعني بالضرورة تعريف أفرع موازنة محددة على سبيل الأولوية، استنادا على معايير التكامل بين الجهد الوطني والجهود الدولية. وهذا يجب القيام به بعيدا عن روح الإحسان، وبعيدا أيضا عن أي تقييم قائم على دخل الفرد.

علينا ألا ننسى خلفية هذا كله، في عصر يحدث فيه كل شيء على مستوى عالمي، تتطلب المسؤولية الفردية والجماعية للدول نهجا عالميا واقتساما منصفًا للنفقة والاستثمار المعنوي للذين تمثلهما البيئة. تلك المسؤوليات يجب أن تتحمل بشكل واع.

هذه كلها مؤشرات تستحق الاهتمام - الاهتمام الثابت - من جانب هيئات صنع القرار، والمناحين الدوليين. في الماضي اختتمت إعلانات كثيرة بنغمة أمل. وهذه النغمات لو جمعت في قطعة موسيقية واحدة لما شكلت لازمة لمعزوفة في ثناء على التنمية، لازمة تبدو في كثير من الأحيان فارغة - مثل الضمير الحي.

ومع هذا، فإننا لا نشك في حكمة شركائنا المتفاوضين. هناك بالتأكيد من يودون تناول مسائل التنمية من وجهة نظر جدلية، لكن هذا لا ينطبق علينا. وإذا كان الشيء الأساسي بالنسبة لنا، هو ألا نتردد في وضع النقاط على الحروف، فإننا نطلب بدورنا تدابير تكون حقيقية وهامة ويمكن قياسها.

وبشكل أكثر تعميما، يمكن أن ينطبق هذا على الدور الذي ينبغي للمرأة أن تقوم به في العملية الإنمائية. هذه مناقشة قديمة. ولحسن الحظ أن الوقت الذي كان ينظر فيه إلى النساء على أنهن وسائل غير تقليدية لإحراز التقدم قد انقضى. إلا أن القضاء على مبدأ، وإن كان يمهّد الطريق أمام عديد من التحسينات،

جمهورية جنوب افريقيا والزعيم الوطني نلسون مانديلا أول رئيس افريقي لهذه الدولة التي ولا شك ستمثل في عهدها الجديد عضوا إضافيا للقارة الافريقية وللمجتمع الدولي وستلعب دورا متميزا يؤهلها له مكانتها وما تملكه من موارد وإمكانات وخبرات في كافة المجالات.

ولا بد لي بهذه المناسبة أن أؤكد مرة أخرى ما تكنه دولة قطر من ثقة كاملة وتقدير خاص للسيد الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي على التزامه وتفانيه في خدمة المنظمة العالمية والعمل على تكريس المبادئ النبيلة للأمم المتحدة واستمرار جهودها الدؤوبة في تعزيز دورها المنشود في صنع وحفظ السلام العالمي والتعامل مع المشاكل والأزمات الدولية، وهو دور يزداد أهمية، بلا شك، يوما بعد يوم.

تنعقد الدورة التاسعة والأربعون في ظل متغيرات في العلاقات الدولية تنسم بالدينامية والسرعة في التطور. وهذه المتغيرات الدولية المستمرة والسريعة التي نشهدها لم تصل بعد الى نهايتها، فنحن بصدد مرحلة انتقالية يتم فيها إيجاد أنماط جديدة من العلاقات الدولية، مرحلة تعد جزءا من عملية تطور مستمر يتشكل خلالها ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. من أهم الأسس التي يجب، في نظرنا، أن يركز عليها هذا النظام الجديد الالتزام بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وميثاقها، وفي مقدمتها المساواة في السيادة ووفاء الدول بالتزاماتها بحسن نية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي للدول الأخرى وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي عن طريق الحوار والوساطة أو اللجوء الى القضاء الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية.

بانتهاء الحرب الباردة بزغ عهد جديد في تاريخ الأمم المتحدة، وغدت المنظمة العالمية تُستخدم على نحو متزايد وبصورة أكثر إلحاحا، وأصبحت آلية الأمم المتحدة تحتل مكان الصدارة في الجهود الدولية الرامية الى التصدي للمشاكل التي لم يكن من الممكن حلها أو طرحها بطريقة جديدة على أجهزة الأمم المتحدة للمناقشة والبحث واتخاذ القرارات بشأنها. وفي هذا الصدد ترى دولة قطر أن الأمم المتحدة وأجهزتها

كبيرة واحدة نحو الأخوة العالمية. دعونا نحطم الحواجز الصماء المتمثلة في جميع أنواع المصالح الذاتية، ولنكن متيقظين لاحتياجات الآخرين ومستقبل كوكبنا. ولنصنع علاقاتنا من أجل تضامن نشط وتمسك قوي بمبدأ المسؤولية المتشاطرة.

وبالنسبة لهذه المسألة الحيوية ليس هناك مجال لبيانات رسمية مبتذلة. في العقود المقبلة، لن ينخدع أحد برفضنا الاشتراك بشكل كامل صريح وبتصميم على طريق الرفاه، وبخاصة عندما يكون أكثرنا احتياجا للرفاه أكثرنا فقرا.

هذا هو ثمن الوحدة الحقيقية بين الدول. ونحن في سيشيل تراودنا هذه الرغبة لنقف إلى جانب جميع البلدان في إقامة الحلف الذي لم يسبق له مثيل الذي سيقود سفينة البشرية العظيمة نحو شواطئ الألفية الثالثة.

وإن الأمر يتوقف علينا لضمان أن تكون هذه الشواطئ مرحبة بنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير خارجية قطر.

السيد بن جبر آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي أن أعرب للسيد ايسي ولبده الصديق عن تهنئة حكومتي وتهنئتي الشخصية على اختياره رئيسا للجمعية العامة في دورتها هذه، واثقا من أن قدراته وكفاءته ستمكنه من النهوض بمسؤولياته على خير وجه. وأود أيضا أن أهني أعضاء المكتب على اختيارهم لمناصبهم.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعرب عن تقدير وفد دولة قطر وتقديري الشخصي لسلف السيد ايسي، الرئيس السابق للجمعية العامة السفير صموئيل آنسانالي، ممثل جمهورية غيانا الصديقة، لإدارته الجيدة والعمل الممتاز الذي أنجزه خلال اضطراره بهذه المسؤولية.

كما يسعدني أن أتقدم بالتهنئة الى الدول التي انضمت للمنظمة الدولية، وأن أعرب عن تطلعننا لمشاركتها الفعالة والبناءة في أنشطة الأمم المتحدة والدفاع عن مبادئها. وفي هذا الصدد أحيي وفد

والمشاركة والتزام كافة الدول كبيرها وصغيرها بعمل المنظمة.

كما أشير الى ما جاء في نفس التقرير من أن اللجوء الى الدبلوماسية الوقائية يمكن أن يتم من خلال التعرف المسبق على المنازعات المحتملة والمشاركة في صنع السلام والحفاظ عليه والمساعدة في تنفيذ ما يتم من اتفاقيات واتخاذ إجراءات تهدف الى معالجة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسببت في وقوع النزاع.

ونحن إذا كنا نرحب بما طرأ من تطور إيجابي إزاء دور مجلس الأمن الدولي وقدرته على مباشرة هذا الدور الموكول اليه في الميثاق بفضل روح التعاون الجديدة التي ظهرت بين أعضائه والتي مكنته من اتخاذ مواقف جماعية في بعض المشاكل المتشابكة ذات الحساسية الشديدة، ومباشرة بعض المسؤوليات الجديدة كتوسيع سلطاته إزاء بعض قضايا حفظ السلام بما يشمل إدارة بعض المناطق في خلال فترات انتقالية والإشراف على الانتخابات وحماية حقوق الإنسان، إلا أن لدينا بعض التخوف من أن يصبح بمثابة مؤسسة تفرض إرادة القوي على الضعيف. ولذا فإننا نرى أن ممارسة بعض الأعضاء لحقوق ومزايا خاصة يجب ألا تؤدي الى هيمنة عدد محدود من الدول القوية على مجريات الأمور في العالم. وعلى هذا الأساس، يتعين في نظرنا إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن بشقيها الدائمة وغير الدائمة بطريقة تحافظ على تأثيره لتتلاءم مع الزيادة المطردة في عضوية الأمم المتحدة، مع وجوب وضع ضوابط لاستخدام حق النقض. وبالإضافة الى ذلك يقتضي الأمر من المجتمع الدولي احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وأهمية حشد الإرادة السياسية الجماعية لتنفيذ هذه القرارات بفرض السلام إذا احتاج الأمر الى ذلك أو التفاوض حول السلام إذا ما خلصت النوايا وتعاونت الأطراف المعنية.

هذا في نظرنا هو السبيل المضمون لصيانة النظام العالمي الجديد حتى تكون له صفة القبول والمصادقية والاستقرار. ويحدونا الأمل في أن تكون مناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة مولداً للأمم متحدة جديدة قوية وأكثر ديمقراطية. ومما يشجع على بلوغ هذا الأمل ما يدور من مناقشات داخل الأمم

ووكالاتها المتخصصة هي الإطار الأنسب لمناقشة القضايا المرتبطة بصنع وحفظ السلام والحل السلمي للمنازعات الدولية وقضايا التنمية والتوصل الى علاقات اقتصادية واجتماعية عادلة ومتوازنة.

ولا شك أن حل هذه المشاكل في ظل التحديات القائمة هي مسؤولية جماعية يتعين أن تتحملها كافة الدول كبيرها وصغيرها حتى تكون معبرة عن مصالح المجتمع الدولي بأجمعه. ولذا فإن دولة قطر تؤيد الجهود المبذولة لإعادة هيكلة المنظمة العالمية وأجهزتها بطريقة أكثر ديمقراطية ودينامية كي تتواءم مع المتطلبات الدولية الجديدة وتحديات السلام والتنمية وقضايا السلم والأمن الدوليين والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية - وهي قضايا تفرضها طبيعة التحولات العميقة التي طرأت في أنماط العلاقات الدولية.

لذا لا بد وقبل كل شيء من إيجاد علاقة متوازنة بين الجمعية العامة باعتبارها الهيئة السياسية الأساسية، ومجلس الأمن باعتباره الهيئة المسؤولة عن معالجة مشاكل الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا بالإضافة الى وجوب إعطاء الجمعية العامة وقراراتها دوراً أكثر فعالية كإطار للمناقشات والتفاوض لاتخاذ القرارات في المسائل ذات الاهتمام العالمي، وهو ما يتفق تماماً مع التزام كافة الدول بمبدأ المساواة في السيادة والحق في المشاركة الفعالة في تدعيم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. فلا ينبغي لدولة ما أو مجموعة من الدول مهما كانت مكانتها أو قوتها أن تنفرد بصنع النظام العالمي الجديد في غيبة عن الأمم المتحدة باعتبارها الممثل الحقيقي للمجتمع الدولي. فالنظام العالمي الجديد يجب أن تنهض به الدول مجتمعة عن طريق الأمم المتحدة التي لا بد من تعزيز مكانتها ودعم كفاءتها إيماناً بها كمحفل للمناقشات والمداولات الدولية وتهيئة مسؤولة عن الأمن والسلم الدوليين وباعتبارها كيانا متكاملًا شاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وحقوق الإنسان ومكافحة المخدرات والإرهاب.

وفي هذا الشأن أود أن أعرب عن تأييدي لما ورد في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" من أن الديمقراطية داخل الأسرة الدولية تتطلب التشاور

وبالنسبة للوضع في العراق فإن موقفنا الثابت هو ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية ووجوب التزامه بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاعتراف بسيادة دولة الكويت وحرمة أراضيها وحدودها المقررة دولياً وفقاً لقرارات مجلس الأمن. كما أننا نتعاطف مع الشعب العراقي الشقيق ونرى أهمية رفع المعاناة عنه مع الوضع في الاعتبار وجود نقص حاد في المواد الأساسية الغذائية والطبية.

وفيما يتعلق بمسيرة السلام في الشرق الأوسط، فإننا نؤكد دعمنا لهذه المسيرة ونرى أهمية استمرارها ونتطلع إلى أن تحقق المفاوضات تقدماً جوهرياً في كافة المسارات وخاصة المسارين السوري واللبناني. فلقد رحبنا في العام الماضي بالاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي باعتباره علامة على الطريق الصحيح نحو حل عادل للقضية الفلسطينية. ونعلن ارتياحنا لما تلاه من خطوات من الاتفاق على النقل المبكر لمسؤوليات السلطة الفلسطينية المدنية وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي على أساس أنها تمثل خطوات هامة نحو التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

ونرحب هنا أيضاً بالإعلان الأردني - الإسرائيلي بإنهاء حالة الحرب بين البلدين وبدء مفاوضات جديدة لحل المشاكل القائمة وخاصة مشكلتي الحدود والمياه. وهذا الإعلان بدوره علامة أخرى على الطريق الصحيح نحو التوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي على أساس صيغة مدريد وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها مرتفعات الجولان وجنوب لبنان، وفي مقدمتها القدس الشريف، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في إنشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس التي تعد رمزاً للسلام ولها مكانة خاصة في قلوبنا وضمائرنا ومستقبل حياتنا باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ التي يتعين عدم تغيير الوضع القائم فيها وفقاً لحدود ١٩٦٧، والالتزام بعدم إحداث تغييرات في خصائصها الجغرافية والسكانية خلال الفترة الانتقالية حتى لا تخل بمفاوضات الوضع النهائي لها. كما لا يفوتني بهذه المناسبة الإشارة إلى أهمية إيقاف

المتحدة وخارجها بشأن إعادة تشكيل المنظمة وأجهزتها المختلفة، وهي مناقشات بناءة وتتسم بالجدية والموضوعية وتشارك فيها دول العالم بأسره. إن دولة قطر، انطلاقاً من التوجيهات الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي عهده الأمين، تحرص دائماً على المشاركة بكل طاقاتها في القضايا المصرية لمنطقتنا الخليجية وأمتنا العربية والإسلامية. فقد دعمت دولة قطر مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما فيه مصلحة دوله وشعوبه على أساس أنها جزء من المنطقة وأن أمنها مرتبط بأمناها. ولذا فقد اهتمت بتحقيق الاستقرار فيها وعدم فرض أي تغييرات إقليمية بالقوة، مؤكدة قناعتها الثابتة بأن الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها يستلزم توطيد أركان التعاون بين دولها على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام القوانين الدولية المعترف بها، وحل المشاكل العالقة بينها بالطرق السلمية من خلال الحوار أو الوساطة أو الاحتكام إلى القضاء الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، تؤيد دولة قطر حل الخلاف القائم حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بهذا الأسلوب.

وعلى صعيد القضايا العربية، فقد نادى دولة قطر باستمرار ودأبت على العمل من أجل تنقية الأجواء العربية وتحقيق المصالحة لتعزيز التضامن العربي لكي تستأنف أمتنا العربية دورها التاريخي والحضاري. فلقد تابعنا بقلق واهتمام شديدين ما جرى من أحداث مؤسفة في الجمهورية اليمنية. وشاركت دولة قطر منذ اندلاع الصراع في الجهود الدبلوماسية التي بذلت بهدف احتواء النزاع. وبالرغم من الصراع الدموي المؤسف، فقد بقيت لليمن الشقيق وحدته. وكما تعلمون فقد وقفنا منذ البداية إلى جانب الشرعية والوحدة في اليمن، وحرصنا على الالتزام بهذين المبدأين في تعاملنا مع المشكلة، انطلاقاً من إيماننا بأهمية الحفاظ على وحدة الأراضي اليمنية والشعب اليمني وسلامته.

وفي هذا الصدد فإننا نتساءل كيف يمكن للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة النووية اتخاذ قرار باستئناف تقديم المساعدات التقنية لإسرائيل بالرغم من استمرار رفضها لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ورفضها الالتزام بتطبيق نظام الضمانات التفتيشية والرقابية للوكالة!

إننا نتابع بقلق بالغ تطورات الوضع في الصومال الشقيق، متمنين أن يتحقق الوفاق الوطني الذي يحفظ للصومال وحدته واستقلاله واستقراره. وبهذه المناسبة نؤيد في هذا الشأن قرار مجلس وزراء خارجية الجامعة العربية في دورتها الأخيرة (١٠٢) من تشكيل لجنة وزارية عربية تتولى مع أمين عام الجامعة العربية متابعة الوضع في الصومال والسعي لتحقيق المصالحة. وفيما يتعلق بأفغانستان فإننا نعرب عن بالغ قلقنا لاستمرار أعمال العنف والقتال فيه ونناشد كافة الفصائل الأفغانية بالتوقف عن القتال والتوصل الى تسوية سلمية ودائمة لخلافاتهم تضع مصلحة الشعب الإسلامي الأفغاني فوق كل اعتبار.

منذ الحرب العالمية الثانية لم تشهد أوروبا مأساة مضجعة كالتى حدثت في جمهورية البوسنة والهرسك وما يعانيه الشعب المسلم بها بصفة مستمرة من عمليات تطهير عرقي وعمليات إبادة وقتل جماعية على يد المعتدين الصرب الذين فاقت جرائمهم كل ما ارتكب في أوروبا من أفعال خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من رفض الصرب لخطة السلام الدولية التي أعدتها الدول الخمس الكبرى، وهي خطة قبلتها جمهورية البوسنة والهرسك، إلا أنه لم تتخذ إجراءات تأديبية ضد المعتدين الصرب ولم يرفع حظر الأسلحة عن هذه الجمهورية. إن أقل ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي أن يتيح للمسلمين إمكانات الدفاع عن النفس، وهو حق طبيعي قبل أن يكون حقاً شرعياً مكفولاً بميثاق الأمم المتحدة.

ومرة أخرى نتساءل مع غيرنا من دول العالم الإسلامي لماذا المماثلة والتسوية في معاملة الصرب بما يستحقونه من عقاب وردع بدلا من مكافأتهم بالخطط التي تسمح لهم بالاحتفاظ بأراضي الغير التي استولوا عليها بالقوة وطردها سكانها بممارسة سياسة التطهير العرقي البغيضة. والمجتمع الدولي مطالب بالوقوف في حزم لحسم هذا الأمر، بمعيار دقيق واضح

عملية الاستيطان التي نعتبرها غير قانونية وعقبة جديدة في تحقيق السلام.

ومن هذا المنطلق، يتعين على الجمعية العامة في دورتنا هذه التأكيد مرة أخرى على كافة القرارات السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط وعدم المساس بتلك القرارات.

وإسهاما من دولة قطر في دفع مسيرة السلام في الشرق الأوسط فقد شاركنا منذ البداية في المفاوضات المتعددة الأطراف، موضحين أنها ليست بديلا عن المفاوضات الثنائية وإنما مكملة لها، وأنها لن تؤدي الى الهدف المنشود منها ما لم يتم التوصل الى السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة.

وفي هذا الصدد استضافت دولة قطر الاجتماع الخامس لمجموعة العمل الخاصة بضبط التسليح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، المنبثقة عن مفاوضات السلام المتعددة الأطراف، في الدوحة من ٢ الى ٥ أيار/مايو من هذا العام ١٩٩٤. وقد أوضحت في كلمتي أمام ذلك الاجتماع موقف دولة قطر من الموضوع والذي يتلخص في ما يلي:

أولا، تأييدها لكافة الجهود الدولية من أجل التوصل الى اتفاقيات لضبط التسليح سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي ودعمها لجهود مؤتمر نزع السلاح في هذا الشأن.

ثانيا، إن ترتيبات ضبط السلاح فيما بعد السلام يجب أن تؤسس على التزام كافة الأطراف في المنطقة بمبادئ متساوية ومتبادلة، وأن تقوم التزاماتها القانونية على أسس من الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا، إن الجهود المبذولة على المستوى العالمي في مجال ضبط التسليح حققت نجاحا ملحوظا على المستوى العالمي وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من خلال التوقيع على معاهدة ستارت وما تلاها من خطوات. لكن هذه الجهود لم تحقق أي تقدم في منطقة الشرق الأوسط إزاء انفراد إحدى دول المنطقة بالاحتفاظ بقوتها النووية.

رابعا، المطالبة بانضمام كافة دول المنطقة الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والالتزام بها وخضوع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية. وكذا جعل المنطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بالإضافة الى وسائل إيصالها.

التدابير الفعالة الكافية من أجل إيجاد حل نهائي لمشكلة مديونية العالم الثالث، وبصفة خاصة في أفريقيا. فلقد ترتبت على عبء ديون أفريقيا نتائج مهمة أثرت في قدرة هذه القارة على النمو والتطور. وعلى الرغم من كثرة اتفاقات إعادة الجدولة التي تم الحصول عليها في السنوات الأخيرة، لا تزال خدمة الديون تستوعب ما يربو على نسبة ٢٢ في المائة من إجمالي حاصل الصادرات، ولا تزال تشكل قيда يعرقل الاستثمارات والتنمية البشرية.

وفي هذا السياق ينبغي إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب بشكل أكثر فعالية بغية إيجاد وسائل إضافية لدفع عملية النمو في العالم الثالث وتخليصه مما يعانيه من فقر وتخلف. فالتحرر من نير الفقر والتخلف مسألة ملحة ينبغي حسمها لضمان السلم الدائم ورفاهية الجنس البشري.

ولا شك أن نجاح الحوار بين الشمال والجنوب والتعاون المثمر بينهما سيعزز من الجهود المبذولة للتوصل إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر توازنا وواقعية. فتنمية دول الجنوب ليست في صالح دولها وشعوبها فقط بل أيضا في صالح دول الشمال وشعوبها.

إن العالم النامي يعلق آماله على التجارة الدولية باعتبارها أداة لتوفير الرخاء للجميع، ومن هذا المنطلق تم الترحيب بالتوصل إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات). ونأمل أن يحقق هذا الاتفاق ما يرحوه العالم من حرية للتجارة والمنافسة التجارية غير المقيدة والمتكافئة.

إن التهديدات التي تواجه البشرية اليوم وستظل تواجهها في المستقبل ليست جميعها سياسية أو عسكرية. فمسائل تدهور البيئة العالمية، والفقر، والتخلف، والمخدرات، وانتشار الأمراض القاتلة، والإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان تزداد خطورتها يوما بعد يوم. هذه المشاكل ليست ذات طابع عسكري أو سياسي، وأنها تحتاج إلى حلول عملية عاجلة قبل أن تستعصي على الحل وتهدد البشرية.

ومن العلامات والمؤشرات الدالة على الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تشغل المجتمع الدولي تتابع عدد من المؤتمرات العالمية التي تعالج تلك القضايا. ففي خلال العامين الماضيين شهد العالم عددا

لا ازدواجية فيه يحفظ لجمهورية البوسنة والهرسك استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ويضمن لها وضعاً اقتصادياً يساعدها على البقاء، مما يسهم في حفظ السلام والأمن الدوليين في تلك المنطقة الحساسة من العالم.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

تكرر دولة قطر ادانتها لهذا العدوان وتؤكد على استقلال جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وسيادتها ووحدتها بعاصمة موحدة غير قابلة للتقسيم هي سراييفو. وإننا في الوقت الذي رحبنا بقرار الكونغرس الأمريكي الذي وافقت عليه الإدارة الأمريكية برفع الحظر المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك، فوجئنا بالقرار الأخير الصادر من مجلس الأمن الذي تضمن تخفيف العقوبات المفروضة على صربيا والجبل الأسود التي تقف إلى جانب الميليشيات الصربية في اعتداءاتها المستمرة على مسلمي البوسنة والهرسك. ونرى أن هذا القرار سيؤدي إلى عواقب خطيرة لأنه يمثل في نظرنا مكافأة للمعتدي والقوى التي تساعده، ويعد ترجعا أمام العدوان والمجازر والانتهاكات العرقية المستمرة التي ترتكب. ونحن في هذا الصدد نطالب مجلس الأمن بالحيولة دون مكافأة العدوان وبتحمل مسؤولياته في حماية مسلمي البوسنة والهرسك باعلان جمهورية البوسنة والهرسك بأكملها منطقة آمنة، والتأكد من إيقاف تدفق المساعدات العسكرية للصرب، أو بتمكين المسلمين من الدفاع الشرعي عن أنفسهم برفع الحظر العسكري المفروض على بلادهم. كما نعيد التأكيد على وجوب معاقبة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة. ونؤيد مطالبة مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والخاصة بالبوسنة والهرسك بالمشاركة في الاجتماعات والأنشطة التي تقوم بها مجموعة الاتصال التابعة للدول الخمس.

بدأ الاقتصاد العالمي يتخلص شيئا فشيئا من الركود الذي استمر فترة طويلة. وبدأت مرحلة جديدة للنمو مع تفاوت درجات ومعدلات هذا النمو خاصة في بلدان العالم الثالث. وهناك عوامل كثيرة أدت إلى هذا من أهمها الديون الخارجية التي يتفاقم عبؤها لتدهور أسعار السلع التصديرية الأساسية، وقلة الاستثمارات الأجنبية في المجالات الانتاجية، وانفاقات التسليح. وقد آن للمجتمع الدولي وخاصة الدول الصناعية المتقدمة أخذ

بشكل انفرادي أو جماعي على أساس حماية البيئة. وهو أمر، في حقيقته، ذو طابع اقتصادي بحت سيخل باقتصاديات الدول المصدرة للنفط وخاصة دول الخليج.

إن دولة قطر لتؤكد تأييدها ومباركتها لجهود الأمم المتحدة في معالجة المشكلات الأنفة الذكر. فالأمم المتحدة هي المؤسسة المثلى القادرة على التصدي الشامل للمشاكل العالمية بأبعادها السياسية والانسانية والاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن التوصل إلى حلول ناجحة لها، والوصول إلى نتائج متوخاة تعود بالخير على الانسانية جمعاء، إلا في إطارها وبهدى من ميثاقها الرامي إلى بناء عالم يقوم على علاقات الثقة والتعاون، ويسوده العدل والاستقرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥

من المؤتمرات من بينها المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد في فينا، والمؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو، والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سينعقد في العام القادم في كوبنهاغن، وكل مؤتمر من هذه المؤتمرات يعمل على دفع القضية التي يعالجها إلى الأمام بفضل القرارات والتوصيات المختصة وبفضل التوافق العالمي للآراء في تأييد تلك القرارات والتوصيات.

وكل ما نرجوه في هذا الصدد ألا تتخذ هذه القضايا ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو للمعاملة التمييزية بينها أو لفرض شروط على تقديم المساعدات الاقتصادية أو التنموية، وأشار في هذا الصدد إلى الاتجاه إلى فرض ضريبة الكربون سواء